



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني
وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة

إعداد

لارا عنان شوكت عناب

إشراف

د. مفيد الظاهر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2025

الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة

إعداد

لارا عنان شوكت عناب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/05/14م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع

د. مفيد الظاهر
المشرف الرئيسي

د. رشا عبادي
المشرف الخارجي

د. معاذ أسمر
المشرف الداخلي

الإهداء

إلى من كانا أول الحكاية، إلى نبض القلب وروح الدعاء، منكما تعلّمت أن للنجاح جذوراً تُروى بالصبر

والرضا، إلى والديّ العزيزين...

إلى رفيق الدرب، الذي كان سنداً وقت التعب، وبسمةً وقت الانكسار، وكل حرف في هذه الرسالة يحمل

من حضورك الكثير، فشكراً لك على صبرك وإيمانك بي.. زوجي الحبيب...

إلى نجوم حياتي...أهديكم هذه الثمرة التي نبتت من أحلامٍ أردت أن تروها تكبر معي، لتعلموا أن الطموح

لا يعرف المستحيل حين يتسلح بالإرادة... أطفالي الأعزاء،

الذين كانوا لي وطناً حين ضاقت الدنيا، رفاق المحبة والحنان، وصوت التشجيع الدائم... إلى إخوتي

وأخواتي.

الشكر والتقدير

بكل معاني الامتتان والعرفان، أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى

الدكتور مفيد الظاهر

الذي كان نعم الدليل في رحلة البحث والعلم، أضاء لي دروب الفهم، وفتح أمامي آفاق التفكير الناقد،

فما كان لهذا العمل أن يرى النور لولا دعمه، وتوجيهاته السديدة، وصبره النبيل.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين كان حضورهم إضافة

علمية رفيعة، ونقاشهم بوابة جديدة للفهم والتطوير، فمداخلاتهم القيمة ونقدمهم البناء شكلاً ركيزة مهمة في

تجويد هذا العمل وإثرائه.

جزيل الشكر لكم جميعاً

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

لارا عنان شوكت عناب

اسم الطالبة:



التوقيع:

2025/05/14

التاريخ:

فهرس المحتويات

iii	الإهداء
iv	الشكر والتقدير
v	الإقرار
vi	فهرس المحتويات
viii	فهرس الجداول
x	فهرس الاشكال
xi	فهرس الملاحق
xii	الملخص
1	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة والاطار النظري
1	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة واسئلتها
5	1.3 أهداف الدراسة
6	1.4 أهمية الدراسة
7	1.5 مصطلحات الدراسة
10	1.6 حدود الدراسة
11	1.7 الإطار النظري
27	1.8 الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات
44	1.9 التعقيب على الدراسات السابقة
46	1.10 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
47	الفصل الثاني: الطريقة والإجراءات إجراءات الدراسة الميدانية
47	2.1 تمهيد
47	2.2 منهجية الدراسة
47	2.3 مجتمع الدراسة

48	2.4 نموذج الدراسة
49	2.5 عينة الدراسة
52	2.6 أداة الدراسة ومتغيراتها
58	2.7 إجراءات تطبيق الدراسة
59	2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة
60	الفصل الثالث: نتائج الدراسة
60	3.1 تمهيد
60	3.2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
69	3.3 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
73	الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات
73	4.1 مناقشة النتائج
89	4.2 تفسير النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
95	4.3 التوصيات
97	المصادر والمراجع
104	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة 48
- جدول (2): تبيان حجم المجتمع والعينة، والاستبيانات الموزعة والمستردة لكل محافظة محل الدراسة ... 50
- جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة الديمغرافية 51
- جدول (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات أبعاد متغير الحوافز الضريبية مع الدرجة الكلية لكل بعد وللدرجة الكلية للمتغير، ومعامل ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية للمتغير 114
- جدول (5): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات متغير الالتزام الضريبي مع الدرجة الكلية للمتغير 55
- جدول (6): معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير الحوافز الضريبية وللدرجة الكلية للمتغير 56
- جدول (7): معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير الالتزام الضريبي وللدرجة الكلية للمتغير 57
- جدول (8): عبارات الاستبانة تبعاً لمتغيرات الدراسة 57
- جدول (9): طريقة ترميز البيانات وإدخالها 58
- جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات ومحاور الدراسة والدرجة الكلية 61
- جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور المجال الأول المتعلق بالحوافز الضريبية 116
- جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور المجال الثاني المتعلق بالالتزام الضريبي 68
- جدول (13): نتائج اختبار أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة 118
- جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال 119

جدول (15): تحليل التباين متعدد المتغيرات بدون تفاعل على الدرجة الكلية والمحاور الفرعية للحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال..... 120

فهرس الاشكال

شكل (1): نموذج الدراسة 48

فهرس الملاحق

104 ملحق (أ): قائمة محكمي الاستبيان
105 ملحق (ب): الاستبانة قبل التعديل
110 ملحق (ج): الاستبانة بعد التعديل
114 ملحق (د): الجداول

الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة

إعداد

لارا عنان شوكت عناب

إشراف

د. مفيد الظاهر

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبيان، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية، وبلغ عددهم 38970 عاملاً وعاملة، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من 382 مفردة من مجتمع الدراسة.

ويتضح من خلال نتائج الدراسة أن الحوافز الضريبية المعدّلات الضريبية، والإعفاءات الضريبية، والتنزيلات الضريبية، وتوسيع قاعدة الإعفاءات، وتشجيع السداد الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لها تأثير كبير على مستوى الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

وفي ختام الدراسة أوصت الباحثة بما يلي: إعادة صياغة نصوص الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بشكل أكثر دقة ووضوحاً بما يتناسب مع خصوصية المشروعات الصغيرة، مما يسهم في رفع مستوى الشفافية القانونية ويقلل من الغموض التفسيري، وتبني نماذج إقرار ضريبي مبسطة ومرنة يتوافق مع الواقع العملي للمشروعات الصغيرة، سيساعد في تقليل الأخطاء المحاسبية الناتجة عن تعقيد الإجراءات، وسيقلص الحاجة للاستعانة بمكاتب محاسبة خارجية، ما يخفف العبء المالي على هذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: الحوافز الضريبية، قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، الالتزام الضريبي، المؤسسات الصغيرة.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة والاطار النظري

1.1 المقدمة

تعد الضرائب من اهم المصادر المالية للدولة والتي تستطيع الدولة من خلالها تغذية الخزينة العامة (صديق، 2016)، وأداة لتنظيم العملية المالي لها، بالإضافة إلى دورها في تحقيق هدفها سواء اجتماعي، سياسي، اقتصادي، والذي يختلف باختلاف النظام المالي والاقتصادي المطبق بالدولة، وقد أصبح الهدف من الضرائب هو تشجيع عملية التنمية بالدولة، منها تحقيق انصاف ضريبي وتفريق الدخل القومي (نجار، 2008).

وتمثل ضريبة الدخل كأداة من الأدوات السياسة المالية للدولة ومورداً مهما لإيراداتها وبالتالي تلجأ لحمايته موردها من النقصان الذي قد ينتج عند عدم الالتزام الضريبي من قبل المكلفين أو ما يطلق عليه بالتهرب الضريبي وتعود أسبابه لأسباب إدارية كانهدام الثقة بين الإدارة الضريبية او اجتماعية كقلة الوعي الضريبي (عبدالغفور، 2008)، او تتعلق بالنظام الضريبي نفسه حالة فرض شرائح ضريبية ذات نسب مرتفعة فقد اوضح الاقتصادي "آرثر لافر" أن نسبة الضريبة المرتفعة قد تزيد إيرادات الدولة وان كان لحد معين ثم تبدأ بالانخفاض نظراً لان المكلف بها قد يلجأ للتهرب الضريبي او عدم الالتزام لها لشعورهم بعدم تناسبها للوضع الاقتصادي (الحبيب، 1994).

وتعمل الدولة على تحقيق الأهداف المختلفة لها سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادي او اجتماعي وذلك من خلال سنها للقوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات التي تعكس أدوات سياستها المالية (مختار، 2016)، ومن ضمنها قانون ضريبية الدخل وما يتضمنه من حوافز مالية تعمل من خلالها على تشجيع الالتزام الضريبي الذي يجنبها عبء ضريبي يتمثل بالتهرب الضريبي وهذا ما تعكسه السياسة المالية والاقتصادية للدولة والتي تختلف من دولة لأخرى.

وبما أن المشاريع الصغيرة من أهم المشاريع الرافعة لعجلة التنمية الاقتصادية في الدول لما لها من دور تنموي شمولي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث تعمل هذه المشاريع على زيادة فرص العمل والحد من البطالة والعمل على زيادة الناتج المحلي (عباس، 2020).

وكما ان هذه المشاريع تعد من أكثر المشاريع انتشاراً في دول العالم المتقدمة والنامية فتشير اغلب الدراسات الى أن ما يزيد عن 90% من المشاريع في الدول هي مشاريع ذات تصنيف صغيرة او متوسطة، حيث بلغت نسبة هذه المشاريع في الاردن الى 95% (أبوعبيد، 2012).

وقد أشار البنك الدولي من خلال دراسة اجراها عام 2014 ان تخفيض الشرائح الضريبية الى نسبة 10% قد يشجع أصحاب المشاريع الصغيرة الى الالتزام الضريبي وجذب قاعدة ضريبية أساسها المشاريع الصغيرة بالإضافة الى انخفاض في التهرب الضريبي بنسبة 9.64% (Estevão, 2019)

وتعد فلسطين كباقي الدول والتي لهذه المشاريع الحصة الاكبر فيها حيث بلغ حجم هذه المشاريع في الاقتصاد الفلسطيني 96.2% من إجمالي المشاريع (عبد المنعم، طلحة، و اسماعيل، 2019).

فكان لا بد للدولة من التركيز على هذه المشاريع بوصفها رافداً أساسياً لإيراداتها الضريبية وخاصة من الدخول المتحصلة من الأنشطة المختلفة التي تمارسها هذه المشاريع فمن خلال أدوات الدولة المالية وخاصةً الحوافز الضريبية بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها تعزيز الالتزام الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية وتجنب الدولة ما يعرف بالتهرب الضريبي.

حيث يعد الالتزام الضريبي من أكثر القضايا التي تعانيها الدول وخاصةً البلدان النامية لما يترتب عليه من تقليل القدرة على توليد إيرادات الضرائب إلى المبلغ المخطط لتحصيله من قبل الحكومة الامر الذي يؤدي الى عجز في ميزانية هذه البلدان (Deyganto, 2018).

فقد صرح مدير السياسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد إن نسبة التهرب الضريبي بشكل عام بفلسطين 35% في حين تبلغ نسبة التهرب الضريبي في المؤسسات التي لا تقدم كشوفات ضريبية للعاملين فيها تتراوح ما بين 50-60% الامر الذي يكلف الخزينة العامة ما يقارب نصف مليار سنوياً من خسائر لحجم الإيرادات المتوقعة.

ولذلك عملت السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة المالية عام 2021 على إقرار خطة استراتيجية لإدارة المال العام، سيتم من خلالها التركيز على قانون ضريبة الدخل من ناحية تعزيز ثقافة الالتزام الطوعي كتسهيل وتبسيط الإجراءات الضريبية المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم والتعديل على النسب والشرائح الضريبية على كافة القطاعات الاقتصادية قطاع المطورون العقاريين، الخدمات، المهن الحرة، قطاع الاراضي، الطاقة، أنظمة المعلومات، المؤسسات المالية والمهن الطبية والقطاع الزراعي والقطاع السياحي مما يدعم الالتزام الضريبي الامر الذي يعزز حصيلة الإيرادات (وزارة المالية الفلسطينية ، 2021).

1.2 مشكلة الدراسة واسئلتها

تتضح مُشكلة الدراسة من خلال النظر إلى جوانبها وظواهرها، فبالرغم من أن الإيرادات الضريبية تعد مورداً رئيسياً لتمويل النفقات العامة في البلدان المتقدمة والنامية، إلا أن مقدار الإيرادات التي ستجنيها الحكومة من الضرائب لتغطية برامج الإنفاق الخاصة بها يعتمد على رغبة دافعي الضرائب في الالتزام لقوانين الضرائب (Fjeldstad, Herzenberg, & Sjursen, 2012)، فضلاً عن وجود مشكلات أخرى في البلدان النامية مثل نقص الاستقرار الاقتصادي (Daba, 2015) وحيث إن فلسطين كغيرها من الدول، إلا أنها دولة تحت احتلال إسرائيلي تعاني من تبعية اقتصادية خاصة بالضرائب غير المباشرة، فقد شكّل اتفاق باريس الاقتصادي والذي تولّد عن اتفاقية أوسلو في سياق حل الدولتين -محدداً للزامياً للسياسة الضريبية التي ستتبعها السلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، إلا أنه في المقابل قد أعطى السلطة الفلسطينية نافذة فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، وأهمها ضريبة الدخل، يمكن من خلالها تنظيم السياسة

الضريبية بشكل مستقل عن الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تحقيق أهدافها التنموية المحلية (علاوة، جميل، مرار، صادق، و أبو ارجيلة، 2022).

وتعد الحوافز الضريبية في ضريبة الدخل أداة من أدوات السياسة المالية فمن خلالها تستطيع السلطة الفلسطينية توجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها فإذا ارتأت الدولة إلى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فأنها تلجأ إلى إعفائها بالكامل من الضريبة، أو تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليها، وهذا بدوره يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع، لأن إلغاء الضريبة أو تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليها المستثمر (السيد، فرغل، طه، محمد، و عادل، 2017).

وبفلسطين تعد المشاريع الصغيرة من أهم المشاريع التنموية في الدولة حيث بلغ حجم هذه المشاريع في الاقتصادي الفلسطيني 96.2% من إجمالي المشاريع (عبد المنعم، طلحة، و اسماعيل، 2019).

فالتركيز على هذه المشاريع بالنظام الضريبي من خلال الحوافز الضريبية سيؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي لأصحاب هذه المشاريع مما سينعكس إيجاباً على الإيرادات الضريبية وبالتالي ستمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وضعتها بالإنفاق العام.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة الرئيسي بالسؤال: ما أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

ويتفرع عن سؤال الدراسة الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما أثر المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات

الصغيرة؟

2. ما أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات

الصغيرة؟

3. ما أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

4. ما أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

5. ما أثر تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

1. توضيح أثر المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

2. توضيح أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

3. توضيح أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

4. توضيح أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

5. توضيح أثر تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

1.4 أهمية الدراسة

تكتسب الدراسات والأبحاث الأكاديمية عموماً أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي والعملية وفي موضوع هذه الدراسة تتجلى أهميتها فيما يلي:

الأهمية العملية:

تبرز أهميتها العملية عبر التعرف على أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المشروعات الصغيرة في فلسطين، حيث تكتسب الحوافز الضريبية أهمية بارزة نظراً لقدرتها على التأثير في مدى التزام المكلف الضريبي بأدائها خصوصاً في واقع فلسطين التابع اقتصادياً لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي فتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال دراسة الحوافز الضريبية التي نص عليها قانون ضريبة الدخل والتعرف على أهم الوسائل التي يمكن ان يتم تنشيط دور قانون ضريبة الدخل الفلسطيني فيها لتحقيق الغرض الذي وجد من أجله من خلال منحه للحوافز التي تساعده الدولة على تجنب ظاهرة التهرب الضريبي و تحقيق التزام طوعي للمكلف الضريبي.

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم عناصر الإيرادات العامة لتنمية اقتصاديات الدول عامتاً، وخاصتاً فلسطين فالمشاكل التي يمكن ان تواجه الدول مثل فلسطين هي ارتفاع حَجَم التهرب الضريبي منها لذلك فان تحقيق تنمية اقتصادية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين وخاصتاً أصحاب المشاريع الصغيرة فقد صرح الباحث في معهد "ماس" رايح مرار "أن نسبة التهرب الضريبي بفلسطين تصل إلى 35-40% مرتبطة بالضرائب المباشرة والقطاع الغير منظم"، فمن خلال العمل على خلق سياسات ملائمة تجعل من الالتزام الضريبي سهل ويتم ذلك من خلال مراعاة النواحي السلوكية عند صياغة السياسات والتشريعات القانونية والمالية التي تتبعها الدولة لتشجع هذه السياسات والتشريعات على الالتزام الضريبي (العمرى، 2018)، وخاصة تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة ذلك من خلال الحوافز والمنح التي تقدمها القوانين الضريبية، فقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 والمعدل بقرار قانون رقم 5 لسنة 2015 قدم

حوافز ضريبية كالتسهيلات الخاصة بالإعفاءات، والشرائح الضريبية و التّزيلات وحوافز خصت توسيع قاعدة الإعفاءات، وحوافز تشجيعية على السداد،، لذلك أتت الدراسة لمعرفة أثر الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي في المشاريع الصغيرة.

أما عن الأهمية العلمية النظرية الخاصة بموضوع الحوافز الضريبية فهي تلعب دور مهما بتحقيق الاهداف الضريبية ورفع معدلات النمو الاقتصادي و بناء الثقة الضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية وتعمل على توفير مناخ استثماري جاذب للمستثمر للاستثمار فيها وداعم للمشاريع الصغيرة (زغيب و رميته، 2013) فالمشروعات الصغيرة تشكل جانب كبير من الاقتصاد الفلسطيني الذي تسعى من خلاله إلى خلق وظائف جديدة وزيادة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية فهي تمثل شريان الحياة للاقتصاد الفلسطيني، إلا ان هذه المشاريع تواجه معوقات مالية وتحديات يمكن لها أن تمنع استمراريتها (درويش، 2015)، فتسعى الدولة إلى دعم اقتصادها من خلال محاولة تسهيل وصولها للموارد المالية عبر تقديمها للحوافز الضريبية (مسيحي، 2006).

1.5 مصطلحات الدراسة

ضريبة الدخل: تعرف الضريبة بانها اقتطاع تقوم به الدولة وفق للقانون بصفه مباشرة او غير مباشرة وذلك بصفه جبرية من دخول الأشخاص الخاضعين لها سواء طبيعيين او معنويين (صديق، 2016)، فضريبة الدخل تلك الضريبة المباشرة التي تتخذ من الدخل وعاءً لها فتفرض بشكل نوعي او موحد على جميع مصادره (جحيشي، 2008)، وهذا ما نصت عليه مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وتعديلاته على وحدة الدخل الخاضع للضريبة.

الالتزام الضريبي: تتعد المفاهيم حول الالتزام الضريبي تبعا للاعتبارات التي ينظر من خلالها فمنهم يأخذ الالتزام الضريبي كالالتزام الدفع والتزام التسجيل، ومنهم من يأخذ به على أساس انه التزام اداري بالقواعد والضوابط الإدارية والتزام التسجيل او على أساس الالتزام باتباع ما نص عليه القانون لضريبي وهذا ما تنظر من خلاله منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ومنهم من يعرفه "قابلية الجهة المدينة ضريبيا على تقديم

دخول مضبوطة، كاملة، ومقنعة تتناسق مع قوانين الضريبة والتعليمات الى السلطة لغرض التقدير الضريبي"، في حين يتخذ عدم الالتزام صور عده منها عدم التصريح عن الدخل من أنشطة مشروعة وتمد وهو ما يعرف بالتهرب الضريبي ومنها ما يتعلق بخطأ المكلف الغير مقصود كتقديم اقرارات ضريبية ناقصة ومنها ما يُعرف الاقتصاد الخفي بالضرائب على الدخل من أعمال غير مشروعة، ومنها ما يرجع إلى غموض نصوص القانون حول دخل الشخص إذا كان مكلفاً ضريبياً، ومنها استغلال القانون الضريبي بشكل مشروع وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي، ومنها ما يُعزى إلى فشل الإدارة في تحصيل الضرائب المستحقة (كداوي، 2019).

الحوافز الضريبية: هي مجموعة من الاستثناءات القانونية الخاصة بالضريبة والتي تعطي المكلف الخاضع لها إعفاء ضريبي او نوع من الائتمان الضريبي كالتنازل عن تقديم الإقرارات الضريبية او معدلات ضريبة اقل او تسمح بتأجيل الالتزام الضريبي عنه او تخفيض معدل الضريبة او ومنح خصومات من الأرباح الخاضعة للضريبة او اعفاء فئة من الضرائب حيث تتعدد صور الحوافز الضريبية وفقاً للنظام الضريبي للدولة التي يخضع لها المكلف بأدائها (عبدالباقي، 2021).

حوافز التنزيلات الضريبية: هي الأموال التي نص عليها احكام القانون بالإضافة الى ما تم أنفق واستحق في سبيل انتاج الدخل وطرحها من الدخل الإجمالي ينتج عنه الدخل الصافي كما تنزّل منه الإعفاءات والتبرعات والخسائر المدورة ينتج عنه الدخل الخاضع للضريبة (دبك، 2015)، فساعدت الحوافز المتعلقة بالتنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل على تشجيع المكلف على الالتزام الضريبي فقد أوردت المادة 8 من قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 جملة من هذه التنزيلات.

الحوافز الضريبة الخاصة بالإعفاءات الضريبية: هي اعفاء مكلفين معينين او أنشطة اقتصادية معينة بشكل مطلق او لفترة محدودة كما وتشمل الإعفاءات التي تمنح لجميع المكلفين ولجميع انواع الدخل المتحصل وتمنح هذه الإعفاءات لغايات متعددة منها اقتصادية واجتماعية (دقة، 2021) وقد أورد بالمادة 12 من قانون

ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته بقرار 5 لسنة 2015م جملة من الإعفاءات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

حوافز توسيع قاعدة الإعفاءات: ان التعديلات جديدة في قانون الدخل الفلسطيني من جملة من الحوافز التي لم يسبق ان أدخلت فيه الامر الذي يعد بذاته توسع في قاعدة الإعفاءات الضريبية.

حوافز تشجيع المكلف على السداد: هي حزمة من الحوافز التي تشجع المكلف بالضريبة على سدادها لقاء خصم يحصله عليه وقد أورد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011م بالمادة 19 جملة من الحوافز التي تشجع المكلف على سداد الضريبة المستحقة.

حوافز منح ائتمان ضريبي: للمؤسسات الصغيرة والتي تقوم بالاقتراض من الممولين فممنح حوافز للمولين المشاريع الصغيرة يشجع على الالتزام الضريبي في تلك المؤسسات بالإضافة لحصولهم على التمويل الازم لنشاطهم (عبد المنعم و طلحة، 2021)، وقد ورد في المادة 3 من قرار بقانون رقم 4 لسنة 2014م على ذلك حيث نص تستوفى الضريبة بنسبة 10% على الفوائد الناجمة عن برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة.

حوافز معدلات الضرائب: تعتبر معدلات الضريبة أداة من أدوات السياسة الضريبية والتي تستطيع الدولة مدن خلالها تمييز المعدلات المفروضة على فئات معينة كعدد العمال او حجم المشروع ويكون معدل الضريبة تصاعدي او تنازلي وذلك وفق الاستراتيجية الضريبية التي اتبعها المشرع لغائية تحقيق الأهداف الاقتصادية المعينة (حمدالله، 2005)، يعتبر حافز تقديم تخفيض في المعدلات الضريبية من اهم الحوافز التي تشجع المكلف سواء طبيعي او معنوي على الالتزام الضريبي فالمكلف دائماً ما يبحث عن تقليل ضريبته وزيادة أمواله فقد أورد قانون ضريبة الدخل في تعديلاته الأخير شرائح ضريبية للشخص الطبيعي تعتبر اقل نسبة عن الشرائح السابقة وهذا ما ورد في المادة 4 من قرار بقانون رقم 5 لعام 2015م والذي عدل فيه الشرائح السابقة في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011م وفي حين ما زالت الشريحة الضريبية في قانون ضريبة

الدخل الفلسطيني في التعديل الجديد على الشخص المعنوي 15% في حين فرضت على شركات الامتياز والاحتكار والاتصالات ضريبة 20%.

المشاريع الصغيرة: وفقاً للتعريف الموحد لقرار مجلس الوزراء لتحديد تصنيف المشاريع العاملة في فلسطين فقد صنف المشاريع الصغيرة وفقاً للآتي:

- التصنيف: صغيرة.
 - عدد الموظفين: 10-19.
 - المبيعات السنوية : بشرط لا يتجاوز حجم المبيعات 500 ألف دولار أمريكي.
- وفي حين تعرف المفوضية الأوروبية المشاريع الصغيرة بانها مؤسسة توظف أقل من 50 شخصاً ولا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية و / أو إجمالي ميزانيتها السنوية 10 ملايين يورو توصية لجنة المجتمعات الأوروبية 2003.

وفي الاردن تعرف المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي توظف بين 5 و20 موظفاً ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن 1 مليون دينار أردني سنويا (البنك المركزي الأردني وصندوق سند، 2017).

1.6 حدود الدراسة

الحد المكاني: حُدِّدَت الدراسة مكانياً في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية.

الحد البشري: حُدِّدَت الدراسة بشرياً في العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية.

الحد الزمني: حُدِّدَت الدراسة زمانياً خلال الفترة 2024-2025.

1.7 الإطار النظري

تعد الضريبة مورداً هاماً للخزينة العامة لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وقد لحظ لهذا النظام أهمية ابان فترة حكم نابليون للمملكة المتحدة حيث فرضه عام 1799م لتمويل حروبه والغى واعيد تفعيله عام 1842م.

وقد كانت بداية نظام ضريبة الدخل على فلسطين فترة الانتداب البريطاني حيث فرض نظام ضريبة الدخل رقم 23 لسنة 1941 والذي عدل عدة مرات والذي كان يسري على الضفة الغربية وقطاع غزة الى حين تقسيم إدارة فلسطين ما بين الضفة الغربية والتي تم توحيد قوانينها مع الضفة الشرقية الأردن بموجب القانون الموحد 50 لعام 1951م والذي الغى بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 12 لسنة 1954م والذي الغى لاحقاً بقانون رقم 25 لسنة 1964م وتعتبر الاردن من أوائل الدول العربية التي ادخلت نظام ضريبة الدخل عام 1933م تليها العراق ومصر ثم فلسطين فترة الانتداب ثم لبنان وسوريا و السعودية، ومن ناحية أخرى خضع قطاع غزة للنظام الضريبي المصري بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 13 لسنة 1947 وتعديلاته، وبقيت القوانين ساريه بالضفة الغربية وقطاع غزة الى حين صدور قانون الضريبة الدخل الصادر عن السلطة الفلسطينية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004م والذي قام بتوحيد قوانين ضريبة الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من 2005/1/1م.

مفهوم الضريبة

أولاً: مفهوم الضريبة لغتاً:

للضريبة معاني متعددة فهي تأتي من الفعل ضرب، فقد وردت لدى الإمام شهاب الدين في كتابه معجم البلدان صَرِيْبَةً: بالفتح ثم الكسر، وباء مثناة من تحت، وباء موحدة، وهي في الأصل الغلّة تضرب على العبد وغيره يؤدّي شيئاً معلوماً عن شيء معلوم، والضريبة: الصوف الذي يضرب بالمطرق.

وقد وردت الضريبة في معجم الرائد لجبران مسعود بأنها ضريبة: مؤنث ضريب. ضريبة: ما يفرض على المواطن أن يؤديه إلى الدولة من أموال بمقدار معلوم. ضريبة: مضروب بالسيف. ضريبة من السيف: حده،، ضريبة من الصوف أو الشعر أو القطن القطعة التي تنفش ثم تشد بخيط لتغزل،،: طبيعة، سجية.

ثانياً: مفهوم الضريبة اصطلاحاً:

تعددت المفاهيم الخاصة للضريبة من وجهة نظر دارسي المالية العامة، فقد عرفها محجوب بأنها مبالغ مالهية تقوم الدولة باقتطاعها لتحقيق نفع عام من ثروات الأشخاص الآخرين دون منفعة خاصة لهم،، وتعرف أيضاً بأنها فريضة من المال يلزم بها الأفراد بصفه نهائية ودون مقابل ووفقاً للقواعد المقررة، وذلك بأدائها للسلطات العامة كي تتمكن من تحقيق أهدافها العامة (الشلاح، 1985)، وعرف الاسكتلندي آدم سميث الضريبة بأنها نصيب من المال يسهم به افراد المجتمع في تحمل أعباء النفقات الحكومية عوضاً، وقطيش، ويعرفه الفقيه Mehl بأنه اقتطاع نقدي مفروض من السلطات العامة على الشخص الطبيعي والمعنوي طبقاً لمقدرتهم التكليفية بحيث يكون الاقتطاع ع بصورة نهائية ودون مقابل وذلك لغاية تغطية الأعباء العامة (شامية و الخطيب، 1993).

ثالثاً: مفهوم الضريبة قانوناً:

لم تضع التشريعات الضريبية مفهوم عاماً للضرائب وانما جاءت تنظم الحالة التي جاء القانون لفرض الضرائب عليها، وحيث يعرف التشريع الضريبي بأنه مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة والمكتوبة الصادرة عن السلطة التشريعية التي تنظم العلاقة بين الدولة والفرد ويقصد بالدولة الإدارة الضريبية اما الفرد فهو المكلف بالعبء الضريبي حيث يبين التشريع المكلف بالعبء الضريبي والاعفاءات الضريبة التي يتمتع بها والوعاء الضريبي والية فرض وجباية الضريبة من المكلف بها والعقوبات الواقعة على التهرب منها (حلاق، 2018)، ويُعد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011م وتعديلاته مثلاً على التشريع الضريبي، فقد عرّف هذا القانون «الدخل الإجمالي للضريبة» بأنه «دخل المكلف القائم من كل مصدر دخل

خاضع للضريبة وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون» Income Tax Law No. 8 § 1, 2011؛ ومن الأمثلة الأخرى على التشريعات الضريبية قانون الإيرادات الداخلية الفيدرالي بالولايات المتحدة Internal Revenue Code لعام 1939م وتعديلاته، وعند الرجوع إلى القسم 61 (أ) نجده يعرّف الدخل الإجمالي بأنه «باستثناء ما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذا العنوان الفرعي، إجمالي الدخل يعني كل الدخل من أي مصدر مشتق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العناصر التالية» Internal Revenue Code § 61a, 1939:

التعويض عن الخدمات، بما في ذلك الرسوم والعمولات والمزايا الإضافية والبنود المماثلة، إجمالي الدخل المستمد من الأعمال التجارية؛ المكاسب الناتجة عن التعاملات في الممتلكات؛ الفائدة؛ الإيجارات؛ الإتاوات؛ توزيعات الأرباح؛ المعاشات؛ الدخل من عقود التأمين على الحياة والوقف، المعاشات التقاعدية، الدخل من إبراء ذمة المديونية، حصة التوزيع من إجمالي دخل الشراكة؛ الدخل فيما يتعلق بالمتوفى؛ والدخل من مصلحة في عقار أو ائتمان".

النظريات الضريبية

تتعد النظريات حول أساس فرض الضرائب فهناك نظرية التعاقد الاجتماعي، إذ تقوم هذه النظرية على ان الافراد تعاقدوا مع الحكومة بعقد اجتماعي تنازلوا من خلاله عن جزء من أموالهم وحرّياتهم لحماية الجزء الاخر من الأموال والحرّيات وقد نادى بهذه النظرية الفرنسي جان جاك راستو وإبدها المفكر مونسكيير، وتعددت الآراء حول طبيعة هذا العقد فمنهم من اعتبره عقد تأمين او شركة او تأجير اعمال (أحمد، 2000).

وتبرز كذلك نظرية المنفعة والتي تقوم هذه النظرية على أساس ان الحكومة تمارس نشاطات لأهداف مجتمعية أي انها تعود بالنفع على افراد المجتمع ككل وهذه الأنشطة بحاجة الى نفقات تحصل عليها من خلال افراد

المجتمع على اعتبارهم متضامنين مع الحكومة بهذه النفقات التي تصرف لقاء تمتعهم بخدمات عامة تعود عليهم بالنفع (مصطفى، 2000).

خصائص الضريبة

يستنتج من التعريفات السابقة للضريبة عدة خصائص كالآتي:

1. تدفع جبراً: يلتزم المكلف بها بدفعها وفق الكيفية المقررة بالقانون والا كان عرضه للجزاء (أحمد، 2000).
2. تدفع بشكل نهائي: الأصل بالضريبة ان تدفع بصفة نهائية دون ان يكون للمكلف الحق ان يستردها فهو لا يستطيع ان يثبت انه لم يستفد من الخدمات التي خصصت لها الضريبة الا في حال نص التشريع الضريبي على استثناء ويكون في حاله قام المكلف بدفع ضريبة تزيد عن الضريبة المستحقة ومثال ذلك التوجه ما اخذ به المشرع المالي عندما نص بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني على " الرديات:
 - للمكلف الحق باسترداد المبالغ التي دفعها زيادة عن المبالغ المستحقة عليه وذلك بموجب طلب خطي يقدم للدائرة.
 - يقوم المقدر وفي حال تم التأكد من طلب المكلف باسترداد الزيادة بإصدار كتاب خطي يوضح فيه المبلغ الواجب رده وذلك خلال شهرين من تاريخ المطالبة، وترسل نسخة منه إلى وزير المالية والذي يصدر قراره برد المبلغ المذكور خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ تسلمه الكتاب".
3. ضريبة بلا مقابل مباشر: فلا ينتظر ان يستفاد المكلف مباشرة من الضريبة المدفوعة وانما تكون الاستفادة بشكل غير مباشر من خلال الخدمات التي توفرها الدولة من خلال الضريبة (حماد، 2004).
4. مبلغ مالي: فهي تفرض على دخل الشخص وثرواته لصالح خزينة الدولة بحيث تدفع نقداً لا عيناً (محمود، 2005).
5. فرضها والغاءها وتعديلها لا يكون الا بالقانون.

أنواع الضرائب

للضرائب عدة أنواع منها:

1. الضرائب الوحيدة: ويقصد بها ان تكون ضريبة واحدة تفرض على الافراد بشكل رئيسي بجانب ضرائب أخرى غير مهمة، ظهرت فكرة الضرائب الواحدة في أوروبا على يد الفيزيو كرات في القرن السابع عشر والثامن عشر حيث فرضت على الأراضي الزراعية بحيث يقتطع من الناتج ويدفع للملك بحيث أطلق عليها بالعشور الملكية، ونادى هنري جورج عام 1789م بأمريكا به (أحمد، 2000).
2. الضرائب المتعددة: فرض ضرائب متعددة على جميع الأنشطة والاعمال التي يمارسها المكلف بحيث تفرض ضرائب متنوعة وفق طبيعة النشاط او العمل الذي يمارسه المكلف (حماد، 2004).
3. الضرائب المباشرة: هي الضريبة التي تفرض على المكلف بصفة مباشرة على جميع دخوله وثرواته فيكون ملزم المكلف بأدائها للإدارة الضريبية دون ان يكون قادر على نقل عبئها الى شخص اخر (خريس، 1991)، ومن أنواع هذه الضرائب ضريبة الدخل ويكون الوعاء الضريبي لها الدخل وضريبة راس المال ويكون وعاءها الأموال المنقولة والغير منقولة (محمود، 2005).
4. الضرائب الغير مباشرة: هي الضرائب التي تفرض على المنتج النهائي الذي يدفع ثمنه الشخص مضاف اليه الضريبة، فهي ضريبة غير لا يتحملها المكلف مباشرة وانما تترصد بذمته حين ما يمارس نشاط استهلاكي او تداولي فهي ضريبة ينتقل العبء الضريبي بها مع المنتج ذاته كضريبة القيمة المضافة وضريبة الواردات والصادرات وضريبة الإنتاج المحلي وضريبة المبيعات (محمد، 2005).
5. الضرائب العينية والضرائب الشخصية: الضريبة العينة لا تراعي عند فرضها التزامات المكلف الضريبي فهي تفرض دون الالتفاف على المكلف بها وهذا بخلاف الضريبة الشخصية التي تراعي عند فرضها أحوال المكلف وظروفه (حماد، 2004).

اهداف الضرائب

تعد الضرائب مصدر رئيسي لتغذية الخزينة العامة بالموارد المالية، وحتى تكون قادرة على تحقيق الخطط

الاستراتيجية التي تهدف لتحقيق الأهداف المرسومة لها، ومن تلك الأهداف ما يلي:

1. اهداف اقتصادية: تطور المفهوم العام لاستخدام الضرائب كوسيلة لتوفير الموارد المالية للخزينة العامة

نحو استخدامها كأداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة وتحقيق الخطط التنموية العامة

(أحمد، 2000)، فمن خلالها تكون الدولة قادرة على السيطرة على حالة الكساد والتضخم، وتعزيز

المنتجات المحلية من خلال فرض ضرائب مرتفعة السلع المستوردة، وزيادة الاستثمارات في قطاعات

اقتصادية معينة من خلال تقديم إعفاءات ضريبية تجذب رؤوس الأموال الداخلية والأجنبية بالتالي زيادة

المشاريع الاستثمارية، وعليه اصبح المفهوم الحديث للضرائب لا يقتصر من الناحية الاقتصادية على

توفير موارد مالية للخزينة العامة لتغطية النفقات بل توسع ليصبح وسيلة اقتصادية للسيطرة على التوازن

الاقتصادي في الدولة (الطيب، 2014).

2. اهداف اجتماعية: ويكون من خلال استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل بين الافراد من خلال

استخدام الضرائب التصاعدية ومعالجة مشكلة البطالة من خلال منح إعفاءات وحوافز ضريبية لأصحاب

المشاريع مما يدفعهم للتوسع الاقتصادي (التاية، 2004).

3. اهداف مالية: يعتبره البعض من اهم الأهداف الضريبية لما له دور في إيجاد الوفرة المالية للخزينة

العامة وتمويل برامج الموازنة العامة ضمن الخطة التنموية لتحقيق الأهداف الأخرى للضرائب (أحمد،

2000).

4. اهداف سياسية: تستخدم الضريبة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال تقديمها لتسهيلات

تجارية لدول معينة من خلال تخفيض الجمارك على السلع المستوردة من تلك الدول، الامر الذي يعزز

دور الدولة الخارجي على صعيد التجارة الدولية (خريس، 1991).

اسس فرض الضرائب

1. العدالة والتساوي في التضحيات: وتعني ان تتسم الضريبة بالمساواة أي انها تخاطب المكلف بها دون تمييز على أسس غير موضوعية، بحيث تكون الضريبة المفروضة على مكلف في ذات الظروف هي نفسها المفروضة على الاخر مع الاخذ بالمعايير المتبعة في فرضها حال زيادة الوعاء الضريبي او انخفاضه مع تطبيق العدالة في مراعاة ظروف المكلف الاقتصادية والاجتماعية (التاية، 2004).
2. الاقتصاد: أي ان تكون الحصيلة الضريبية أكبر ولا تساوي مقدار الانفاق في تحصيلها، ويقتضي ذلك ان تفرض الضريبة بشكل سنوي حتى يسهل تحصيلها ولا تتراكم ولا تكلف عبء مالي لتحصيلها (حماد، 2004).
3. الملاءمة: ان تكون الضريبة المفروضة تتناسب والحالة المالية للمكلف، بحيث يقتضي ذلك ان تكون أوقات الدفع لاحقاً لتحقيق الدخل وان يكون أساليب التحصيل ملائمة لموعد تحصيلها (أحمد، 2000).
4. الترابط مع الأهداف الموضوعية: ان تتلاءم الضريبة مع الأهداف الموضوعية فلا تفرض ضريبة مرتفعة على المنتجات المحلية والهدف الموضوع زيادة الإنتاج المحلي (حماد، 2004).
5. الوضوح واليقين: ان تكون الضريبة واضحة المعالم في الاسس المتبعة لفرضها الامر الذي يتطلب استخدام مصطلحات غير مبهمه واضحة سلسه بعيدة عن الغموض حتى يتسنى للمكلف من فهما (مصطفى، 2000).

أثر الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي:

مفهوم الحوافز الضريبية

تعددت الآراء حول وضع مفهوم موحد للحوافز الضريبي، فقد عرفت بانها الأداة التي ترتبط بالسياسة المالية للدولة والتي من خلالها تسعى لتحقيق الأهداف الاستثمارية والادخارية كالزيادة في انشاء مشاريع او التوسعة بها لتحقيق الأهداف الاقتصادية كزيادة الدخل القومي (كمالة، 2021) ومن التعريفات الأخرى للحوافز

الضريبية بوصفها أداة مالية تستطيع الدولة من خلالها توجيه السلوك او النشاط المعين لتحقيق الأهداف الموضوعية (مبروك، 2007)، وكما تعرف بانها مزايا واعتمادات ضريبية تمنحها السلطة الضريبية وفق إجراءات وأساليب معينة لتحقيق الأهداف الخطة التنموية للدولة (العزاوي، 2015).

أهداف الحوافز الضريبية

تتعدد الأهداف التي تسعى الحوافز الضريبية لتحقيقها، وحيث ان اغلب هذه الأهداف ترتبط بشكل عام بالأهداف التي تسعى الضريبة لتحقيقها منها ما يلي:

1. اهداف اقتصادية وتمويلية: زيادة الاستثمارات من خلال جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في المشاريع التي وجهت الحوافز الضريبية لها باعتبارها أداة لتقليل مخاطر الاستثمار وزيادة ربحيته، وتؤدي الى زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الالتزام الضريبي للمكلف (مهاني، 2010).
2. اهداف اجتماعية: من خلال إعادة توزيع الثروات وإعادة توزيع الاستثمار، من خلال توجيه السلوك نحو مشاريع ذات حوافز ضريبية بالتالي تحفيز أصحاب الادخار على توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية معينة، مما يؤدي الى تقليل البطالة في المجتمع (قطاوي، 2017).

أنواع الحوافز الضريبية

يمكن تقسيم الحوافز الضريبية الى حوافز مباشرة وحوافز غير مباشر كالآتي:

1. الحوافز الضريبية المباشرة: هي تلك الحوافز التي تتعلق بمعدلات الضريبة من حيث شكلها من حيث ومعالجة النسبة المفروضة على الوعاء والتي قد تكون كنسبة واحدة أو عدة نسب تتصاعد مع زيادة قيمة الوعاء الضريبي، وما يلي عدة أنواع لهذه الحوافز:
 - أ. الإعفاءات الضريبية: ويقصد بها ان يعفى الدخل الخاضع للضريبة لاعتبارات معينة بموجب القانون للاقتطاع الضريبي بشكل كلي او جزئي (كمال، 2021).

ب. حوافز متعلقة بتوسع قاعدة الإعفاءات الضريبية فقد نصت المادة 7 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عليها.

ج. حوافز المعدلات الضريبية: هو فرض نسب ضريبية على مشروعات معينة بشكل مخفض او مرتفع لتحقيق الأهداف المرسومة لذلك من خلال الاخذ بمعايير معينة كحجم المشروع وعدد العمالة المحلية وترتبط هذه النسب بشكل عكسي مع تحقيق المشروع لخطته فكلما اقترب المشروع من تلك المعايير انخفضت النسب وكلما اقترب من المعايير ارتفعت النسب، الامر الذي يدفع المشروع لزيادة العمالة وحجمه للاستفادة من الحوافز (مهاني، 2010).

د. الائتمان الضريبي: تخفيض او تنزيل نسبة معينة من تكلفة الأصل في السنة الضريبية المتحقق من قيمة الضريبية المتحققة لتلك السنة (الرفاعي، 2012).

هـ. رد مقدار الضريبة: وهي الحالة التي يكون المكلف قد أدى الضريبة بما يزيد عن المقدار المفروض عليه فيحق له المطالبة برد الزيادة وهذا ما نصت عليه المادة 35 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011.

و. الحوافز التشجيعية: تقديم خصم ضريبي بنسبة معينة ان بادر المكلف بدفع الضريبة المستحقة خلال فترة زمنية معينة وقد اخذ المشرع الفلسطيني بهذا الحافز بالمادة 19 من قانون ضريبة الدخل.

ز. تقسيط الضريبة: ان يتفق المكلف بتقسيط المبلغ الضريبي المستحق، وهذا ما نصت عليه المادة 32 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

2. الحوافز الضريبية الغير مباشرة: هي الحوافز المرتبطة بالوعاء الضريبي، وتتخذ عدة أنواع منها:

أ. تنزيل الوعاء الضريبي السماح الاستثماري: تخفيض مقدار معين من النفقات الاستثمارية كخسائر لاستبدال الأصول الرأسمالية من الوعاء الضريبي (البناء، 2009)، فقد نصت المادة 8 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على جملة من هذه التنازلات.

ب. ترحيل الخسائر: حيث يتم خصم الخسائر التي لحقت للأصل أو الأصول من قيمة صافي الدخل الخاضع للضريبة من الأصول الأخرى على أنه إذا زادت قيمة الخسائر عن قيمة صافي الدخل الخاضع للضريبة من الأصول الأخرى فتحول كرسيد خسائر لسنوات ضريبية لاحقه (عفانة و القطاونة، 2008) بما لا يزيد عن خمس سنوات، حيث اعتبر المشرع الفلسطيني الترحيل كحافز ضريبي حسب ما أورده في المادة 10 من قانون ضريبة الدخل.

ج. الإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية: حيث يتم خصم نسبة معينة للاستهلاك الأصول المستخدمة في الإنتاج خلال السنة الضريبية المتحققة ويتم خصمها من الدخل الصافي لسنة الضريبة (مهاني، 2010)، وقد أخذت المادة 8 من قانون الضريبة الفلسطيني بذلك كحافز ضريبي.

د. الخصم من التكاليف التشغيلية لتحصيل الإيرادات والازمة لاستمرار المنشأة (خطاب، 2010).

مفهوم الالتزام الضريبي

هو ان يلتزم المكلف الضريبي بتقديم الاقرارات الضريبية والقوائم المالية المؤيدة لها في الأوقات المعينة، مع الالتزام بتوريد الضريبة المفروضة للإدارة الضريبية في المواعد المعينة وبالطريقة المحددة حتى يتمتع بالحوافز التشجيعية في اوقاتها والا كان عرضه للعقوبات والغرامات القانونية (عياد، 2020).

وقد نص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني في المواد 18، 19، 20، 30 على تلك الالتزامات.

مفهوم التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي بأنه هو التصرف الذي يقوم به المكلفون بالضريبة بشكل متعمد بهدف التهرب من دفعها أو تخفيض قيمتها (المكاشفي، 2021).

كما يعرفه بكونه تخلص الأشخاص من مسؤولية دفع الضريبة بعد وقوع الحدث الذي يُنشئ الالتزام بها (النجار، 2009).

وعرف بأنه السلوك الذي يقوم به المكلف بالضريبة عند محاولة التهرب من الوفاء بالالتزام الضريبي، سواء كان ذلك جزئياً أو كلياً، فيلجأ إلى استخدام وسائل مادية ومحاسبية ليتهرب من دفع الضريبة (بطارسة، 2023).

أنواع التهرب الضريبي

تتعد الاشكال التي يمارس من خلالها التهرب الضريبي فمنها ما يعرف بالتهرب المشروع ويطلق عليه مصطلح التجنب الضريبي من خلال استغلال الثغرات القانونية في قانون الضريبة الناتجة عن اللبس والغموض في التفسير والمعالجة، فيلجأ المكلف الضريبي بتوظيفها لصالحه لغاية تجنيبه عبئها (قروي، 2015)، وهناك ما يعرف بالتهرب الضريبي الغير مشروع مستخدماً وسائل غير مشروعة كتزوير اقرارات مالية او التعمد عدم الإفصاح عن الأصول الخاضعة للضريبة وهذه الأساليب الضريبة وذلك للتهرب الكلي او الجزئي من اداءها وقد عاقب عليها القانون وتمثل ما يعرف بالتهرب الضريبي (المكاشفي، 2021) ومن التقسيمات الأخرى للتهرب الضريبي ما يعرف بالتهرب المحلي والدولي، فالتهرب المحلي يتم داخل إقليم الدولة المفروض فيها الضريبة المستحقة اما الدولي من خلال نقل الأموال من الدولة ذات المعدلات الضريبية المرتفعة الى دولة ذات معدلات ضريبية منخفضة (الزريقات، 2021).

دور الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي

تعددت الدراسات حول مقدار التهرب الضريبي في فلسطين دون تحديد دقيق له حيث عبرت الدراسة التي أعدتها مؤسسة امان عام 2011 ان نسبة التهرب الضريبي 65%، وقد اعدت مؤسسة بكار دراسة لعام 2015 ان مقدار التهرب الضريبي يصل الى 40% من الإيرادات الضريبية (دراوشة، 2014).

وحيث تُعد ظاهرة التهرب الضريبي معضلة تضعف النظام الضريبي، في حين أن الحوافز الضريبية تُقدم كوسيلة لخفض الاعباء المالية على الشركات، مما يساعد في جذب الاستثمارات وتقوية الروابط مع النظام

الضريبي، وهذا ما يُسهم في زيادة الالتزام بالمسؤوليات الوطنية والأخلاقية لدفع الضرائب وتجنب التهرب منها (الجازي، 2022).

فقد جاءت دراسة قطاوي ان ما نسبته 64% من عينه الدراسة تؤيد ان للإعفاءات الضريبية الدور في الحد من التهرب الضريبي، وهذا ما يتفق مع دراسة كماله حول وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 5\%)$ تبين ان للإعفاءات الضريبية دور في الحد من التهرب الضريبي بين المكلفين، ويرى (عياد، 2020) ان من شان زيادة الحوافز الضريبية كالحوافز التشجيعية العمل على زيادة الالتزام الضريبي للمكلف الامر الذي ينعكس على زيادة الإيرادات الضريبية، وتتفق (مهاني، 2010) على ان للحوافز التشجيعية من خلال الدراسة التي أجرتها اثر متوسط على زيادة الالتزام الضريبي الامر الذي يتطلب التعديل في تلك الحوافز مع مراعاة ظروف المكلف وتشجيعه لزيادة الالتزام، ويرى (عبدو، 2019) ان الشرائح الضريبية المفروضة لا تحقق العدالة الضريبية والمساواة بين المكلفين الامر الذي ينعكس بدوره على الالتزام الضريبي وعليه ان من شان تعديل النسب الضريبية مع مراعاة ما سبق زيادة الحصيلة الضريبية والالتزام، وهذا ما يتفق مع دراسة (Osman & Turmin, 2023) حيث ان للحوافز الضريبية وما تشمله من تخفيض في المعدلات تنعكس بصورة إيجابية على الالتزام الضريبي فقد أثبتت دراسة أن من أسباب التهرب الضريبي ارتفاع معدلات الضرائب (Deyganto, 2018)، كما تلعب الحوافز الضريبية دوراً مهماً في زيادة الالتزام من خلال دفع الشركات نحو التسجيل في السجل الضريبي للاستفادة من هذه الحوافز وتجنب المساءلة القانونية (Hadiwibowo, Jufri, & Lusiyan, 2023)، في المقابل يرى بعض الباحثين أن الحوافز الضريبية ليست العامل الوحيد المؤثر على الالتزام الضريبي، بل هناك مؤثرات أخرى مرتبطة بشكل غير مباشر مثل نظرية المنفعة والوازع الأخلاقي (Ma'sumah & Hamidi, 2022).

دور النظام الضريبي في دعم المشاريع الصغيرة

مفهوم المشاريع الصغيرة وأهميتها

تعددت المعايير في تحديد مفهوم واضح للمشاريع الصغيرة، فيؤخذ بالمعيار الوصفي فيعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية في العملية الإنتاجية وتكون مملوكة لفرد أو لأشخاص محددين قاموا بتوفير رأس المال ويكون فيها المدير هو المالك تربطه مع العمالة علاقة مباشرة (أبولحيه، 2016)، أما المعيار الكمي فيعرف المشاريع الصغيرة أو يصنفها وفق حجم رأس المال وعدد العمال والأرباح السنوية (الطرطوط، 2016).

وقد أخذت سلطة إدارة الأعمال الصغيرة الفيدرالية sba الأمريكية بمعيار عدد العمال لتعريف المشاريع الصغيرة بحيث تكون المشاريع صغيرة إذا كان عدد العمال لدى الشركة أو فروعها لا يزيد عن 500 عامل، ويكون المالك الفردي هو أكثر الحالات شيوعاً في المشاريع الصغيرة حيث تفرض الضريبة عليه شخصياً كضريبة دخل عن الناتج من الأعمال، وتتبع sba في تحديد ذلك اللوائح الفيدرالية CFR الجزء 13 الائتمان التجاري والمساعدة الفقرة 121 لوائح حجم الأعمال الصغيرة.

وعرفت المشاريع الصغيرة حسب توصية المفوضية الأوروبية 2003/361 بالمادة 2 ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة توظف أقل من 50 شخصاً والذي لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية و/أو إجمالي الميزانية العمومية السنوية 10 ملايين يورو.

أما فلسطينياً فقد حدد مجلس الوزراء معايير كميته لتصنيف المشاريع الصغيرة بناءً على عدد الموظفين والذي لا يقل 10 ولا يزيد عن 19 وحجم المبيعات السنوي الذي لا يتجاوز نصف مليون دولار.

وتعد المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدول نظراً لدورها في تعزيز الاستثمار، الادخار، خلق فرص العمل، والتنافسية في السوق، مما يسهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف

الدولة الاجتماعية مثل مكافحة البطالة، فتميز هذه المشاريع بالمرونة، الابتكار، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية (زنديق، 2017).

خصائص المشاريع الصغيرة

ان للمشاريع الصغيرة عدة خصائص تميزها عن المشاريع الأخرى وتمكنها من اكتسابها الأهمية الكبيرة في اقتصاديات الدول منها (رضوان، 2021؛ الغماري، 2018؛ الرطروط، 2016؛ الضمور، 2002):

1. راس المال: تعد المشاريع الصغيرة ذات راس مال صغير، يكون ممول بالغالب من المالك نفسه او من خلال برامج تمويلية تقدمها مؤسسات مالية الامر الذي يساهم في سهولة تأسيس مثل هذه مشاريع.
2. الإدارة: تكون إدارة هذه المشاريع ذات طابع يتسم بالمرونة والاستقلال نظراً للتعامل المباشر بين المالك والعمال مما يحفزهم على الإنتاج والقدرة على السيطرة على العملية الإنتاجية.
3. الإنتاج والسوق: تمتاز هذه المشاريع بانها ذات انتاج محدود نظراً لحجم المشروع الا انه بالمقابل يخرج من العملية الإنتاجية منتج ذو جودة مرتفعة، ويكون التسويق منحصر على المنطقة التي يكون المشروع متواجد فيها
4. المرونة: تكون هذه المشاريع ذات مرونة كبيرة في التعامل مع التطورات السوقية نظراً لانخفاض المصاريف الرأسمالية حيث ان العديد من المشاريع تدفع هذه المصاريف مره واحده مما ساهم في انتشار هذه المشاريع حيث ان معدل الدخل الناتج يكون أكبر من تلك المصاريف.
5. العمالة: تمتاز هذه المشاريع بالعلاقات الاجتماعية بين العمال نظراً للعلاقات الاجتماعية الناتجة عن التعامل المباشر ما بين العامل والمالك، وتعد هذه المشاريع ذات عمالة منخفضة نظراً ان الإنتاج لا يتطلب عمالة كبيرة.

معيقات الالتزام الضريبي للمشاريع الصغيرة

1. معيقات تشريعية: تواجه مرحلة تأسيس المشروعات الصغيرة عقبات تشمل صعوبات في الحصول على التراخيص ونقص التنسيق بين الهيئات الحكومية والمنظمات المعنية بتنظيم هذه المشروعات (الغمارى، 2018)، هذا يؤدي إلى تجنب الشركات أو المشاريع الصغيرة لتسجيل نشاطها التجاري مما يؤدي إلى اللجوء للتقدير الجزافي (بطارسه، 2023)، مما يؤثر سلباً على التزامها الضريبي، خصوصاً في ظل وجود قوانين ضريبية تفتقر إلى الوضوح والإنصاف في صياغتها (الزريقات، 2021).
2. معيقات اقتصادية: ان صعوبة حصول المشاريع الصغيرة على التمويل يمثل سبباً لاعتبار الضرائب وفق المعدلات الضريبية المرتفعة وخاصة في حالة الكساد الاقتصادي ذات ثقل مالي عليها مما يجعلها تلجأ لعدم الالتزام الضريبي (المكاشفي، 2021).
3. معيقات اجتماعية واخلاقية: تتمثل في الوازع الداخلي والفكري لملاك المشاريع الصغيرة، فقد يرى أصحاب هذه المشاريع ان كان المعدل الضريبي لا يتصف بالعدالة وخاصة مع ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف، الذي قد يعتقد بأن الدولة لا تدير الأموال العامة بشكل فعّال، أو بسبب ارتفاع الضرائب وغياب العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، وكذلك عدم التقدير للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه، إلى عزوفه عن الالتزام للضرائب، خصوصاً إذا شعر بأنه لا يستفيد من دفعها (كمال، 2021).
4. معيقات إدارية وفنية: تواجه المشروعات الصغيرة معيقات فنية تتمثل ضعف الخبرات المالية والتنّبؤ بالمستقبل، الامر الذي يتبلور من خلال اعداد القوائم الضريبية مما قد يخفي المالك دون علمه أصول ماليه خاضعة للضريبة، وقد يتعرض المشروع الى التقدير الجزافي الامر الذي يشكل عبء مالي عليه مما يدفعه نحو الاعتراض مستخدماً مستندات مزيفة لتقليل وطئه المقدار الضريبي عليه.

لا تقتصر المشكلات الفنية والإدارية على إدارة المشاريع الصغيرة فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة الضريبية نفسها، وبالأخص عندما يكون الموظف الضريبي غير مؤهل لتنفيذ القانون الضريبي بعدالة، مثل تعقيده الإجراءات الضريبية، مما يؤدي إلى تجنب هذه المشاريع للامتثال الضريبي.

الأساليب الضريبية في دعم الالتزام للمشاريع الصغيرة

للأساليب الضريبية في النظام الضريبي وخاصة ضريبة الدخل دور في تشجيع الالتزام الضريبي من خلال:

1. أسلوب فرض الضرائب وتحصيلها: تؤدي الضرائب المباشرة التي تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية

للضريبة إلى تقليل الأعباء على المكلف، وهو ما يعزز من احترامه والتزامه بالمسؤوليات الضريبية،

يُعد أسلوب التحصيل المباشر، الذي تقوم فيه الإدارة الضريبية بجمع الضرائب بدلاً من الطرق غير

المباشرة التي يتعهد فيها الوكيل بتسديد الضريبة نيابةً عن المكلف، أحد أكثر الأساليب فعالية لتعزيز

الالتزام الضريبي (عياد، 2020)، ويُعتبر التحصيل عن طريق الخصم من المصدر داعماً قوياً لهذا

الالتزام، مقارنةً بطريقة الدفع التقليدية عند تقديم الإقرارات الضريبية التي يُعدها المكلف (كمال، 2021).

2. تعزيز الحوافز الضريبية: من شأن الحوافز الضريبية في النظام الضريبي كتخفيض معدلات الضريبة

وتقديم نسب تشجيعية للدفع والتسجيل الضريبي، ومنح إعفاءات كلية أو جزئية أو ترحيل الخسائر ان

تعزز الالتزام الضريبي وزيادته (الجازي، 2022).

3. تعزيز الالتزام القانوني من خلال سن تشريع ضريبي محكم بعيد عن الغموض والشغرات الامر الذي

يدعم عملية الالتزام الضريبي، بالإضافة الى نشر الوعي الضريبي بين المكلف وبيان الأهمية

الاجتماعية للضرائب لما له دور في تعزيز الالتزام الأخلاقي، فبث شعور ان الضرائب ستعود عليه

بالمنفعة الغير مباشرة من خلال توظيف الضرائب لخدمة الأهداف التنموية سيعزز الالتزام الوطني لديه

بمدى أهمية الالتزام الضريبي (المكاشفي، 2021).

1.8 الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

دراسة **Tonetto et al. (2024)**: الحوافز الضريبية لتحسين الالتزام الضريبي: دراسة حالة من البرازيل:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على سلوك دافعي ضريبة الاستهلاك في البرازيل، حيث اعتمدت المنهج الكمي على بيانات إدارية تضم 3.4 مليون مكلف و46.7 مليون سجل ضريبي على مدى 11 شهراً قبل بدء المشروع و18 شهراً بعده، وقد قُسمت عينة الدراسة إلى مجموعتين علاج وضبط، الأولى تضم 812 ألف شخص مؤهلين للحصول على الحافز في التوزيع الأول والثانية تضم 2.6 مليون غير مؤهلين، وخلصت النتائج إلى أن الحوافز الضريبية لم تؤثر إيجابياً على قيمة السندات الضريبية بينما أظهرت تأثيراً سلبياً طفيفاً على عدد الفواتير المصدرة، كما كشفت التوزيعات التراكمية عن ارتفاع كبير في الحصص غير المطالب بها وانعكاس تراجعها لصالح أصحاب الدخل الأعلى وتكلفة غير مجدية مقارنة بالمكاسب، ولم يتبين وجود علاقة معنوية بين أبعاد الحوافز والالتزام الضريبي إلا بصورة محدودة في شريحة من الملتزمين.

دراسة **Meiryani, et al. (2023)**: أثر الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية

الضريبية والتنشئة الضريبية على التزام المكلف الضريبي الفردي:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية الضريبية وعملية التنشئة الضريبية على مستوى التزام المكلف الضريبي الفردي من رواد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة باندونغ الإندونيسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الكمي حيث جُمعت البيانات مرة واحدة عبر استبانة وزعت إلكترونياً على 98 مكلفاً وأظهرت نتائج التحليل أن الحوافز الضريبية، التي شملت تخفيضات في المعدلات والإعفاءات والتنازلات والتشجيع على السداد المبكر، كانت لها علاقة إيجابية بمدى التزام المكلفين ولكنها لم تصل دلاليًا إلى مستوى التأثير الإحصائي، وهو ما عزاه الباحثون إلى ضعف الوعي بالطريقة والإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الحوافز وطبيعة حاجات المكلفين الفردية، في

حين ثبت أن الثقة في جهاز الضرائب والمعنوية الضريبية لهما أثر إيجابي ملموس ودالّ على الالتزام، بينما أسهمت جهود التنشئة الضريبية في تعزيز الالتزام أيضاً ولكن بشكل غير دالّ إحصائياً، ما يشير إلى الحاجة إلى تكثيف البرامج التوعوية المباشرة وتحسين تبسيط إجراءات الاستفاة من الحوافز لضمان رفع مستوى الالتزام الضريبي في قطاع المؤسسات الصغيرة.

دراسة **Khairunnisa et al. (2022)**: أثر الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب وجودة خدمات الخزنة العامة على التزام دافعي الضرائب من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب وجودة خدمات الخزنة على مستوى التزام دافعي الضرائب من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا خلال جائحة كوفيد-19، كما قارنت بين مدى التزام المكلفين الذين استفادوا من الحوافز الضريبية وأولئك الذين لم يستفيدوا منها، واعتمدت منهجية كمية، حيث جُمعت البيانات مرة واحدة من 394 مؤسسة من بين 26,019 مؤسسة مسجلة في مكتب مديرية الضرائب باستخدام استبانة وأظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية – التي شملت خفض معدلات ضريبية وإعفاءات وتنازلات ضريبية وتشجيعاً على السداد المبكر – كان لها أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية على التزام المكلفين وأن ثقة المكلفين في مصلحة الضرائب كان لها التأثير الأقوى تلاها جودة خدمات الخزنة وكشفت الدراسة كذلك أن نسبة التباين المشروحة في مستوى الالتزام الضريبي بلغت 71.2% بفعل هذه المتغيرات مجتمعة، بينما فسرت الثقة والحوافز وجودة الخدمات 84.4% من العلاقة الكلية، وأظهرت مقارنة بين المجموعتين أن المكلفين المستفيدين من الحوافز الضريبية حققوا مستوى أعلى من الالتزام مقارنة بمن لم يستفيدوا منها، في حين كانت الأسباب الرئيسة لعدم الاستفاة قلة الوعي بوجود الحوافز أو صعوبة إجراءات الاستفاة منها أو تصور عدم جدواها العملية.

دراسة عبود (2019): مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين:

هذه الدراسة تهدف لاستكشاف تأثير الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر المكلفين الكبار بالضفة الغربية. استُخدم المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار 150 مكلفاً كبيراً للمشاركة. تم تطوير استبانة محكمة وتوزيعها، وأظهرت نتائج ثابتة بنسبة 71.3%. النتائج تشير إلى أن تطوير الحوافز يزيد من الالتزام بالضرائب وإيراداتها، وأن نظام السلفيات والخصومات التشجيعية يسهّل التحصيل. التوعية بالتنزيلات تسهّل أيضاً إجراءات التحصيل. التوصيات تشمل تحقيق العدالة في نسب الضرائب، تقليلها لذوي الدخل المنخفضة، زيادة الإعفاءات بما يتناسب مع قدرة الأفراد، وتطوير حوافز لزيادة الإيرادات مع تعديل قانون الضرائب ليعكس قدرة المكلفين والإعفاءات الشخصية والعائلية، وتنوع طرق التقدير والتحصيل، بالإضافة إلى منح خصم لمن يسددون ضرائب متراكمة وتطوير الحوافز لكبار المكلفين.

دراسة قطاوي (2017): الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية:

هذه الدراسة تستكشف خصائص الإعفاءات الضريبية وأصنافها وتأثيرها على الغايات الضريبية. كما تسعى لفهم كيف تطورت الإعفاءات الضريبية عبر التشريعات الضريبية. استُخدم المنهج التوصيفي لتحليل الأدبيات ذات الصلة وتطوير استبيان مكون من 29 بنداً يغطي ثلاثة مجالات رئيسية لجمع البيانات من 142 موظفاً في دوائر الضرائب و100 دافع ضرائب. أظهرت النتائج أن الإعفاءات تحفز على الالتزام الضريبي ولا تعوق أهداف الضرائب. التوصيات تشمل مراجعة دورية للإعفاءات، رفع الوعي بالقوانين، تقليل التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة في التشريعات.

وبناءً على تلك الدراسات يمكن تطوير الفرضية الأولى والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

دراسة حسين (2024): أثر تطبيق الحوافز الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على
الحصيلة الضريبية: دراسة تجريبية:

هدفت الدراسة للبحث في تأثير الحوافز الضريبية على الحصيلة الضريبية ودرجة الالتزام الضريبي، حيث
اعتمد الباحث على منهج وصفي-تحليلي باستخدام البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية
الصغر المدرجة كمجتمع وعينة للدراسة خلال فترة محددة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي
دال إحصائياً للحوافز الضريبية بما في ذلك الإعفاءات والتنازلات وتشجيع السداد على كل من معدل الضريبة
الفعال ونسبة مصروف الضريبة إلى التدفق النقدي، ما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في آليات تفعيل هذه
الحوافز وتعميق حملات التثقيف الضريبي لضمان استفادة المنشآت المستهدفة وتحقيق أهداف السياسة
الضريبية.

دراسة Sengkey et al. (2023): أثر الحوافز الضريبية ومعدلات الضريبة وجودة الخدمات الضريبية
على التزام دافعي الضرائب المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر الحوافز الضريبية ومعدلات الضرائب وجودة الخدمات الضريبية على درجة
التزام منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة MSMEs بدفع الضرائب في مدينة مانادو خلال جائحة
كوفيد-19، واعتمد الباحثون المنهج الكمي الوصفي، حيث تم اختيار عينة قوامها 100 منشأة من بين 3,232
منشأة مسجلة لدى مكتب الضرائب في مانادو، وجمعت البيانات عبر استبيان وأظهرت النتائج أن للحوافز
الضريبية تأثيراً إيجابياً ولكنه غير دال إحصائياً كما تبين أن معدلات الضرائب كان لها أثر إيجابي ضعيف
في حين ثبت أن جودة الخدمات الضريبية لها تأثير إيجابي دال إحصائياً على التزام المنشآت. وبالمجمل،
تفسر المتغيرات الثلاثة 65.5% من التغير في درجة الالتزام الضريبي للمنشآت خلال الجائحة، في حين
تُعزى النسبة المتبقية 34.3% إلى عوامل أخرى لم تُدرس. وبالتالي، لا تساهم الحوافز الضريبية ولا التعديلات

على المعدلات الضريبية في تعزيز التزام منشآت بدفع الضرائب في ظل ظروف كوفيد-19 بمدينة مانادو، على عكس خدمات الضرائب التي تلعب دوراً جوهرياً في ذلك.

دراسة **Meiryani, et al. (2023)**: أثر الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية الضريبية والتنشئة الضريبية على التزام المكلف الضريبي الفردي:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية الضريبية وعملية التنشئة الضريبية على مستوى التزام المكلف الضريبي الفردي من رواد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة باندونغ الإندونيسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الكمي حيث جمعت البيانات مرة واحدة عبر استبانة وزعت إلكترونياً على 98 مكلفاً وأظهرت نتائج التحليل أن الحوافز الضريبية، التي شملت تخفيضات في المعدلات والإعفاءات والتنازلات والتشجيع على السداد المبكر، كانت لها علاقة إيجابية بمدى التزام المكلفين ولكنها لم تصل دلالية إلى مستوى التأثير الإحصائي، وهو ما عزاه الباحثون إلى ضعف الوعي بالطريقة والإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الحوافز وطبيعة حاجات المكلفين الفردية، في حين ثبت أن الثقة في جهاز الضرائب والمعنوية الضريبية لهما أثر إيجابي ملموس ودالّ على الالتزام، بينما أسهمت جهود التنشئة الضريبية في تعزيز الالتزام أيضاً ولكن بشكل غير دالّ إحصائياً، ما يشير إلى الحاجة إلى تكثيف البرامج التوعوية المباشرة وتحسين تبسيط إجراءات الاستفادة من الحوافز لضمان رفع مستوى الالتزام الضريبي في قطاع المؤسسات الصغيرة.

دراسة **Khairunnisa et al. (2022)**: أثر الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب وجودة خدمات الخزنة العامة على التزام دافعي الضرائب من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب وجودة خدمات الخزنة على مستوى التزام دافعي الضرائب من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا خلال جائحة كوفيد-19، كما قارنت بين مدى التزام المكلفين الذين استفادوا من الحوافز الضريبية وأولئك الذين لم

يستفيدوا منها، واعتمدت منهجية كمية، حيث جُمعت البيانات مرة واحدة من 394 مؤسسة من بين 26,019 مؤسسة مسجلة في مكتب مديرية الضرائب باستخدام استبانة وأظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية - التي شملت خفض معدلات ضريبية وإعفاءات وتنزيلات ضريبية وتشجيعاً على السداد المبكر - كان لها أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية على التزام المكلفين وأن ثقة المكلفين في مصلحة الضرائب كان لها التأثير الأقوى تلاها جودة خدمات الخزانة وكشفت الدراسة كذلك أن نسبة التباين المشروحة في مستوى الالتزام الضريبي بلغت 71.2% بفعل هذه المتغيرات مجتمعة، بينما فسرت الثقة والحوافز وجودة الخدمات 84.4% من العلاقة الكلية، وأظهرت مقارنةً بين المجموعتين أن المكلفين المستفيدين من الحوافز الضريبية حققوا مستوى أعلى من الالتزام مقارنة بمن لم يستفيدوا منها، في حين كانت الأسباب الرئيسة لعدم الاستفادة قلة الوعي بوجود الحوافز أو صعوبة إجراءات الاستفادة منها أو تصور عدم جدواها العملية.

دراسة عبود (2022): أثر الثقة بالإدارة الضريبية وقوتها في الالتزام الضريبي: دراسة ميدانية على عينة من مكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية في محافظة اللاذقية:

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر الثقة في الإدارة الضريبية وقوة هذه الإدارة - بمظاهريها الشرعي والقسري - على مستوى التزام مكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية بدفع مستحقاتهم الضريبية في محافظة اللاذقية، إضافة إلى دراسة الأثر التفاعلي بين الثقة والقوة في تشكيل هذا الالتزام، واعتمد الباحث في ذلك على المنهج المسحي، من خلال استبيان، وجُمعت البيانات من مجتمع يضم 3,000 مكلف بضريبة دخل الأرباح الحقيقية في اللاذقية، واختيرت منه عينة عشوائية مكونة من 340 مشاركاً خلال عام 2021. كشفت النتائج عن وجود أثر طردي ذا دلالة إحصائية لكل من الثقة وقوة الإدارة الشرعية في تعزيز الالتزام الضريبي، فيما لوحظ أثر عكسي معنوي للقوة القسرية، كما تبين أن التفاعل بين الثقة والقوة الشرعية يعزز الالتزام، بينما يقوده التفاعل بين الثقة والقوة القسرية إلى انخفاضه.

دراسة كماله (2021): أثر الحوافز الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية:

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف تأثير الحوافز الضريبية على تقليل التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. شملت الدراسة مقدرين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، واستخدمت استبانات لجمع بيانات من 234 مقدراً، وتم تحليل 147 استبانة صالحة. أظهرت النتائج أثراً إيجابياً للإعفاءات وقانون تشجيع الاستثمار والتسهيلات الضريبية في تقليل التهرب. كما أكدت على أهمية التعاون بين المكلفين والمقدرين لهذا الغرض، وأوصت بزيادة الرقابة والتفتيش على شركات لضمان دقة تحديد الإيرادات والخضوع للضرائب.

دراسة Hadiwibowo et al. (2023): تأثير جودة الخدمة الضريبية ومعدل الضريبة على امتثال دافعي الضرائب بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى امتثال دافعي الضرائب من الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعدلات الضرائب وجودة الخدمة المالية، ونظام التقييم الذاتي لدافعي الضرائب. كان السكان في هذه الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في KPP Pratama Cirebon 2، طريقة تحليل البيانات المستخدمة هي الإحصائيات الوصفية باستخدام تحليل نموذج المعادلة الهيكلية SEM، وتظهر نتائج البحث أن هناك تأثير معدل الضريبة على نظام التقييم الذاتي، جودة الخدمة الضريبية على التقييم الذاتي في النظام، توجد علاقة بين معدل الضريبة وجودة الخدمة الضريبية، لا توجد تأثير نظام التقييم الذاتي على امتثال دافعي الضرائب، لا يوجد تأثير لمعدل الضريبة فيما يتعلق بامتثال دافعي الضرائب، لا يوجد أي تأثير لجودة الخدمة المالية على امتثال دافعي الضرائب. والتوصيات تعزيز معدل الضريبة والخدمات المالية كعاملين مهمين في زيادة امتثال دافعي الضرائب.

وبناءً على تلك الدراسات يمكن تطوير الفرضية الثانية والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية الخاصة بالمعدلات الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

دراسة Anderson et al. (2023): الحوافز اللينة مقابل الحوافز الصارمة للالتزام الضريبي:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الحوافز والإجراءات التي تدفع المكلفين المتأخرين عن سداد ضرائبهم إلى الوفاء بالتزاماتهم الضريبية في السويد، وكان مجتمع الدراسة جميع الأفراد الذين فاتهم موعد دفع الضرائب وتم اختيار عينة واسعة تشمل حالات دين حول العتبة القانونية وتجارب عديدة 57 ألف شخص، واستخدمت أدوات تحليلية قياسية وتقارير الرسائل كأداة قياس للتجربة الميدانية، وأظهرت النتائج أن التهديد بالإحالة إلى وكالة التنفيذ يُعد محفزاً قوياً يدفع شريحة كبيرة من المكلفين إلى السداد في المواعيد اللاحقة، بينما تبين أن التدخلات السلوكية البسيطة مثل رسائل التنبيه ورسائل القاعدة الاجتماعية تُسهم أيضاً في تعزيز السداد المبكر ولكن بدرجة أقل من الإجراءات القسرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمع بين التهديد بالإجراءات التنفيذية والتدخلات السلوكية قد يمثل استراتيجية متوازنة لتشجيع الالتزام الضريبي مع تقليل الأعباء الإجرائية والتكلفة على الإدارة الضريبية.

دراسة Meiryani, et al. (2023): أثر الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية

الضريبية والتنشئة الضريبية على التزام المكلف الضريبي الفردي:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الحوافز الضريبية والثقة في مصلحة الضرائب والمعنوية الضريبية وعملية التنشئة الضريبية على مستوى التزام المكلف الضريبي الفردي من رواد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة باندونغ الإندونيسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الكمي حيث جُمعت البيانات مرة واحدة عبر استبانة وزعت إلكترونياً على 98 مكلماً وأظهرت نتائج التحليل أن الحوافز الضريبية، التي شملت تخفيضات في المعدلات والإعفاءات والتنزيلات والتشجيع على السداد المبكر، كانت لها علاقة

إيجابية بمدى التزام المكلفين ولكنها لم تصل دلاليًا إلى مستوى التأثير الإحصائي، وهو ما عزاه الباحثون إلى ضعف الوعي بالطريقة والإجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الحوافز وطبيعة حاجات المكلفين الفردية، في حين ثبت أن الثقة في جهاز الضرائب والمعنوية الضريبية لهما أثر إيجابي ملموس ودالّ على الالتزام، بينما أسهمت جهود التنشئة الضريبية في تعزيز الالتزام أيضاً ولكن بشكل غير دالّ إحصائياً، ما يشير إلى الحاجة إلى تكثيف البرامج التوعوية المباشرة وتحسين تبسيط إجراءات الاستفادة من الحوافز لضمان رفع مستوى الالتزام الضريبي في قطاع المؤسسات الصغيرة.

دراسة زيود (2022): أثر العدالة الضريبية والثقة بالإدارة الضريبية في الالتزام الضريبي: دراسة ميدانية على بعض مكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية في سورية:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر أبعاد العدالة الضريبية - الإجرائية والتوزيعية والجزائية - والثقة في الإدارة الضريبية على درجة الالتزام الطوعي لمكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية في محافظة اللاذقية، فاعتمدت المنهج الوصفي القائم على المسح الاستبائي وجمعت البيانات في عام 2021 من عينة عشوائية مكونة من 340 من أصل مجتمع ضريبي يبلغ نحو 3000 مكلف. كشفت النتائج عن وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لكل من العدالة الإجرائية والتوزيعية والثقة في الإدارة على تعزيز الالتزام الضريبي، في حين لم تسجل العدالة الجزائية تأثيراً مباشراً، وكشف تحليل التفاعل أن الثقة تعزز بشكل إضافي تأثير العدالة الإجرائية والتوزيعية في رفع مستوى الالتزام.

دراسة Safiq et al. (2022): دور الحوافز الضريبية في العلاقة بين العوامل المؤثرة على الالتزام الضريبي:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الوعي الضريبي والالتزام الأخلاقي والعقوبات الضريبية والتوعية الضريبية وجودة الخدمة على درجة الالتزام بدفع ضريبة المركبات في اندونيسيا مع دور الحوافز الضريبية كمتغير معدل، واستخدمت المنهج الكمي من خلال توزيع استبيان إلكتروني على عينة قوامها 242 من دافعي ضريبة

المركبات في مدينة Bekasi، وأظهرت النتائج أن الوعي الضريبي والعقوبات الضريبية لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الالتزام الضريبي، في حين لم يكن للالتزام الأخلاقي والتوعية الضريبية وجودة الخدمة تأثير مباشر يذكر على درجة الالتزام، كما تبين أن الحوافز الضريبية أثرت بشكل مباشر إيجابي ومعنوي على مستوى الالتزام الضريبي، وحين تم تحليل دور الحوافز الضريبية كمتغير معدل بين أبعاد الدراسة والالتزام الضريبي، لم تظهر سوى علاقة التوعية الضريبية بالالتزام مضبوطة بالحوافز تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً بينما بقيت دلالية العلاقات بين الحوافز والأبعاد الأخرى غير معنوية.

دراسة مهاني (2010): أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة:

تسعى هذه الدراسة لفهم تأثير الحوافز الضريبية المتنوعة على زيادة الإيرادات الضريبية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستبانة موزعة على المشاركين، حيث توصلت الدراسة إلى أن الحوافز تعزز من حصيلة الإيرادات، وأن التوعية بالإعفاءات تسهل التحصيل الضريبي، وأن تطبيق الإعفاءات بعدالة يحقق المساواة. وتوصي بتطوير الشرائح الضريبية لتحقيق العدالة، خفض النسب للحد من التهرب، وزيادة الوعي لتقليل الحواجز وظاهرة عدم الرضا، مما يؤدي إلى تخفيض التهرب وزيادة الإيرادات.

دراسة عياد (2020): مدى التزام المكلفين بدفع الضريبة وأثرها على الحصيلة الضريبية في فلسطين: دراسة حالة الضفة الغربية:

هذه الدراسة تستهدف فحص مستوى التزام المكلفين بالضريبة وتأثير ذلك على الإيرادات الضريبية في الضفة الغربية بفلسطين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستبانة تضمنت 29 فقرة لجمع بيانات من 198 موظفاً ضريبياً من أصل 355. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أبرزت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستويات التزام المكلفين قانونياً، أخلاقياً، وطنياً والحصيلة الضريبية، دون فروق ملحوظة بحسب المؤهل العلمي، لكن مع فروق بحسب سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، والمحافظة. توصي الدراسة بتعزيز

التزام المكلفين قانونياً عبر التوعية، وتحسين كفاءة الكادر الفني والأنظمة الإلكترونية، مع تطبيق نظم رقابية فعّالة وأجور وحوافز مناسبة لمأموري التقدير.

وبناءً على تلك الدراسات يمكن تطوير الفرضية الثالثة والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية الخاصة بالتنازلات الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

دراسة عمران (2021): أثر الحوكمة الضريبية على الالتزام الضريبي من وجهة نظر الشركات الأردنية: هدفت الدراسة إلى تقييم أثر ممارسات الحوكمة الضريبية على مستوى الالتزام الضريبي من وجهة نظر الشركات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الاستبائي؛ فقد جُمعت البيانات من مجتمع يضم موظفي الشركات الأردنية الخاصة علاقة مباشرة بملف الضرائب، وتم اختيار عينة متخصصة مكونة من 137 مشاركاً شملت مدققين داخليين ومديرين ماليين ومحاسبين. وضممت أداة الدراسة على شكل استبانة وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من مبادئ وجود إطار فعال للحوكمة الضريبية والإفصاح والشفافية والمشاركة والمساءلة ودور مجلس الإدارة ودور أصحاب المصالح على مستوى الالتزام الضريبي في تلك الشركات، مما يؤكد أهمية تبني هذه المبادئ لتعزيز ثقافة الامتثال الضريبي.

دراسة Tohari et al. (2021): استخدام الحوافز الضريبية والخدمات الضريبية ووجود العقوبات الضريبية على الالتزام الضريبي في تقديم الإقرار الضريبي واستدامة الأعمال الصغيرة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستفادة من الحوافز الضريبية، والخدمات الضريبية، ووجود العقوبات الضريبية على درجة التزام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في اندونيسيا بتقديم إقراراتهم الضريبية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، وجمعت بياناتها من جميع رواد الأعمال الصغار في مدينة

كديري، حيث شكّل 130 مشاركاً عينتهم البحثية، باستخدام استبيان وأظهرت النتائج أن الحوافز الضريبية كان لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية قويّة على الالتزام الضريبي مما يعني أن زيادة استفادة رواد الأعمال من الحوافز الضريبية ترتبط بارتفاع مستوى التزامهم بتقديم إقراراتهم الضريبية. أما فيما يتعلق بالاستدامة التشغيلية، فقد كان للحوافز الضريبية أثر إيجابي طفيف غير دالّ في حين تفوّقت الخدمات الضريبية والعقوبات في تعزيز الاستدامة بدرجة أكبر. وبناءً على هذه النتائج، تُوصي الدراسة الجهات المعنية بالاستمرار في تقديم الحوافز الضريبية الفعّالة والترويج لها بين المستفيدين، مع تعزيز القدرة التوعوية لأثرها الإيجابي على مستوى الالتزام الضريبي.

دراسة Fan et al. (2021): الامتثال الضريبي وحوافز الاستثمار: استجابات الشركات للإهلاك المعجل في الصين:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الإهلاك المعجل التي اعتمدها الحكومة الصينية أواخر عام 2014 على سلوك استثمارات الشركات المحلية، مع التركيز على دور الالتزام الضريبي في تحديد مدى فعالية هذا الحافز الضريبي. اعتمدت المنهجية على تحليل بيانات سنوية للفترة 2010-2015 باستخدام تصميم "الفرق في الفوارق" لمقارنة تطور استثمارات الأصول الثابتة بين الصناعات التي شملتها السياسة وتلك الضابطة التي لم تشملها، مع تفكيك التأثير إلى استثمارات المعدات مقابل الإيجار وإلى فئات الأصول المؤهلة وغير المؤهلة. تكوّن مجتمع الدراسة من نحو 700 ألف شركة خاصة ثابتة الوضع الضريبي خلال السنوات الست، واستُخدم لقياس المتغيرات ثلاثة استثمارات رئيسية تشمل البيانات الأساسية والبيانات المالية-الضريبية ونموذج السلع والخدمات، وأظهرت النتائج زيادة في استثمارات الأصول الثابتة المؤهلة بمتوسط 13-16% بعد تطبيق سياسة الإهلاك المعجل، وارتفاع استثمارات المعدات وحدها بنسبة 9-11%، مدفوعة أساساً بزيادة مشتريات الأجهزة والآلات، في حين لم يُسجّل أثر يُذكر على الإيجار أو الاستثمارات غير المؤهلة أو مباني واستثمارات أخرى، وتبيّن أن هذه الزيادات كانت أكبر لدى الشركات الأكبر حجماً والأكثر سيولة والأقل تقييداً تمويلياً، والتي اتسمت بمستويات أعلى من الالتزام الضريبي، بينما اختفى الأثر في المناطق التي تعاني

من ضعف إنفاذ الضرائب وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، مما يشير إلى أن فعالية الحوافز الضريبية، بما فيها الإعفاءات والإعفاءات من الضريبة على الأرباح المبكرة، مرتبطة بشكل وثيق بمدى تقيد الشركات بالتزاماتها الضريبية وقدرة السلطات على تطبيق القوانين.

دراسة قطاوي (2017): الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية:

هذه الدراسة تستكشف خصائص الإعفاءات الضريبية وأصنافها وتأثيرها على الغايات الضريبية. كما تسعى لفهم كيف تطورت الإعفاءات الضريبية عبر التشريعات الضريبية. استُخدم المنهج التوصيفي لتحليل الأدبيات ذات الصلة وتطوير استبيان مكون من 29 بنداً يغطي ثلاثة مجالات رئيسية لجمع البيانات من 142 موظفاً في دوائر الضرائب و100 دافع ضرائب. أظهرت النتائج أن الإعفاءات تحفز على الالتزام الضريبي ولا تعوق أهداف الضرائب. التوصيات تشمل مراجعة دورية للإعفاءات، رفع الوعي بالقوانين، تقليل التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة في التشريعات.

دراسة كماله (2021): أثر الحوافز الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية:

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف تأثير الحوافز الضريبية على تقليل التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. شملت الدراسة مقدرين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، واستُخدمت استبانات لجمع بيانات من 234 مقدراً، وتم تحليل 147 استبانة صالحة. أظهرت النتائج أثراً إيجابياً للإعفاءات وقانون تشجيع الاستثمار والتسهيلات الضريبية في تقليل التهرب. كما أكدت على أهمية التعاون بين المكلفين والمقدرين لهذا الغرض، وأوصت بزيادة الرقابة والتفتيش على شركات لضمان دقة تحديد الإيرادات والخضوع للضرائب.

وبناءً على تلك الدراسات يمكن تطوير الفرضية الرابعة والتي تنص على: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

دراسة Anderson et al. (2023): الحوافز اللينة مقابل الحوافز الصارمة للالتزام الضريبي:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الحوافز والإجراءات التي تدفع المكلفين المتأخرين عن سداد ضرائبهم إلى الوفاء بالتزاماتهم الضريبية في السويد، وكان مجتمع الدراسة جميع الأفراد الذين فاتهم موعد دفع الضرائب وتم اختيار عينة واسعة تشمل حالات دين حول العتبة القانونية وتجارب عديدة 57 ألف شخص، واستخدمت أدوات تحليلية قياسية وتقارير الرسائل كأداة قياس للتجربة الميدانية، وأظهرت النتائج أن التهديد بالإحالة إلى وكالة التنفيذ يُعد محفزاً قوياً يدفع شريحة كبيرة من المكلفين إلى السداد في المواعيد اللاحقة، بينما تبين أن التدخلات السلوكية البسيطة مثل رسائل التنبيه ورسائل القاعدة الاجتماعية تُسهم أيضاً في تعزيز السداد المبكر ولكن بدرجة أقل من الإجراءات القسرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمع بين التهديد بالإجراءات التنفيذية والتدخلات السلوكية قد يمثل استراتيجية متوازنة لتشجيع الالتزام الضريبي مع تقليل الأعباء الإجرائية والتكلفة على الإدارة الضريبية.

دراسة بوشوشة (2022): تقييم الالتزام الضريبي في الجزائر من خلال محددَي التحصيل والتسديد الطوعي للضريبة:

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الالتزام الضريبي في الجزائر عبر محددَي التحصيل الجبائي والتسديد الطوعي والإيرادي للضريبة، مدى ضعف ثقافة الالتزام الضريبي لدى المكلفين وأبعادها العملية في الفترة 2010-2019، حيث اعتمد الباحث المنهج الاستنباطي والوصف التحليلي من خلال تحليل البيانات الثابتة الصادرة عن المراجع الرسمية مجلس المحاسبة، التقارير الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبيان مساهمة طرق تحصيل الضرائب الاقتراع من المنبع مقابل التصريح الذاتي ونسب المشاركة الانتخابية ومستوى الثقة

في النظام الحاكم كعوامل رئيسية تحدد درجة قبول المواطن لأداء التزامه الجبائي، وخلص إلى أن الحالة الراهنة تتسم بسيطرة اقتطاعات المنبع على إيرادات الضرائب المباشرة، وانتشار التهريب والاقتصاد الموازي، وضعف رغبة المكلفين في التسديد الطوعي بسبب انعدام الثقة في الحوكمة وارتفاع منسوب الفساد ومحدودية المشاركة الديمقراطية، مما انعكس على انخفاض فعلي في حصيلة الخزينة وعدم تحقق أهداف الإصلاح الجبائي.

دراسة Safiq et al. (2022): دور الحوافز الضريبية في العلاقة بين العوامل المؤثرة على الالتزام الضريبي:

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الوعي الضريبي والالتزام الأخلاقي والعقوبات الضريبية والتوعية الضريبية وجودة الخدمة على درجة الالتزام بدفع ضريبة المركبات في اندونيسيا مع دور الحوافز الضريبية كمتغير معدل، واستخدمت المنهج الكمي من خلال توزيع استبيان إلكتروني على عينة قوامها 242 من دافعي ضريبة المركبات في مدينة Bekasi، وأظهرت النتائج أن الوعي الضريبي والعقوبات الضريبية لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الالتزام الضريبي، في حين لم يكن للالتزام الأخلاقي والتوعية الضريبية وجودة الخدمة تأثير مباشر يذكر على درجة الالتزام، كما تبين أن الحوافز الضريبية أثرت بشكل مباشر إيجابي ومعنوي على مستوى الالتزام الضريبي، وحين تم تحليل دور الحوافز الضريبية كمتغير معدل بين أبعاد الدراسة والالتزام الضريبي، لم تظهر سوى علاقة التوعية الضريبية بالالتزام مضبوطة بالحوافز تأثيراً إيجابياً ودالاً إحصائياً بينما بقيت دلالية العلاقات بين الحوافز والأبعاد الأخرى غير معنوية.

دراسة Osman et al. (2023): العوامل المؤثرة على الالتزام الطوعي لدافعي الضرائب الأفراد:

تتمثل القضية العالمية في تنفيذ نظام التقييم الذاتي STS في تحقيق معدل امتثال ضريبي طوعي مُرضٍ. تركز هذه الدراسة على دراسة العوامل التي تؤثر على الالتزام الضريبي الطوعي بين دافعي الضرائب الأفراد في ماليزيا. على وجه التحديد، تبحث هذه الدراسة في آثار المعرفة الضريبية، والجنس، والعمر، والأعراف،

والقيم والمواقف الفردية، وتعقيد النظام الضريبي، والعدالة، ومعدلات الضرائب وتأثير الأقران على الالتزام الضريبي الطوعي، تم جمع بيانات الدراسة من مجموعة مختارة عشوائياً من 101 من دافعي الضرائب الأفراد في كوالالمبور. تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن 1 الجنس و 2 المعايير والقيم والمواقف الفردية فقط لها علاقة إيجابية مع الالتزام الضريبي الطوعي. في الختام، هناك أدلة في ماليزيا على أن معدل الالتزام الضريبي الطوعي يعتمد على العوامل الشخصية وخاصة الجنس والقيم، وليس العوامل الخارجية مثل الأقران أو السلطات الضريبية.

دراسة Deyganto (2018): العوامل المؤثرة على موقف دافعي الضرائب من الامتثال الطوعي للنظام

الضريبي: أدلة من منطقة جيديو في جنوب إثيوبيا:

يتأثر موقف الالتزام الطوعي لدافعي الضرائب بالنظام الضريبي بالعوامل الديموغرافية والفردية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية. وبالتالي، كان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة العوامل المؤثرة على موقف الالتزام الطوعي الضريبي للنظام الضريبي في حالة منطقة جيديو. ولتحقيق هذه الغاية، استخدم المؤلف منهج البحث المختلط. وكان السكان المستهدفون للدراسة هم مصلحة الضرائب ودافعي الضرائب في المنطقة. تم أخذ عينة عشوائية مكونة من 323 مكلفاً من أصل 1678 مكلفاً في المنطقة، ولكن تم اختيار موظفي الضرائب بشكل تقديري من قبل الباحث من أجل جمع المعلومات الكافية وذات الصلة اللازمة لإعداد تقرير هذه الدراسة. تم جمع كل من البيانات الأولية والثانوية. تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان منظم ومقابلة مع المسؤولين وممثلي دافعي الضرائب. تم جمع البيانات الثانوية أيضاً من خلال مراجعة المواد المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة. تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لتحليل البيانات من خلال تطبيق برنامج Stata الإصدار 12.0 وتم استخدام برنامج SPSS الإصدار 23.0 لعرض نتائج هذه الدراسة. ثم أظهرت نتيجة هذه الدراسة أنه من أصل أربعة عشر متغيراً تفسيرياً تم تضمينها في النموذج، هناك سبعة متغيرات مثل الجنس، والعمر، ونقص المعرفة الضريبية، وبساطة النظام الضريبي، والوعي بالعقوبة، واحتمال التدقيق، والتصور عن الضريبة. وقد وجد أن المعدل من العوامل الرئيسية المؤثرة على سلوك الالتزام الطوعي

لدافعي الضرائب بالنظام الضريبي في منطقة الدراسة. في حين أن المتغيرات مثل مستوى التعليم، وكفاءة السلطة الضريبية، وتأثير الأقران، والمهنة، ومستوى دخل دافعي الضرائب، والتصور بشأن تسريع الحكومة، والتصور بشأن العدالة والإنصاف ليس لها تأثير كبير على موقف الالتزام الطوعي الضريبي. وأخيراً، فإن نتائج الدراسة قد تفيد صانعي السياسات حول العوامل المؤثرة على موقف الالتزام الطوعي تجاه النظام الضريبي في المنطقة وتدعم صياغة سياسة بناءة من أجل تحقيق هدف رفع الإيرادات الضريبية المطلوبة لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.

دراسة (2022) Ma'sumah. & Hamidi: تأثير معدلات الضرائب، وآليات دفع الضرائب، والمعرفة الضريبية، وجودة الخدمة، ووعي دافعي الضرائب والالتزام الديني بالالتزام دافعي الضرائب كمتغيرات متداخلة: ركزت الدراسة على الضرائب كأحد مصادر إيرادات الدولة حيث تعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات حصة كبيرة من إيرادات الدولة لأنها تدفع الضرائب في شكل طاعة للحكومة، من خلال دراسة تأثير الالتزام في دفع الضرائب بمعدلات الضرائب وآليات الدفع والمعرفة الضريبية وجودة الخدمة ووعي دافعي الضرائب والتدين، فقد استخدمت العينة في هذه الدراسة من 112 شركة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة بانيوماس تم أخذها باستخدام تقنيات أخذ العينات الملائمة واختبارها لاختبار الفرضية باستخدام اختبارات الانحدار الخطي واختبارات الانحدار المتداخلة وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن معدلات الضرائب وآليات دفع الضرائب وجودة الخدمة لم تؤثر جزئياً على التزام دافعي الضرائب، يؤثر وعي دافعي الضرائب جزئياً على التزام دافعي الضرائب، تؤثر المعرفة الضريبية من خلال التدين على التزام دافعي الضرائب بشكل غير مباشر.

وبناءً على تلك الدراسات يمكن تطوير الفرضية الخامسة والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع السداد على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

على مستوى فلسطين يعد الالتزام الضريبي من أهم العوامل المؤثرة في تحديد حجم الإيرادات الضريبية، نظراً لارتباط الالتزام الضريبي ونموه بالعديد من المحددات الأخرى كالنظام الضريبي، تبعاً لذلك فإن الضريبة لها دور بارز في التشجيع على الالتزام وتحفيزه مما يؤثر على زيادة الإيرادات الضريبية وبالتالي تحقيق أهداف السلطة الفلسطينية من الموازنة العامة، فبالرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في ظل اقتصاد تابع للاحتلال الاسرائيلي فعملت السلطة على كيفية العمل على زيادة حجم استثماراتها واعتبارها وسيلة لنمو الناتج الاجمالي لمحاولة التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية التي تمر بها، فأشارت دراسة قطاوي (2017) الى أن الإعفاءات الضريبية تحقق الأهداف المالية للضرائب لدورها في تشجيع الالتزام الضريبي و تجنب التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

واظهرت الدراسة الأردنية الاهمية الكبيرة للحوافز الضريبة والتسهيلات الضريبية والاثر الايجابي في الحد من التهرب الضريبي من قبل المكلفين حيث أشارت الدراسة ان زيادة الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الضريبية ستدفع المكلفين الى الالتزام الضريبي بالإضافة الى زيادة نسبة المسجلين في ضريبة الدخل كما أظهرت الدراسة دور الإدارة الضريبية في بناء الثقة مع المكلفين بالتالي زيادة الالتزام الضريبي كماله، 2021. وأشار عياد (2020) في دراسته لمدى التزام المكلفين بدفع الضريبة وأثرها على الحصيلة الضريبية فتعد زيادة الحوافز الضريبية والحوافز التشجيعية المتعددة للمكلفين وتقديم تسهيلات ضريبية عن طريق تقسيط الضريبة ونشر الوعي بين المكلفين حولها يساهم في الالتزام الضريبي الطوعي دون إكراه من قبل المكلفين بدفع الضريبة الامر الذي يجنب الدولة التهرب الضريبي ويعمل على زيادة الحصيلة الضريبية.

وأشارت دراسة عبدو (2019) لهذه الحوافز أن من شأنها ان تعمل على زيادة الالتزام الضريبي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، كما أن إدراج نظام التسليف كحافز ضريبي وحصول المكلف على خصم تشجيعي في قانون الضريبة يعد عاملاً محفزاً لتسهيل تحصيل الضريبة فمن خلال توعية المكلفين بهذه الحوافز الواردة

في قانون ضريبة الدخل سيعمل على زيادة الإيرادات الضريبية والتي تعكس مدى الالتزام الضريبي من قبل المكلفين.

وبينت دراسة مهاني (2010) مدى الأثر التي تلعبه الحوافز الضريبية في تحفيز المكلفين على سداد الضرائب المستحقة، الأمر الذي يتطلب أن تحقق هذه الحوافز الأهداف التي تسعى إليها فزيادة الحوافز الضريبية للمكلفين ستشجعهم على الالتزام الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات حيث وجدت الدراسة ان هناك علاقة طرديا ما بين الحوافز الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية.

وبحثت دراسة ماليزيا مدى ارتباط معدلات الضرائب في النظام الضريبي على امتثال دافعي الضرائب حيث تبين وجود علاقة سلبية بين ارتفاع معدل الضريبة والالتزام الضريبي فكلما زادت معدلات الضريبة أدى لزيادة التهرب أي عدم امتثال المكلف بدفعها. Osman et al. (2023) ويؤيده دراسة Deyganto (2018) إن رفع معدلات الضرائب من المرجح أن يشجع دافعي الضرائب على التهرب الضريبي بشكل أكبر.

وقد بينت الدراسة الإندونيسية أن معدلات الضرائب قد تؤثر على قرارات الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتسجيل أو إلغاء التسجيل في ضريبة الدخل استنادا إلى نظرية المنفعة، فعندما يكون معدل الضريبة منخفض وتكون المسؤولية أقل، فإن ذلك سوف يقلل من التهرب الضريبي تشير معظم نتائج العينة البحثية إلى أن المزيد من المشاركين سيكونون على استعداد للتسجيل كدافعي ضرائب إذا كان هناك انخفاض في معدلات الضرائب (Hadiwibowo, Jufri, & Lusiya, 2023).

واشارت دراسة Hadiwibowo, Jufri, & Lusiya (2023) ان معدلات الضرائب كحافز ضريبي ليس وحده ما يدفع المكلف بالالتزام الضريبي حيث ان هناك عوامل أخرى تتشارك مع ذلك كوعي الفرد للنظام الضريبي وفهمه يمثل العامل الداخلي الذي يتشارك مع العوامل الخارجية حتى تدفع المكلف للامتثال الضريبي، واعتبرت الدراسة ان النظام الضريبي الذي يعطي للمكلف التقدير الذاتي لمقدار الضريبة دور في بناء الثقة مع الإدارة الضريبية ومحفز للامتثال.

1.10 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعد الضرائب من أهم روافد الخزينة العامة في كافة البلدان ومنها فلسطين حيث تعتبر المورد الرئيسي للخزينة العامة فنظراً للوضع الخاص للاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من تبعية اقتصادية للاحتلال الفلسطيني ووفقاً لما ورد في اتفاقه باريس الاقتصادية فقد أعطى السلطة الفلسطينية وخصوصاً في الضرائب المباشرة وأهمها ضريبة الدخل من صياغة نظم ضريبية تكون قادرة على أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وذلك باستخدام الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل كأداة لتشجيع المشاريع الصغيرة على الالتزام الضريبي، فالدراسات السابقة تناولت دور الحوافز الضريبية وأثرها على الإيرادات العامة و لم تشر الى اثر هذه الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، فأنت الدراسة الحالية لتشير الى الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل و أثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، بالإضافة الى ما يميزها ايضاً عن الدراسات السابقة انها تستهدف فئة معينة وهم المؤسسات الصغيرة و ذلك سيتم من خلال دراسة اثر هذه الحوافز الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي من وجهة نظر هذه الفئة.

الفصل الثاني

الطريقة والإجراءات إجراءات الدراسة الميدانية

2.1 تمهيد

يشمل هذا الفصل عرضاً للمنهجية التي اتبعتها الباحثة في هذه الدراسة، والتي تتضمن مجتمع الدراسة وعيبتها، ووصفاً لأدواتها وإجراءاتها التي تمّ وفقها تطبيق هذه الدراسة، والمعالجات الإحصائية المستخدمة واللازمة لتحليل البيانات.

2.2 منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة، إذ اهتمت الدراسة بالتعرّف على الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، حيث يقوم هذا المنهج بالتعبير عن الظاهرة محل الدراسة كماً ونوعاً؛ فالتعبير الكمي يعطي وصفاً رقمياً عن الظاهرة ويبين حجمها، أما التعبير النوعي فهو يصف الظاهرة ويبين خصائصها، وبالتالي؛ فالمنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لإجراء هذه الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية، وبلغ عددهم 38970 عاملاً وعاملة، حسب ما أفادت به دائرة الإحصاء المركزية 2024/2023، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1)

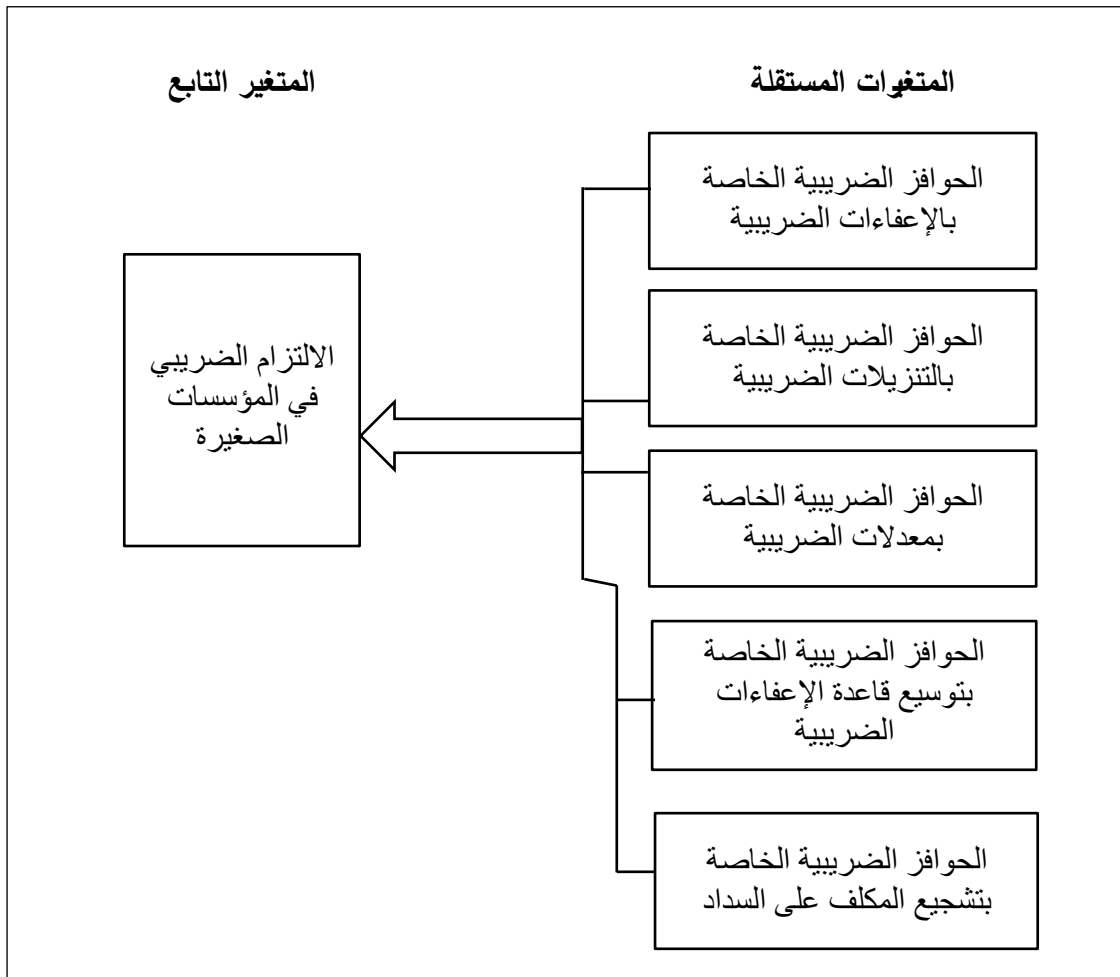
توزيع مجتمع الدراسة

المحافظة	حجم المجتمع عدد العاملين
نابلس	14800
طولكرم	6900
جنين	12870
قلقيلية	4400
المجموع	38970

2.4 نموذج الدراسة

شكل (1)

نموذج الدراسة



المصدر: النموذج من اعداد الباحثة.

2.5 عينة الدراسة

أما عينة الدراسة، فقد اختيرت كالاتي:

أولاً: العينة الاستطلاعية: اختيرت عينة استطلاعية مكونة من 20 مفردة من العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات التي تم اختيارها محل الدراسة وهي نابلس، طولكرم، جنين، وقلقيلية، وذلك بهدف التأكد من صلاحية الأداة لقياس ما صُممت لأجله، من خلال حساب الصدق والثبات لها.

ثانياً: عينة الدراسة الأصلية: تم تحديد حجم العينة اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية عليها، والتي بلغت 382 مفردة، وفق المعادلة الإحصائية الخاصة بالمجتمع المعلوم الآتية:

$$n = \frac{N * p(1 - p)}{[(N - 1) d^2 / z^2 + p(1 - p)]} \dots \dots \dots (1)$$

مصدر المعادلة: Steven, 2012, p59.

حيث:

n: حجم العينة.

N: حجم المجتمع.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.05، ومستوى الثقة 0.95 = 1.96.

d: نسبة الخطأ = 0.05.

P: القيمة الاحتمالية = 0.50.

وعليه فإن حجم العينة اللازمة للتحليل يساوي 382 مفردة وهي عينة طبقية عشوائية، وزعت على الوزارات على النحو الآتي:

1. نابلس = 382 * 38970/14800 = 145 مفردة.

$$2. \text{ طولكرم} = 382 * 6900 / 38970 = 68 \text{ مفردة.}$$

$$3. \text{ جنين} = 382 * 12870 / 38970 = 126 \text{ مفردة.}$$

$$4. \text{ قلقلية} = 382 * 4400 / 38970 = 43 \text{ مفردات.}$$

ثم قامت الباحثة بتوزيع 400 استبانة على العاملين والعاملات في المحافظات محل الدراسة بطريقة طبقية عشوائية جمع منها 382 استبانة صالحة للتحليل أي ما نسبته 95.5% من عينة الدراسة، حيث تم استرجاع 18 استبانة غير صالحة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2)

تبيان حجم المجتمع والعينة، والاستبيانات الموزعة والمستردة لكل محافظة محل الدراسة

المحافظة	حجم المجتمع	النسبة	الموزع	المسترد
نابلس	14800	%38	150	145
طولكرم	6900	%17.7	70	68
جنين	12870	%33	130	126
قلقلية	4400	%11.3	50	43
المجموع	38970	%100	400	382

المصدر: من إعداد الباحثة.

وقامت الباحثة بتوزيع أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة الديمغرافية: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة،

المحافظة، حجم رأس المال، والجدول (3) الآتي يوضح ذلك وهي كما يلي:

جدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة الديمغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	ثانوية فأقل	10	2.6
	دبلوم- بكالوريوس	302	79.1
	دراسات عليا	70	18.3
	المجموع	382	100
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	54	14.1
	من 5- اقل من 10 سنوات	136	35.6
	من 10- اقل من 15 سنة	160	41.9
	15 سنة فأكثر	32	8.4
المجموع	382	100	
المحافظة	نابلس	145	38
	طولكرم	68	17.8
	جنين	126	33
	قلقيلية	43	11.2
المجموع	382	100	
حجم رأس المال	أقل من 100 الف شيكل	263	68.8
	من 100 الف- اقل من 300 الف شيكل	59	15.4
	من 300 الف شيكل- اقل من 500 الف شيكل	18	4.7
	500 الف شيكل فأكثر	42	11
المجموع	382	100	

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة من يحمل من العاملين شهادة دبلوم- البكالوريوس 79.1% تلاها من يحمل منهم شهادة دراسات عليا بنسبة 18.3% وأقلها من كان منهم يحمل شهادة ثانوية فأقل بنسبة 2.6%. وكانت النسبة الأكبر ممن لديهم سنوات خبرة ضمن الفئة من 10- اقل من 15 سنة والتي شكلت 41.9% من العينة، تلاها من لديهم سنوات خبرة ضمن الفئة من 5- اقل من 10 سنوات بنسبة بلغت 35.6%،

تلاها من لديهم سنوات خبرة ضمن الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة بلغت 14.1%، وأقلها كان لمن لديهم سنوات خبرة ضمن الفئة 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 8.4%.

وكانت النسبة الأكبر ممن يعملون في محافظة نابلس بنسبة بلغت 38% من العينة، في حين جاءت نسبة العاملين في محافظة جنين بالمرتبة الثانية بنسبة 33%، تلاها العاملين في محافظة طولكرم بنسبة 17.8%، وأقلها كان للعاملين في محافظة قلقيلية بنسبة 11.2% من العينة التي شملتها الدراسة. كما كانت أعلى نسبة للعاملين في المؤسسات الصغيرة التي بلغ رأس مالها أقل من 100 ألف شيكل حيث بلغت نسبتهم 68.8% من العينة، تلاها العاملين في المؤسسات التي بلغ رأس مالها من 100 ألف - أقل من 300 ألف شيكل 15.4%، تلاها العاملين في المؤسسات ذات رأس المال 500 ألف شيكل فأكثر بنسبة 11%، وأقلها كان للعاملين في المؤسسات ذات رأس المال من 300 ألف شيكل - أقل من 500 ألف شيكل بنسبة 4.7%.

2.6 أداة الدراسة ومتغيراتها

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، وبعد مسح الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والاطلاع على الأدب التربوي، قامت الباحثة بإعداد استبانة، وتم تطبيقها على عينة الدراسة المكوّنة من العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس وطولكرم وجنين وقلقيلية، وسعت الاستبانة إلى تحديد أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، واستفادت الباحثة من العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية لبناء الاستبانة وفي الصورة النهائية للاستبانة قامت الباحثة بصياغة 41 فقرة توزعت على مجالين وهما؛ الحوافز الضريبية وتكون من الفقرات 1-34، والالتزام الضريبي وتكون من الفقرات 35-41، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من ثلاثة أقسام، هي:

القسم المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية:

اشتمل هذا القسم على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وعددها ستة، وهي:

1. **المؤهل العلمي**؛ وله ثلاثة مستويات، هي: ثانوية فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا.
2. **عدد سنوات الخبرة**؛ وله أربعة مستويات، هي: أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، من 10-15 سنة، 15 سنة فأكثر.
3. **المحافظة**؛ وله أربعة مستويات، هي: نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية
4. **حجم رأس المال**؛ وله أربعة مستويات، هي: أقل من 100 الف شيكل، من 100 الف-300 الف شيكل، من 300 الف شيكل-500 الف شيكل، و 500 الف شيكل فأكثر.

القسم المتعلق بالمتغير المستقل الحوافز الضريبية

لقياس مستوى الحوافز الضريبية لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة الفلسطينية في المحافظات المختارة، اشتمل هذا القسم من الاستبانة، في صورته الأولى، 34 عبارة موزعة على خمسة أبعاد، وهذه الأبعاد هي: المعدلات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، التنزيلات الضريبية، توسيع قاعدة الاعفاءات، وتشجيع السداد.

القسم المتعلق بالمتغير التابع الالتزام الضريبي

لقياس مستوى الالتزام الضريبي لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة الفلسطينية في المحافظات المختارة، اشتمل هذا القسم من الاستبانة، في صورته الأولى، 7 عبارات مختلفة.

صدق الأداة

الصدق هو أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه، بحيث تقيس بشكل فعال ما صُممت لأجل أن تقيسه، وقد تم فحص صدق الأداة بطريقتين، هما: الصدق الظاهري، وصدق البناء، وقد تم تناولهما على

النحو الآتي:

الصدق الظاهري:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، عُرضت أولاً على الدكتور المشرف على الرسالة، ثم عرضت بصورتها الأولية على لجنة من السادة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء آرائهم "انظر الملحق (أ)، وبناء على ذلك؛ استجابت الباحثة لتوجيهاتهم من حذف وتعديل وإضافة، إلى أن استقرّ عدد عبارات القسم المتعلق بالحوافز الضريبية بعد التحكيم على 34 عبارة، أما عدد عبارات القسم المتعلق بقياس مستوى الالتزام الضريبي بعد التحكيم فأصبحت 7 عبارات.

الصدق البناء:

ومن أجل التحقق من الصدق للأداة، تم توزيعها على عينة مقدارها 20 مفردة من العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس وطولكرم وجنين وقلقيلية للتحقق من صدق بنائها من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين كل عبارة من عبارات أقسام الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل بعد وللدرجة الكلية للمتغير، وكذلك معامل ارتباط كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمتغير، وذلك كما هو مبين في الجداول 4، 5، الواردة لاحقاً؛ وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً: المتغير الأول المستقل: الحوافز الضريبية

تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون لارتباط عبارات أبعاد متغير الحوافز الضريبية مع الدرجة الكلية لكل بعد وللدرجة الكلية للمتغير، ومعامل ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية للمتغير، كما هو موضح في الجدول رقم (4) ملحق (د).

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) ملحق (د) أن معامل ارتباط العبارات والأبعاد كان بدرجة مقبولة ودالة إحصائياً حيث كان أقل من مستوى الدلالة 0.05، لذلك لم تحذف أي عبارة من عبارات المقياس، وبقي عدد عباراته 34 عبارة، ما يشير إلى الاتساق الداخلي لعبارات الأداة ولأبعادها، وأنها تشترك معاً في قياس متغير الحوافز الضريبية في ضوء الإطار النظري الذي بُنيت الأداة على أساسه.

أولاً: المتغير الثاني التابع: الالتزام الضريبي

تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون لارتباط عبارات متغير الالتزام الضريبي مع الدرجة الكلية للمتغير، كما هو موضح في الجدول (5) الآتي:

جدول (5)

نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات متغير الالتزام الضريبي مع الدرجة الكلية للمتغير

الرقم	الارتباط بالدرجة الكلية	الدلالة الإحصائية
35	0.661**	0.000
36	0.677**	0.000
37	0.621**	0.000
38	0.700**	0.000
39	0.522**	0.000
40	0.651**	0.000
41	0.581**	0.000

*دال إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 **دال إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01.

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن معامل ارتباط العبارات والأبعاد كان بدرجة مقبولة ودالة إحصائياً حيث كان أقل من مستوى الدلالة 0.05، لذلك لم تحذف أي عبارة من عبارات المقياس، وبقي عدد عباراته 7 عبارات، ما يشير إلى الاتساق الداخلي لعبارات الأداة ولأبعادها، وأنها تشترك معاً في قياس متغير الالتزام الضريبي في ضوء الإطار النظري الذي بُنيت الأداة على أساسه.

ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الأداة الاستبانة الاستقرار النسبي في نتائجها، وعدم تغييرها بشكل كبير حتى لو تم إعادة توزيعها مرةً أخرى على أفراد العينة خلال فترة زمنية معينة، أي أن النتائج لا تتغير بشكل كبير. وبعد التحقق من صدق الاستبانة تم التحقق من ثباتها من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ

Cronbach Alpha لكل قسم من أقسامها الحوافز الضريبية، والالتزام الضريبي، على عينة صدق البناء نفسها.

أولاً: ثبات المتغير المستقل الحوافز الضريبية:

تم التحقق من ثبات متغير الحوافز الضريبية من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاده وللدرجة الكلية له، كما هو مبين في الجدول (6) التالي:

جدول (6)

معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير الحوافز الضريبية وللدرجة الكلية للمتغير

الرقم	متغير الحوافز الضريبية	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
1.	المعدلات الضريبية	7	0.899
2.	الإعفاءات الضريبية	7	0.921
3.	التنزيلات الضريبية	7	0.838
4.	توسيع قاعدة الاعفاءات	7	0.885
5.	تشجيع السداد	6	0.907
	الدرجة الكلية	34	0.965

المصدر: من إعداد الباحثة، من واقع نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أنّ قيم معامل الثبات لأبعاد متغير الحوافز الضريبية قد تراوحت بين 0.838-0.921، فيما بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية 0.965، ما يدعم ثبات أداة الدراسة لقياس متغير الحوافز الضريبية في المؤسسات الصغيرة، وصلاحياتها للتطبيق.

ثانياً: ثبات المتغير التابع الالتزام الضريبي:

تم التحقق من ثبات متغير الالتزام الضريبي من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاده وللدرجة الكلية له، كما هو مبين في الجدول (7) التالي:

جدول (7)

معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير الالتزام الضريبي والدرجة الكلية للمتغير

قيمة ألفا كرونباخ	عدد العبارات	متغير الالتزام الضريبي
0.878	7	الالتزام الضريبي

المصدر: من إعداد الباحثة، من واقع نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أنّ قيم معامل الثبات لمتغير الالتزام الضريبي قد بلغت 0.878، مما يدعم ثبات أداة الدراسة لقياس متغير الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، وصلاحياتها للتطبيق.

وبناءً على النتائج التي أكدت على ثبات أداة الدراسة كما هو وارد في الجداول السابقة 6، 7، وعلى ضوء النتائج التي وردت في الجداول 5، 4، للتحقق من صدق بناء أداة الدراسة من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات أقسام الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل بُعد من أبعادها ولكل متغير من متغيراتها؛ وعليه؛ تكونت الأداة في صورتها النهائية من 41 عبارة موزعة على قسمين رئيسيين، كما في الجدول (8) الآتي:

جدول (8)

عبارات الاستبانة تبعاً لمتغيرات الدراسة

العبارات	عدد العبارات	المتغير
المتغير الأول المستقل: الحوافز الضريبية		
7-1	7	المحور الأول: المعدلات الضريبية
14-8	7	المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية
21-15	7	المحور الثالث: التنزيلات الضريبية
28-22	7	المحور الرابع: توسيع قاعدة الإعفاءات
34-29	6	المحور الخامس: تشجيع السداد
	34	المجموع
المتغير الثاني التابع: الالتزام الضريبي		
41-35	7	المجال الثاني: الالتزام الضريبي
	41	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لدرجة التقدير وهي: موافق تماماً، موافق، موافق نوعاً ما محايد، غير موافق، غير موافق مطلقاً. وقد أعطي للعبارات ذات المضمون الإيجابي 5 درجات عن كل إجابة موافق بشدة، و4 درجات عن كل إجابة موافق، و3 درجات عن كل إجابة محايد، ودرجتان عن كل إجابة أعارض، ودرجة واحدة عن كل إجابة أعارض بشدة. ويبين الجدول التالي، طريقة إدخال البيانات وترميزها على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث كانت العبارات على كافة الأبعاد ذات مضمون إيجابي.

جدول (9)

طريقة ترميز البيانات وإدخالها

درجة الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
رمز الإدخال	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.7 إجراءات تطبيق الدراسة

لقد تمّ إجراء هذه الدراسة بالتسلسل، وفق الخطوات التالية:

- قامت الباحثة بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين في المؤسسات الصغيرة في المحافظات نابلس، جنين، طولكرم، وقلقيلية.
- بناء أداة الدراسة بناءً على اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة.
- تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على العديد من المحكمين.
- تطبيق الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من 20 مفردة من العاملين في المؤسسات الصغيرة محل الدراسة بهدف التأكد من صدق وثبات الأداة ومدى صلاحيتها لقياس ما صممت لأجله.
- قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة.
- تم إعطاء المتغيرات والأبعاد أرقاماً تسلسلية من أجل إدخالها للحاسوب.

- استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.
- تم تفسير النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات المقترحة.

2.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستخدام برمجية الـ SPSS، ومن المعالجات الإحصائية التي استخدمت:

- حُسبت الوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتقدير الوزن النسبي لعبارات الاستبانة.
- أُجرِيَ اختبار الثبات بطريقة معادلة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha، لقياس درجة ثبات الاستبانة.
- حساب معاملات ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient، لفحص الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لكل بعد، ولفحص العلاقة ما بين أبعاد كل متغير مع الدرجة الكلية للمتغير.
- اختبار تحليل التباين متعدد المتغيرات "بدون تفاعل" "MANOVA "without Interaction"، لفحص التساؤلات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفرضياتها وهي: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، وحجم رأس المال.
- الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression لقياس أثر الحوافز الضريبية المعدلات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، التنزيلات الضريبية، توسيع قاعدة الاعفاءات، وتشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

3.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة واستعراض أبرز نتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل عبارات الاستبانة؛ لذا، تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانات الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للحصول على النتائج وتحليلها.

3.2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج النتائج التي تتعلق بمجالي أداة الدراسة الاستبانة تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفترات المجالات ومحاور الدراسة، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو $5-1 = 4$ ثم قسمته على 5 فترات $5/4 = 0.8$ وعليه فإن طول الفترة هو 0.8 وعليه اعتمدت الباحثة التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي 4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي 3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0% درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي 2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0% درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي 1.81 - 2.60 ويعادل 36.2% - 52.0% درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي أقل من 1.81 درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة موافق بشدة وتُعطى 5 درجات، ثم موافق وتُعطى 4 درجات، ثم محايد وتُعطى 3 درجات، ثم أعارض وتُعطى درجتين، وينتهي ب أعارض بشدة وتُعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ.

نتائج سؤال الدراسة الرئيسي على: "ما أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟"

ويهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والتوصل إلى النتائج الكلية المتعلقة بأثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة والخاصة بعينة الدراسة حُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، والجدول (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب لمجالات الدراسة ككل.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات ومحاور الدراسة والدرجة الكلية

الرقم	المحاور / المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
	المجال الأول: الحوافز الضريبية	3.71	0.554	74.2	كبيرة
4	المحور الأول: المعدلات الضريبية	3.65	0.696	73	كبيرة
2	المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية	3.76	0.670	75.2	كبيرة
1	المحور الثالث: التنزيلات الضريبية	3.82	0.519	76.4	كبيرة
5	المحور الرابع: توسيع قاعدة الاعفاءات	3.64	0.640	72.8	كبيرة
3	المحور الخامس: تشجيع السداد	3.69	0.664	73.8	كبيرة
	المجال الثاني: الالتزام الضريبي	3.84	0.522	76.8	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.77	0.506	75.4	كبيرة

تشير نتائج الجدول (10) إلى أن مجال الالتزام الضريبي كان بالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي على هذا المجال 3.84 وبنسبة مئوية 76.8% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاء مجال الحوافز الضريبية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.71 وبنسبة مئوية 74.2% وبدرجة موافقة كبيرة، وفيما يتعلق بمحاور المجال الأول جاء المحور الثالث التنزيلات الضريبية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.82 وبنسبة مئوية 76.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وجاء المحور الثاني الإعفاءات الضريبية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.76 وبنسبة مئوية 75.2% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها المحور الخامس تشجيع السداد بمتوسط حسابي بلغ 3.69 وبنسبة مئوية 73.8% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها المحور الأول المعدلات الضريبية بمتوسط حسابي بلغ 3.65 وبنسبة مئوية 73% وبدرجة موافقة كبيرة، وفي المرتبة الأخيرة جاء المحور الرابع توسيع قاعدة الاعفاءات بمتوسط حسابي بلغ 3.64 وبنسبة مئوية 72.8% وبدرجة موافقة كبيرة.

وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل في ما أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟ فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.77 وبنسبة مئوية 75.4% وبدرجة موافقة كبيرة مما يدل على أن أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة كانت كبيرة.

وفيما يلي تفصيل لكل محور من المحاور أعلاه:

النتائج المتعلقة بالمجال الأول: الحوافز الضريبية

اشتمل مجال الدراسة الأول على 34 فقرة مختلفة لقياس أثر الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وقسمت في خمس محاور فرعية المعدلات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، التنزيلات الضريبية، توسيع قاعدة الاعفاءات، وتشجيع السداد، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما مبين في جدول (11) ملحق (د).

من خلال الجدول السابق تتضح لنا النتائج التالية:

نتائج السؤال الأول: ما أثر المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

يتضح من الجدول (11) ملحق (د) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول المعدلات الضريبية قد تراوحت ما بين 3.81-3.57، واشتملت على 7 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "يلتزم القانون بتحديد واضح للدخول الخاضعة للإعفاء من الضريبة للمشروعات الصغيرة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.81 وبنسبة مئوية 76.2% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "تؤثر معدلات ضريبة الدخل الحالية إيجابياً على قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أرباح مستدامة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.67 وبنسبة مئوية 73.4% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "تدعم مواد القانون المتعلقة بالإعفاءات والتقاص تمكين المشروعات الصغيرة من توسيع أنشطتها" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.66 وبنسبة مئوية 73.2% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرتين "تساعد المعدلات الضريبية المنصوص عليها في القانون في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة" و "تتسم آلية الإقرار الضريبي للمشروعات الصغيرة بالمرونة والتوافق مع طبيعة أنشطتها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.57 وبنسبة مئوية 71.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور المعدلات الضريبية 3.65 وبنسبة مئوية 73% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

نتائج السؤال الثاني: ما أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

يتضح من الجدول (11) ملحق (د) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني الإعفاءات الضريبية قد تراوحت ما بين 3.92-3.62، واشتملت على 7 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "يتوافر في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بند خاص بالإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.92 وبنسبة مئوية 78.4% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "ينص القانون على إعفاءات ضريبية واضحة للمشروعات الصغيرة وفقاً لنشاطاتها التجارية أو الصناعية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.82 وبنسبة مئوية 76.4% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "يتضمن القانون إعفاءات للمشروعات الصغيرة عند دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وبنسبة مئوية 76.2% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "يُسمح للمشروعات الصغيرة بتتذيل النفقات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية من الدخل الإجمالي للحصول على تخفيض ضريبي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.62 وبنسبة مئوية 72.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور الإعفاءات الضريبية 3.76 وبنسبة مئوية 75.2% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

نتائج السؤال الثالث: ما أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي

في المؤسسات الصغيرة؟

يتضح من الجدول (11) ملحق (د) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث التنزيلات الضريبية قد تراوحت ما بين 3.92-3.64، واشتملت على 7 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "يحق للمشروعات الصغيرة تنزيل نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا يتجاوز 2% من الدخل الصافي السنوي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.92 وبنسبة مئوية 78.4% وبدرجة موافقة

كبيرة، تلاها الفقرة "تتزيل نفقات التأسيس والمصاريف المتعلقة بها مقبولة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.90 وبنسبة مئوية 78% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية يمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.85 وبنسبة مئوية 77% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "يتم خصم ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة عن الأبنية المؤجرة من الضريبة المستحقة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.64 وبنسبة مئوية 72.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور التنزيلات الضريبية 3.82 وبنسبة مئوية 76.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

نتائج السؤال الرابع: ما أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

يتضح من الجدول (11) **ملحق (د)** أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع توسيع قاعدة الإعفاءات قد تراوحت ما بين 3.47-3.79، واشتملت على 7 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "الضريبة على المشروعات الصغيرة في فلسطين تتيح الإعفاءات الضريبية الكافية لتشجيع هذه المشروعات على النمو" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.79 وبنسبة مئوية 75.8% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "يتم تطبيق الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير الواضحة والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.78 وبنسبة مئوية 75.6% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "تشمل مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تخفيضات واضحة للمشروعات الصغيرة لتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.66 وبنسبة مئوية 73.2% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "القانون الفلسطيني يساهم في تقليل الضرائب

المفروضة على المشروعات الصغيرة من خلال استثناءات واضحة ومحددة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.47 وبنسبة مئوية 69.4% وبدرجة موافقة كبيرة،

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور توسيع قاعدة الإعفاءات 3.64 وبنسبة مئوية 72.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

نتائج السؤال الخامس: ما أثر تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

يتضح من الجدول (11) ملحق (د) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخامس تشجيع السداد قد تراوحت ما بين 3.81-3.63، واشتملت على 6 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "يشمل القانون إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي قد تساعد في تحسين قدرتها على السداد" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.81 وبنسبة مئوية 76.2% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "إعفاء المكافآت المدفوعة للمشروعات الصغيرة وفقاً للتشريعات النافذة يساهم في تشجيع المشروعات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.72 وبنسبة مئوية 74.4% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "إعفاء ضريبة المسقفات على العقارات التي تدر دخلاً للمشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على الوفاء بالتزامات الضريبية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.70 وبنسبة مئوية 74% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "تعتبر الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل الضريبي للمشروعات الصغيرة واضحة وميسرة، مما يسهل من التزامها بالسداد" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.63 وبنسبة مئوية 72.6% وبدرجة موافقة كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور تشجيع السداد 3.69 وبنسبة مئوية 73.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر تشجيع

السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

وتشير نتائج ملخص المجال الأول المتعلق بالحوافز الضريبية إلى أن المحور الثالث التنزيلات الضريبية جاء بالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.82 وبنسبة مئوية 76.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وجاء المحور الثاني الإعفاءات الضريبية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.76 وبنسبة مئوية 75.2% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المحور الخامس تشجيع السداد في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.69 وبنسبة مئوية 73.8% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاه المحور المعدلات الضريبية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.65 وبنسبة مئوية 73% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاء المحور الرابع توسيع قاعدة الإعفاءات في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.64 وبنسبة مئوية 72.8% وبدرجة موافقة كبيرة. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال الحوافز الضريبية فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.71 وبنسبة مئوية 74.2% وبدرجة موافقة كبيرة، مما يدل على مستوى الحوافز الضريبية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة كانت كبيرة.

النتائج المتعلقة بالمجال الثاني: الالتزام الضريبي

لمعرفة مستوى الالتزام الضريبي في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والتي شملتها الدراسة اشتمل مجال الدراسة الثاني على 7 فقرات مختلفة لقياس مستوى الالتزام الضريبي من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور المجال الثاني المتعلق بالالتزام الضريبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	تساهم الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الصغيرة في تعزيز قدرتها على الالتزام الضريبي.	3.92	0.639	78.4	كبيرة
2	توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة يساعد في تحسين الالتزام بالقانون الضريبي.	3.88	0.727	77.6	كبيرة
3	تساهم التنازلات الضريبية في تقليل العبء المالي على المشروعات الصغيرة، مما يعزز الالتزام الضريبي.	3.89	0.675	77.8	كبيرة
4	تشجيع المشروعات الصغيرة على السداد المبكر للضرائب يزيد من مستوى الالتزام الضريبي لديها.	3.77	0.646	75.4	كبيرة
5	التنازلات المتعلقة بالنفقات الفعلية، مثل التكاليف الإدارية والمالية، تسهم في تحسين الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة.	3.85	0.642	77	كبيرة
6	إمكانية تنزيل الخسائر الناتجة عن النشاط التجاري أو الصناعي تساهم في تعزيز الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة.	3.88	0.700	77.6	كبيرة
7	معدلات الضريبة المحددة في القانون تساهم في تسهيل فهم المشروعات الصغيرة للمسؤوليات الضريبية.	3.73	0.695	74.6	كبيرة
الدرجة الكلية لمجال الالتزام الضريبي		3.84	0.522	76.8	كبيرة

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الثاني الالتزام الضريبي قد تراوحت ما بين 3.92-3.73، واشتملت على 7 فقرات كان مستوى الموافقة عليها كبيراً، وجاءت فقرة "تساهم الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الصغيرة في تعزيز قدرتها على الالتزام الضريبي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.92 وبنسبة مئوية 78.4% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "تساهم التنازلات الضريبية في تقليل العبء المالي على المشروعات الصغيرة، مما يعزز الالتزام

الضريبي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.89 وبنسبة مئوية 77.8% وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرتين "توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة يساعد في تحسين الالتزام بالقانون الضريبي" و "إمكانية تنزيل الخسائر الناتجة عن النشاط التجاري أو الصناعي تساهم في تعزيز الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.88 وبنسبة مئوية 77.6% وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "معدلات الضريبة المحددة في القانون تساهم في تسهيل فهم المشروعات الصغيرة للمسؤوليات الضريبية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.73 وبنسبة مئوية 74.6% وبدرجة موافقة كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحوّر الالتزام الضريبي 3.84 وبنسبة مئوية 76.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو مستوى الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

3.3 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبية في المؤسسات الصغيرة.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

وبهدف تحديد الأثر بين متغيرات الدراسة والمتعلقة بمتغير الحوافز الضريبية المعدلات الضريبية، الإعفاءات الضريبية، التنزيلات الضريبية، توسيع قاعدة الإعفاءات، وتشجيع السداد و متغير الامتثال الضريبي، استخدم الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression، ونتائج الجدول (13) ملحق (د) تبين ذلك.

يتضح من الجدول (13) النتائج التالية:

1. أن مستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

2. أن مستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

3. أن مستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

4. أن مستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

5. أن مستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى للمتغيرات المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال.

قامت الباحثة بفحص الفرضيات الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وحُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال، والجدول (14) ملحق (د) يبين ذلك.

يتضح من الجدول (14) ملحق (د) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مجالي الدراسة الحوافز الضريبية، والالتزام الضريبي في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة، وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات الفرعية فقد أجري تحليل التباين متعدد المتغيرات "بدون تفاعل" "MANOVA "without Interaction"، والجدول (15) ملحق (د) يبين ذلك.

يتضح من الجدول (15) ملحق (د) الآتي:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى لمتغير المحافظة.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى لمتغير حجم رأس المال.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

تناولت الباحثة من خلال هذا الفصل أسئلة الدراسة وفرضياتها، عبر توضيح نتيجة كل سؤال ومناقشته وتوضيح الرأي الشخصي وربطه بالدراسات السابقة، وأخيراً تقديم التوصيات بناء على نتائج الدراسة:

4.1 مناقشة النتائج

تفسير نتائج التساؤل الرئيس: ما أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

تشير نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لها تأثير كبير على مستوى الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، حيث بلغت الدرجة الكلية لمجمل الاستجابات 3.77 بنسبة مئوية 75.4%، مما يعكس درجة موافقة كبيرة على وجود هذا الأثر، وتعكس هذه النتيجة أن الحوافز الضريبية تؤدي إلى خلق بيئة ضريبية مشجعة لأصحاب المؤسسات الصغيرة، مما يعزز لديهم الرغبة في الالتزام الطوعي للضريبة، فالسياسات الضريبية التي تتضمن حوافز مثل التخفيضات الضريبية، والإعفاءات، والتنازلات، وتوسيع قاعدة الإعفاءات، وتحفيز السداد، تساهم في تقليل العبء الضريبي على هذه المؤسسات، مما يجعل الالتزام الضريبي أكثر قبولاً وأقل تكلفة بالنسبة لهم.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة أيضاً من خلال تحليل محاور الدراسة التي جاءت جميعها ضمن مستوى موافقة كبير، حيث سجل محور "التنازلات الضريبية" أعلى متوسط حسابي 3.82 بنسبة مئوية 76.4%، مما يشير إلى أن تنازلات قيمة الضريبة المستحقة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المؤسسات الصغيرة بشأن الالتزام الضريبي، فالقدرة على تقليل قيمة الضريبة الفعلية تدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى تقديم إقرارات

ضريبية منتظمة والالتزام بالقوانين الضريبية، كونهم يرون في هذه السياسات فرصة لتخفيف الأعباء المالية عليهم دون اللجوء إلى التهرب أو التجنب الضريبي.

وجاء محور "الإعفاءات الضريبية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.76 ونسبة مئوية 75.2%، وهو ما يعكس أهمية منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة كأداة لتعزيز الالتزام الضريبي، فعندما يدرك أصحاب المؤسسات أن هناك إمكانية للإعفاء من بعض الالتزامات الضريبية وفقاً لشروط معينة، فإن ذلك يزيد من استعدادهم للالتزام بالقوانين الضريبية وتقديم المعلومات المالية بدقة وشفافية، إذ يصبح الالتزام وسيلة للاستفادة من هذه الحوافز بدلاً من تحمل العقوبات المرتبطة بعدم الالتزام.

واحتل محور "تشجيع السداد" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.69 ونسبة مئوية 73.8%، مما يشير إلى أن السياسات التي تيسر إجراءات الدفع وتشجع المكلفين على تسوية التزاماتهم المالية تلعب دوراً مهماً في زيادة الالتزام الضريبي، فوجود تسهيلات في الدفع، مثل الجدولة الميسرة أو الخصومات عند السداد المبكر، يدفع المؤسسات الصغيرة إلى الإيفاء بالتزاماتها المالية بانتظام، مما يحدّ من تراكم المتأخرات الضريبية أو اللجوء إلى التهرب الضريبي.

وسجّل محور "المعدلات الضريبية" متوسطاً حسابياً 3.65 بنسبة مئوية 73%، مما يدل على أن تخفيض معدلات الضرائب يعتبر عاملاً مهماً، لكنه ليس العامل الحاسم الوحيد في تحديد مستوى الالتزام الضريبي، فعلى الرغم من أن معدلات الضرائب المنخفضة تقلل من دوافع التهرب، إلا أن التأثير الأكبر على الالتزام الضريبي يأتي من الحوافز الأخرى مثل التنازلات والإعفاءات، والتي توفر مكاسب مباشرة للمؤسسات الصغيرة وتشجعها على الالتزام.

وأخيراً، جاء محور "توسيع قاعدة الإعفاءات" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.64 ونسبة مئوية 72.8%، وهو ما يشير إلى أن هذا العامل له تأثير كبير ولكنه أقل من المحاور الأخرى، فقد يكون السبب في ذلك

أن توسيع قاعدة الإعفاءات قد لا يكون دائماً ملموساً بنفس الدرجة التي تؤثر بها الحوافز الأخرى مثل التنزيلات أو تشجيع السداد، خاصة إذا كانت شروط الاستعادة من هذه الإعفاءات محدودة أو معقدة.

تفسر الباحثة النتائج أعلاه عبر الإشارة إلى أن الحوافز الضريبية في القانون الفلسطيني تتيح للمؤسسات الصغيرة فسحة مالية تمنحها الثقة والاستقرار في بيئة أعمال تواجه محدودية موارد ومتغيرات اقتصادية متسارعة، فالتنزيلات الضريبية تُعتبر عامل تخفف من أعباء التدفقات النقدية الفورية، مما يجعل الالتزام الضريبي جزءاً من إدارة السيولة الشهرية بدلاً من عبء إضافي، وعندما يُمنح أصحاب المشاريع إعفاءات ضريبية تُناسب حجم نشاطهم، يشعرون بأن السلطات الضريبية شريكٌ داعمٌ يسعى لتمكينهم من التوسع بدلاً من محاصرتهم بروتين معقد، فتنحول الضريبة إلى محفز للاستثمار في تنمية النشاط بدلاً من عائقٍ للنمو.

أما تسهيلات السداد فتعيد للمكلف حرية تنظيم التزاماته وفقاً لواقع التدفقات لديه، فتقل المخاوف من تراكم الديون الضريبية وتزداد الرغبة في الوفاء المستمر، خصوصاً في ظل تكاليف التشغيل المرتفعة وغلاء المواد المستورد، ويُعد تخفيض معدلات الضريبة مكماً لهذه الحوافز، إذ يمنح هامشاً أوسع للدخل المتاح للتشغيل أو إعادة الاستثمار، لكنه يحقق أثره الكامل حين يقترن بإجراءات واضحة ومبسطة للاستعادة من هذه التخفيضات والإعفاءات، ومن ثم، فإن توسيع قاعدة الإعفاءات سيعطي ثماره الحقيقية فقط إذا رافقه تبني منهجية توعوية وتطوير للآليات الإدارية، بحيث يشعر المكلف الفلسطيني بأن القانون الضريبي يتجاوب مع احتياجاته ولا ينقل كاهله، فينتج عن ذلك ثقافة امتثال متبادلة تتعكس إيجابياً على استمرارية المؤسسات الصغيرة ومساهمتها في الحركة الاقتصادية المحلية.

تتفق النتيجة أعلاه مع نتائج دراسة Tonetto et al. (2024) التي ربطت بين استعادة رواد الأعمال من الحوافز الضريبية وارتفاع مستوى تقديم الإقرارات الضريبية، كما يتوافق مع ما توصلت إليه Khairunnisa et al. (2022) من أن خفض المعدلات والإعفاءات والتنزيلات الضريبية وتشجيع السداد المبكر أسهم بشكل واضح في رفع مستوى الامتثال لدى المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر مقارنةً بمن لم يستفيدوا

من هذه الحوافز، ويؤكد Safiq et al. (2022) بدوره على فاعلية الحوافز الضريبية كأداة لتعزيز الالتزام الضريبي، بينما تشير دراسة Fan et al. (2021) إلى أن فعالية الحوافز الاستثمارية ترتبط بدرجة الالتزام الضريبي وقدرة السلطات الضريبية على تطبيق القوانين.

وتتفق كذلك مع نتائج دراسة عبدو (2019) حيث أكدت أن تطوير الحوافز الضريبية يسهم في زيادة الالتزام الضريبي، وكذلك دراسة قطاوي (2017) تتفق نتائجها مع الدراسة الحالية في أن الإعفاءات الضريبية تعزز الالتزام الضريبي.

تفسير نتائج التساؤل الأول: ما أثر المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

تشير نتائج الدراسة إلى أن المعدلات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تلعب دوراً مهماً في تعزيز مستوى الالتزام الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة، حيث بلغت الدرجة الكلية لمتوسط الاستجابات 3.65 بنسبة مئوية 73%، مما يعكس درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد عينة الدراسة على الأثر الإيجابي لهذه المعدلات على الالتزام الضريبي.

يتضح أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي 3.81 بنسبة مئوية 76.2% هي الفقرة التي تشير إلى "يلتزم القانون بتحديد واضح للدخول الخاضعة للإعفاء من الضريبة للمشروعات الصغيرة"، مما يشير إلى أن وضوح القانون في تحديد فئات الدخل المعفاة من الضريبة يعد عنصراً مهماً في تعزيز الالتزام الضريبي، حيث إن وجود نصوص قانونية واضحة يسهم في تقليل الغموض القانوني، ويمنح المؤسسات الصغيرة الثقة في التعامل مع النظام الضريبي دون خوف من الالتباسات أو التقديرات الضريبية غير المتوقعة، مما يزيد من احتمالية التزامها بالإقرار الضريبي ودفع المستحقات في مواعيدها المحددة.

وجاءت الفقرة المتعلقة بتأثير معدلات ضريبة الدخل الحالية على قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أرباح مستدامة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.67 وبنسبة مئوية 73.4%، مما يدل على أن المعدلات الضريبية المعتمدة في القانون الفلسطيني تلعب دوراً إيجابياً في توفير بيئة استثمارية مشجعة لهذه المشروعات، فعندما تكون الضرائب معتدلة ومتناسبة مع قدرات المؤسسات الصغيرة، فإن ذلك يخفف من الأعباء المالية عليها، مما يتيح لها فرصة تحقيق أرباح كافية تساعد على الاستمرار في السوق، وهذا يشجع أصحاب المشروعات على عدم اللجوء إلى التهرب الضريبي، نظراً لعدم وجود دافع اقتصادي قوي لتجنب دفع الضرائب.

واحتلت الفقرة التي تشير إلى دعم مواد القانون المتعلقة بالإعفاءات والتناقص لتمكين المشروعات الصغيرة من توسيع أنشطتها المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.66 وبنسبة مئوية 73.2%، مما يعكس إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة لأهمية الإعفاءات الضريبية وآليات التناقص كوسيلة لتحفيز النمو والاستثمار، فعندما يمنح القانون تسهيلات مثل إعفاءات ضريبية على الأرباح أو إمكانية تقاض الضرائب المدفوعة مسبقاً، فإن ذلك يمكن المشروعات من إعادة استثمار أموالها في التوسع بدلاً من إنفاقها على الضرائب، مما يخلق حافزاً إيجابياً للالتزام بالقوانين الضريبية، حيث يرى المكلفون في ذلك فائدة مباشرة تعود عليهم من خلال الالتزام للنظام الضريبي.

وفيما يتعلق بالفقرات التي حصلت على أدنى مستوى من الموافقة، جاءت فقرتا "تساعد المعدلات الضريبية المنصوص عليها في القانون في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة" و"تتسم آلية الإقرار الضريبي للمشروعات الصغيرة بالمرونة والتوافق مع طبيعة أنشطتها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.57 وبنسبة مئوية 71.4%، ورغم أن النسبة ما زالت ضمن مستوى الموافقة الكبيرة، إلا أن ذلك قد يعكس وجود تحديات أو تعقيدات تواجه المؤسسات الصغيرة في بعض الجوانب المتعلقة بالإقرار الضريبي أو استمرارية المشروعات

في ظل الأعباء المالية المختلفة، فقد تكون بعض المؤسسات الصغيرة بحاجة إلى إجراءات ضريبية أكثر مرونة أو آليات دعم إضافية تساعدها على الاستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

وأظهرت النتائج أن المعدلات الضريبية تؤثر على الالتزام الضريبي بشكل إيجابي ولكن بدرجات متفاوتة، فبينما كانت بعض العوامل مثل وضوح الإعفاءات والتقاص الضريبي ذات تأثير أقوى على الالتزام الضريبي، فإن هناك جوانب أخرى مثل المرونة في آليات الإقرار تحتاج إلى مزيد من التحسين لتعزيز الالتزام الطوعي، وهذا يشير إلى أهمية تطوير سياسات ضريبية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، مثل توفير إرشادات ضريبية مبسطة، وتقديم دعم فني يساعد هذه المشروعات على فهم التزاماتها الضريبية بسهولة.

بناءً على ما سبق، يمكن تفسير النتيجة العامة للسؤال بأن المعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لها تأثير إيجابي كبير على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أنها تحقق نوعاً من التوازن بين تحقيق العدالة الضريبية وتوفير بيئة مشجعة للأعمال، حيث توفر آليات واضحة للإعفاءات، مما يقلل من حالات التهرب الضريبي، ويعزز الالتزام الطوعي بين أصحاب المشروعات الصغيرة، إلا أن تحسين بعض الجوانب مثل تبسيط إجراءات الإقرار الضريبي وزيادة دعم استمرارية المشروعات الصغيرة قد يساهم في تعزيز الالتزام الضريبي بشكل أكبر، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية دون فرض أعباء إضافية تعيق نمو هذا القطاع الحيوي.

تتفق النتيجة أعلاه مع ما خلصت إليه نتائج دراسة Khairunnisa et al. (2022) حيث بينت الدراسة أن خفض المعدلات الضريبية ساهم بشكل ذو دلالة إحصائية في رفع مستوى الامتثال لدى المكلفين المستفيدين مقارنة بمن لم يستفيدوا، كما دعمت نتائج دراسة Sengkey et al. (2023) هذا الاتجاه بوجود أثر إيجابي للمعدلات الضريبية على سلوك السداد لدى منشآت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان بدرجة أقل من تأثير جودة الخدمات الضريبية، وتتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة عبود (2019)،

التي أكدت أن الحوافز الضريبية تساهم في زيادة الالتزام الضريبي وتعزز من الإيرادات الضريبية، كما تتلاقى نتائج الدراسة مع ما ورد في دراسة Hadiwibowo et al. (2023)، حيث أكدت أهمية تحسين جودة الخدمات الضريبية لتشجيع الالتزام.

تفسير نتائج التساؤل الثاني: ما أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور الإعفاءات الضريبية 3.76 وبنسبة مئوية 75.2% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

فالإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تحظى بمستوى عالٍ من القبول والتأييد من قبل العاملين في المؤسسات الصغيرة، مما يعكس أهميتها ودورها في تعزيز الالتزام الضريبي في هذه المؤسسات، ويعود ذلك إلى عدة أسباب رئيسية يمكن تفسيرها بناءً على طبيعة هذه الإعفاءات وتأثيراتها الاقتصادية والتنظيمية على المؤسسات الصغيرة، حيث تعد هذه الإعفاءات بمثابة حوافز مالية تشجع المؤسسات الصغيرة على الالتزام للمتطلبات الضريبية بدلاً من اللجوء إلى التهرب الضريبي أو تجنب التسجيل الرسمي، إذ إن وجود بند خاص بالإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة، والذي حصل على أعلى متوسط حسابي 3.92، يشير إلى أن هذه المؤسسات تدرك مدى استفادتها من هذه الإعفاءات في تقليل الأعباء المالية المفروضة عليها، مما يعزز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام، كما أن وضوح هذه الإعفاءات وارتباطها بطبيعة النشاط التجاري أو الصناعي للمؤسسة، كما أشارت إليه الفقرة الثانية بمتوسط حسابي 3.82، يساهم في إزالة حالة الغموض والتردد لدى المؤسسات حول مدى التزامها الضريبي، فكلما زادت الشفافية في القوانين الضريبية، زادت معدلات الالتزام الطوعي لدى المكلفين، حيث إن وجود نصوص

قانونية واضحة تعزز من ثقة المؤسسات الصغيرة بالنظام الضريبي وتشجعها على التصريح بدخلها الحقيقي، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة الالتزام الضريبي بشكل عام.

إضافةً إلى ذلك، فإن منح الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة عند دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين، والذي جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.81، يعكس مدى تأثير هذه السياسات الضريبية في تعزيز بيئة العمل وتحسين استقرار القوى العاملة في هذه المؤسسات، حيث إن إعفاء هذه التكاليف يخفف من الأعباء المالية على المؤسسات الصغيرة ويدفعها إلى تبني سياسات تشغيل أكثر استدامة، الأمر الذي يعكس إيجابياً على التزامها الضريبي، فمن المعروف أن الشركات التي تتمتع باستقرار مالي وتمتلك القدرة على إدارة نفقاتها بكفاءة تكون أكثر التزاماً بدفع الضرائب من تلك التي تعاني من أزمات مالية أو تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، كما أن تضمين القانون إعفاءات تتعلق بالاستثمار في البحث والتطوير بمتوسط حسابي 3.73 يشير إلى أهمية هذه الإعفاءات في تحفيز المؤسسات الصغيرة على الاستثمار في الابتكار، وهو عامل رئيسي في تحسين تنافسية هذه المؤسسات، حيث إن الشركات التي تحصل على مزايا ضريبية نتيجة استثمارها في البحث والتطوير تكون أكثر قدرة على التوسع في أنشطتها، مما يزيد من إيراداتها وبالتالي من قدرتها على الالتزام بالالتزامات الضريبية دون أن تتأثر عملياتها التشغيلية.

أما فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية على المصاريف المتعلقة بالأنشطة التجارية وضريبة القيمة المضافة، والتي حصلت على متوسط حسابي 3.77، فهي تعزز من قدرة المؤسسات الصغيرة على إدارة تدفقاتها النقدية بشكل أكثر كفاءة، حيث إن هذه المؤسسات غالباً ما تواجه تحديات تتعلق بارتفاع التكاليف التشغيلية، وعليه فإن تقليل الأعباء الضريبية يساعدها على توجيه المزيد من الموارد نحو تحسين الإنتاجية والتوسع في الأعمال، مما يجعلها أكثر ميلاً للامتثال الطوعي للضرائب بدلاً من اللجوء إلى التحايل أو التهرب الضريبي، ومن الجدير بالذكر أن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة المتعلقة بإمكانية تنزيل النفقات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية من الدخل الإجمالي للحصول على تخفيض ضريبي، حيث بلغ 3.62، وهذا يشير إلى أن بعض

المؤسسات قد لا تستفيد بشكل كامل من هذا النوع من الإعفاءات، ربما بسبب نقص الوعي الكافي بكيفية الاستفادة منها أو وجود تعقيدات في الإجراءات المحاسبية المطلوبة، وهو ما يستدعي تعزيز التوعية الضريبية لهذه المؤسسات لضمان استفادتها الكاملة من هذه الحوافز .

وعليه يمكن تفسير النتائج بأن الإعفاءات الضريبية تشكل عاملاً محورياً في تعزيز الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، حيث تعمل هذه الحوافز على خلق بيئة ضريبية أكثر مرونة ودعماً لهذه المؤسسات، مما يشجعها على الالتزام دون الشعور بأعباء مالية مرهقة، كما أن وضوح التشريعات وسهولة تطبيقها يلعبان دوراً أساسياً في تعزيز هذا الالتزام، فكلما كانت القوانين الضريبية أكثر شمولية وملاءمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة، زاد استعداد هذه المؤسسات للالتزام بدفع الضرائب المترتبة عليها، كما أن تأثير هذه الإعفاءات لا يقتصر على الالتزام الضريبي فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات الصغيرة، وزيادة قدرتها على التوسع والنمو، مما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني بشكل عام، وبالتالي يمكن القول إن الإعفاءات الضريبية تعد من الأدوات الفعالة التي تستخدمها الحكومات لتشجيع الالتزام الضريبي دون اللجوء إلى العقوبات أو الإجراءات العقابية، حيث إن توفير حوافز مالية وإعفاءات ضريبية مناسبة يعد أكثر تأثيراً في تعزيز الالتزام الطوعي مقارنةً بالقيود الصارمة أو العقوبات المالية.

تتوافق النتائج أعلاه مع نتائج دراسة (Khairunnisa et al. 2022) من أن تخفيض المعدلات وتوسيع نطاق الإعفاءات يرفع مستوى الامتثال لدى المستفيدين مقارنةً بغير المستفيدين، كما تدعم نتائج دراسة (Safiq et al. 2022) نتائج الدراسة بأن الإعفاءات الضريبية تعمل كحافز مباشر لتعزيز ثقافة الالتزام الضريبي، ويؤكد ما خلصت إليه دراسة (Tohari et al. 2021) التي رصدت تأثيراً قوياً ومعنوياً للإعفاءات وتنزيل النفقات على ارتفاع مستوى تقديم الإقرارات الضريبية واستمرارية الأعمال الصغيرة، كما تتوافق النتائج مع دراسة قطاوي (2017) التي بينت أن الإعفاءات الضريبية تحفز على الالتزام الضريبي وتساعد على تحقيق الأهداف الضريبية دون عرقلة لها.

تفسير نتائج التساؤل الثالث: ما أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟.

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور التنزيلات الضريبية 3.82 وبنسبة مئوية 76.4% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

يتضح من نتائج الدراسة أن التنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تلعب دوراً جوهرياً في تعزيز الالتزام الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة، حيث أظهرت النتائج أن مستوى الموافقة على مختلف أشكال التنزيلات الضريبية كان كبيراً وفقاً لإجابات أفراد العينة، ويعود هذا الأمر إلى طبيعة هذه التنزيلات التي توفر تخفيفاً ملموساً في الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة، مما يساهم في زيادة امتثالها الضريبي، فقد جاءت الفقرة المتعلقة بحق المشروعات الصغيرة في تنزيل نفقات التدريب الفعلية للموظفين في المرتبة الأولى من حيث التأثير، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها 78.4%، وهو ما يعكس إدراك أصحاب المشروعات لأهمية الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية، إذ يُنظر إلى هذا النوع من التنزيلات الضريبية كحافز لتطوير المهارات وتحسين الإنتاجية، الأمر الذي يعزز من استمرارية المؤسسات الصغيرة ويدفعها نحو الالتزام الضريبي كوسيلة للحفاظ على هذه الامتيازات المالية

كما احتلت فقرة تنزيل نفقات التأسيس والمصاريف المتعلقة بها المرتبة الثانية بنسبة موافقة 78%، وهذا مؤشر على أن المشروعات الصغيرة تواجه تحديات مالية كبيرة خلال مراحلها الأولى، مما يجعل السماح بتنزيل هذه التكاليف من الدخل الخاضع للضريبة أمراً ذا تأثير إيجابي، فالتخفيف من الأعباء المالية في المراحل الأولية يساهم في زيادة استقرار المؤسسات ويدفعها إلى الالتزام بالمتطلبات الضريبية لضمان استمرار هذه الفوائد، أما التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة

موافقة 77%، وهو ما يشير إلى وعي المؤسسات الصغيرة بالدور الاجتماعي لها ورغبتها في المساهمة في دعم الفئات المحتاجة، إلا أن إتاحة إمكانية تنزيل هذه التبرعات من الدخل الخاضع للضريبة يوفر حافزاً إضافياً لها للالتزام بالإفصاح عن دخلها بشكل دقيق، مما يعزز الالتزام الطوعي

أما بالنسبة للفقرة المتعلقة بخصم ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة عن الأبنية المؤجرة، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة موافقة 72.8%، ورغم أن هذه النسبة تظل ضمن مستوى الموافقة الكبير، إلا أنها تعكس تبايناً في الأثر مقارنة ببقية البنود، ويعود ذلك على الأرجح إلى أن بعض المؤسسات الصغيرة لا تمتلك عقارات مؤجرة أو أن تأثير هذا النوع من التنازلات قد يكون أقل وضوحاً بالنسبة لها مقارنة بالتنازلات الأخرى، ومع ذلك، فإن تخفيف العبء المالي من خلال خصم هذه الضريبة يظل عاملاً مساهماً في تحسين التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة، مما قد يؤدي بشكل غير مباشر إلى تعزيز التزامها الضريبي

بناءً على المتوسط الحسابي الكلي لمحور التنازلات الضريبية، الذي بلغ 3.82 بنسبة مئوية 76.4%، يتضح أن هناك إدراكاً عالياً لدى المؤسسات الصغيرة لأهمية هذه التنازلات في تخفيف العبء الضريبي وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يدفعها نحو الالتزام الطوعي للقوانين الضريبية، ويُعزى ذلك إلى أن هذه التنازلات تتيح للمؤسسات الصغيرة فرصة للاستفادة من المرونة المالية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتزاماتها الضريبية، كما أن هذه النتائج تتماشى مع الفرضيات الاقتصادية التي تشير إلى أن الحوافز الضريبية الفعالة تسهم في زيادة معدلات الالتزام الضريبي من خلال تقليل الشعور بالعبء المالي وتعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، وبذلك، يمكن القول إن سياسة التنازلات الضريبية المعتمدة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تلعب دوراً تحفيزياً للمؤسسات الصغيرة وتساهم في رفع مستوى التزامها الضريبي، وهو ما يعكس فعالية هذه السياسات في تحقيق التوازن بين دعم المؤسسات الصغيرة وضمان التحصيل الضريبي المستمر.

تشير الدراسة الحالية إلى أن التزيمات الضريبية تسهم بشكلٍ إيجابي في تعزيز الالتزام الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة Safiq et al. (2022) التي أظهرت أن التزيمات تعزز فعالية التوعية الضريبية في رفع مستوى الامتثال، كما تؤكد نتائج دراسة Khairunnisa et al. (2022) أن المؤسسات المستفيدة من التزيمات تحقق مستويات أعلى من الالتزام مقارنة بغير المستفيدين، إضافةً إلى ذلك، وجدت دراسة Tohari et al. (2021) أن استفادة رواد الأعمال من التزيمات ترتبط بارتفاع معنوي في تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها، ومن جهة أخرى، تدعم دراسة عياد (2020) فكرة أن التزام المكلفين بالضريبة له تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية.

تفسير نتائج التساؤل الرابع: ما أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟.

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور توسيع قاعدة الإعفاءات 3.64 وبنسبة مئوية 72.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر توسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

يتضح من نتائج الدراسة أن توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني له أثر إيجابي كبير على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الموافقة على تأثير هذه الإعفاءات كانت مرتفعة، مما يشير إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها يرون أن الإعفاءات الضريبية تعد عاملاً أساسياً في تعزيز امتثالهم الضريبي، وتعكس هذه النتيجة قناعة أفراد العينة بأن تخفيف الأعباء الضريبية من خلال الإعفاءات يسهم في توفير بيئة أعمال أكثر استقراراً للمشروعات الصغيرة، مما يدفعها للالتزام بتسديد الضرائب المستحقة ضمن الأطر القانونية المعمول بها.

ويعود هذا التأثير الإيجابي لتوسيع قاعدة الإعفاءات إلى عدة أسباب رئيسية، منها أن المؤسسات الصغيرة غالباً ما تعاني من هوامش ربح محدودة وظروف اقتصادية غير مستقرة، الأمر الذي يجعل الالتزامات الضريبية عبئاً قد يعيق قدرتها على الاستمرار والتوسع، ومن هنا، فإن توفير إعفاءات ضريبية مناسبة يقلل من المخاوف المالية لأصحاب هذه المشروعات، مما يدفعهم للامتثال الطوعي للقوانين الضريبية، ويؤكد ذلك أن أعلى متوسط حسابي سجلته الدراسة كان للفقرة التي أشارت إلى أن الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة كافية لتشجيعها على النمو، حيث بلغ متوسطها 3.79 وبنسبة مئوية 75.8%، وهذا يعكس إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة لأهمية هذه الإعفاءات في توفير موارد مالية إضافية يمكن استثمارها في تحسين عمليات الإنتاج أو التوسع في السوق.

كما أن وضوح المعايير القانونية التي يتم من خلالها تطبيق الإعفاءات الضريبية كان عاملاً مساعداً في تعزيز الالتزام الضريبي، حيث جاءت الفقرة التي تناولت تطبيق الإعفاءات وفقاً لمعايير واضحة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.78 وبنسبة مئوية 75.6%، وهذا يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة تجد في الإعفاءات المحددة ضمن القانون عاملاً محفزاً للالتزام، إذ يزيل الغموض القانوني ويمكن أصحاب المشروعات من التخطيط المالي بوضوح، وعلى الرغم من ذلك، فإن الفروق بين المتوسطات الحسابية ل فقرات هذا المحور تشير إلى تفاوت درجة الرضا عن تفاصيل الإعفاءات المختلفة، حيث سجلت الفقرة المتعلقة بوضوح تخفيضات قانون ضريبة الدخل للمشروعات الصغيرة متوسطاً حسابياً أقل نسبياً 3.66 وبنسبة مئوية 73.2%، مما قد يعكس حاجة بعض المؤسسات إلى مزيد من التوضيح أو التوسع في نطاق هذه التخفيضات. من جهة أخرى، جاءت الفقرة المتعلقة بدور القانون في تقليل الضرائب المفروضة من خلال استثناءات واضحة ومحددة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.47 وبنسبة مئوية 69.4%، وهذا قد يشير إلى أن بعض أصحاب المشروعات الصغيرة لا يجدون أن هذه الاستثناءات كافية أو أن هناك عوائق إدارية تحول دون الاستفادة الكاملة منها، وقد يكون هناك أيضاً نقص في الوعي بآليات تطبيق الإعفاءات الضريبية،

مما يقلل من التأثير المتوقع لهذه التدابير في بعض الحالات، ومن هنا، يمكن القول إن فعالية توسيع قاعدة الإعفاءات تعتمد ليس فقط على وجودها في النصوص القانونية، وإنما أيضاً على مدى سهولة تطبيقها ومدى إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة لها والاستفادة منها.

بناءً على هذه النتائج، يمكن تفسير الأثر الإيجابي لتوسيع قاعدة الإعفاءات على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة بأنه ينبع من الدور الذي تلعبه هذه الإعفاءات في تخفيف الضغوط المالية، وتعزيز ثقة أصحاب الأعمال في النظام الضريبي، مما يؤدي إلى رفع مستوى الالتزام الطوعي، ومع ذلك، فإن الفروقات بين درجات الموافقة على الفقرات المختلفة تشير إلى أن هناك جوانب بحاجة إلى مزيد من التطوير، سواء من خلال تعزيز الوعي الضريبي، أو من خلال تبسيط الإجراءات التي تمكن المشروعات الصغيرة من الاستفادة الكاملة من هذه الإعفاءات، بما يضمن تحقيق الهدف المرجو من هذه السياسات الضريبية.

ويتفق ذلك مع نتائج دراسة Safiq et al. (2022) التي أكدت أن الحوافز الضريبية، بما في ذلك الإعفاءات، تعزز العلاقة بين التوعية والالتزام الضريبي، كما تؤكد نتائج دراسة Khairunnisa et al. (2022) أن الشركات المستفيدة من الإعفاءات تظهر مستويات أعلى من الامتثال مقارنة بمن لم يستفيدوا منها، إضافةً إلى ذلك، وجدت نتائج دراسة Tohari et al. (2021) أن استفادة رواد الأعمال من الإعفاءات ترتبط بارتفاع معنوي في تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها، بالإضافة إلى ذلك، تؤكد دراسة مهاني (2010) على أهمية تطبيق الإعفاءات الضريبية بشكل عادل لضمان زيادة الإيرادات وتقليل التهرب الضريبي، وهو ما يظهر في نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت تأثيراً كبيراً لتوسيع قاعدة الإعفاءات على الالتزام الضريبي.

تفسير نتائج التساؤل الخامس: ما أثر تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة؟.

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور تشجيع السداد 3.69 وبنسبة مئوية 73.8% وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن نسبة الموافقة كانت كبيرة نحو أثر تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على

الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الفلسطينية الصغيرة والذين شملتهم عينة الدراسة.

يتضح من نتائج الدراسة أن تشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني يلعب دوراً محورياً في تعزيز الالتزام الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة، حيث جاءت درجة الموافقة على هذا المحور كبيرة وفقاً لإجابات عينة الدراسة، وهذا يشير إلى إدراك المؤسسات الصغيرة لأهمية التسهيلات الضريبية في تحسين قدرتها على السداد، ومن ثم زيادة امتثالها للمتطلبات الضريبية، ويعود ذلك إلى أن السياسات الضريبية التي توفر إعفاءات وضوابط مرنة تساهم بشكل مباشر في تقليل الأعباء المالية على هذه المؤسسات، مما يمكنها من تخصيص مواردها المالية بشكل أكثر كفاءة وتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضريبية

النتائج أوضحت أن البند الأكثر توافقاً مع آراء المشاركين هو أن القانون يشمل إعفاءات ضريبية تساعد المشروعات الصغيرة في تحسين قدرتها على السداد، حيث حصل هذا البند على أعلى متوسط حسابي، مما يعكس أهمية هذه الإعفاءات في تمكين المؤسسات الصغيرة من تحقيق الاستقرار المالي وتقليل الضغوط الناجمة عن الضرائب، فالمؤسسات الصغيرة غالباً ما تعاني من محدودية التدفقات النقدية، وبالتالي فإن توفير الإعفاءات يمنحها فرصة للاستثمار في تطوير أعمالها دون القلق من الأعباء الضريبية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز التزامها الضريبي على المدى الطويل

كما أظهرت الدراسة أن إعفاء المكافآت المدفوعة للمشروعات الصغيرة وفقاً للتشريعات النافذة يساهم في تشجيع هذه المشروعات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية، حيث حصل هذا البند على درجة موافقة كبيرة أيضاً، وهذا يعكس دور الحوافز الضريبية في تخفيف الأعباء التشغيلية على المؤسسات الصغيرة، بدلاً من أن تواجه هذه المؤسسات تكاليف مرتفعة تؤثر على استدامتها، فإن توفير إعفاءات للمكافآت المدفوعة للعاملين يعزز من قدرتها على السداد، كما يحفزها على الالتزام الضريبي كونه لم يعد يشكل عبئاً كبيراً على ميزانيتها.

وفي سياق متصل، أظهرت النتائج أن إعفاء ضريبة المسقفات على العقارات التي تدر دخلاً للمشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على الوفاء بالالتزامات الضريبية، حيث حصل هذا البند على درجة موافقة كبيرة، ويعكس ذلك أهمية تخفيض الضرائب العقارية في تحسين القدرة المالية للمؤسسات الصغيرة، فالكثير من هذه المشروعات تعتمد على أصول عقارية في تحقيق إيراداتها، وعندما تكون هذه الأصول مثقلة بالضرائب، فإن ذلك قد يحد من قدرتها على التوسع أو حتى الاستمرار في السوق، وبالتالي فإن الإعفاءات الضريبية على العقارات تساهم في زيادة التدفقات النقدية المتاحة لهذه المؤسسات، مما يعزز من قدرتها على الالتزام بالضرائب المستحقة عليها

أما فيما يتعلق بالبند الذي حصل على أدنى درجة موافقة نسبية، وهو أن "الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل الضريبي للمشروعات الصغيرة واضحة وميسرة، مما يسهل من التزامها بالسداد"، فإنه رغم حصوله على درجة موافقة كبيرة، إلا أنه سجل أدنى نسبة مقارنة ببقية البنود، وهذا قد يشير إلى أن بعض المؤسسات الصغيرة لا تزال تواجه تحديات في فهم الإجراءات الضريبية أو الالتزام لها، فقد تكون هذه الإجراءات معقدة بعض الشيء أو غير واضحة بالنسبة لبعض أصحاب المشروعات الصغيرة، وهو ما قد يستدعي مزيداً من الجهود من قبل الجهات الضريبية لتبسيط الإجراءات وتقديم التوعية اللازمة لضمان التزام أوسع من قبل المؤسسات الصغيرة

بشكل عام، تعكس نتائج الدراسة أن تشجيع السداد من خلال التسهيلات الضريبية والإعفاءات يلعب دوراً مهماً في زيادة الالتزام الضريبي لدى المؤسسات الصغيرة، حيث إن تخفيف الأعباء الضريبية من خلال الإعفاءات المختلفة، مثل إعفاء المكافآت، وإعفاء ضريبة المسقفات، وإمكانية تدوير الخسائر، يمنح هذه المؤسسات القدرة على التعامل مع التزاماتها الضريبية بشكل أكثر كفاءة، ويقلل من فرص التهرب الضريبي، ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذا يشير إلى أهمية تبني سياسات ضريبية مرنة تستهدف دعم المشروعات الصغيرة، فبدلاً من أن تُفرض عليها ضرائب مرتفعة قد تؤدي إلى تعثرها المالي، فإن منحها مزايا وإعفاءات

ضريبية يساعدها على تحقيق استدامتها المالية، مما يعزز في النهاية من قدرتها على الالتزام بالنظام الضريبي وتعزيز موارد الدولة الضريبية على المدى الطويل.

تتفق هذه النتائج مع عدد من الدراسات السابقة التي أثبتت وجود أثر إيجابي للحوافز الضريبية ومنها الإعفاءات وتشجيع السداد في رفع مستويات الالتزام الضريبي، فقد توصلت دراسة نتائج دراسة Khairunnisa et al. (2022) إلى أن الحوافز الضريبية، بما في ذلك الإعفاءات والتسهيلات في السداد، كان لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على التزام المكلفين في قطاع المؤسسات الصغيرة، وبالمثل، بينت نتائج دراسة Tohari et al. (2021) أن الحوافز الضريبية تساهم بفاعلية في رفع مستوى التزام المؤسسات الصغيرة بتقديم الإقرارات الضريبية، كما دعمت نتائج دراسة Safiq et al. (2022) هذه النتيجة، إذ أظهرت أن الحوافز الضريبية تساهم بشكل مباشر وإيجابي في رفع الالتزام الضريبي، وتتفق أيضاً نتائج دراسة Khairunnisa et al. (2022) مع ما جاء في الدراسة الحالية من حيث أهمية تيسير الإجراءات، حيث أشارت إلى أن بعض المكلفين لم يستفيدوا من الحوافز نتيجة لصعوبة الإجراءات أو ضعف الوعي بوجودها، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية التي أكدت أهمية وضوح الإجراءات لتسهيل الالتزام بالسداد.

4.2 تفسير النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبية في المؤسسات الصغيرة.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن جميع متغيرات الحوافز الضريبية، والمتمثلة في المعدلات الضريبية، والإعفاءات الضريبية، والتنزيلات الضريبية، وتوسيع قاعدة الإعفاءات، وتشجيع السداد، لها أثر ذو دلالة إحصائية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، وذلك وفقاً لنتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط التي أظهرت أن مستوى الدلالة لكل من هذه المتغيرات كان 0.00 وهو أقل من 0.05، مما يدل على أن العلاقة بين الحوافز الضريبية والالتزام الضريبي ليست عشوائية، بل هي علاقة قوية ومؤثرة، إذ يتضح ما يلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنزيلات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوسيع قاعدة الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشجيع السداد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة.

وتفسر الباحثة ذلك وفيما يتعلق بالمعدلات الضريبية، فإن النتيجة التي تفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على الالتزام الضريبي تشير إلى أن ارتفاع أو انخفاض المعدلات الضريبية يؤثر بشكل مباشر على سلوك المكلفين، فإذا كانت المعدلات مرتفعة بشكل مبالغ فيه، فقد يؤدي ذلك إلى محاولة التهرب الضريبي أو البحث عن طرق غير قانونية لتجنب دفع الضرائب، أما إذا كانت المعدلات معقولة ومتوازنة، فإنها قد تشجع المؤسسات الصغيرة على الالتزام الضريبي، وذلك لاعتقادها بأن العائد الذي ستدفعه للدولة يتناسب مع مستوى الخدمات التي تتلقاها، كما أن المعدلات المعتدلة تقلل من الشعور بالعبء الضريبي، مما يزيد من الاستجابة الطوعية للمكلفين في دفع الضرائب.

وفيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية، فإن النتيجة التي تبين أن لها أثراً ذا دلالة إحصائية على الالتزام الضريبي تعكس أهمية وجود سياسات ضريبية مرنة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة، إذ إن تقديم الإعفاءات الضريبية يمثل حافزاً قوياً للمكلفين، حيث يجعلهم أكثر استعداداً للالتزام بالمتطلبات الضريبية، فالمؤسسات الصغيرة، بطبيعتها، تمتلك موارد مالية محدودة وتعتمد بشكل كبير على التخفيضات الضريبية لتحفيز نموها، وعندما تشعر هذه المؤسسات بأن الحكومة توفر لها تسهيلات و ضمانات ضريبية، فإنها تكون أكثر ميلاً للامتثال الطوعي بدلاً من اللجوء إلى وسائل التهرب الضريبي، وهذا يؤكد أن الإعفاءات الضريبية تعزز مناخ الثقة بين الدولة والقطاع الخاص.

وبالنسبة للتزيلات الضريبية، فإن النتيجة التي أظهرت أن لها تأثيراً إحصائياً ذا دلالة على الالتزام الضريبي تعزى إلى أن توفير إمكانية تنزيل النفقات التشغيلية والاستثمارية للمؤسسات الصغيرة من الدخل الخاضع للضريبة يدفعها نحو الالتزام الطوعي، حيث ترى هذه المؤسسات أن النظام الضريبي يعكس واقعها الاقتصادي

ويسمح لها بالاستمرار والتوسع، كما أن السماح بتنزيل المصاريف الحقيقية من الضريبة المستحقة يقلل من الشعور بعدم العدالة الضريبية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة أكثر التزاماً بسداد الضرائب المستحقة عليها.

وفيما يخص توسيع قاعدة الإعفاءات، فإن النتائج تؤكد أن هذا المتغير له أثر كبير على الالتزام الضريبي، حيث إن زيادة نطاق الإعفاءات الضريبية لتشمل شرائح أوسع من المؤسسات الصغيرة يؤدي إلى خلق بيئة ضريبية مشجعة على الالتزام، فالمؤسسات التي تستفيد من الإعفاءات الموسعة تجد نفسها أقل عرضة للتهرب الضريبي، كما أن ذلك يشجع المؤسسات غير المسجلة على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مما يعزز القاعدة الضريبية للدولة ويزيد من إيراداتها الضريبية على المدى الطويل، كما أن توسيع قاعدة الإعفاءات يسهم في تقليل الفجوة بين المكلفين والجهات الضريبية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الالتزام.

وأخيراً، فيما يتعلق بتشجيع السداد، فإن النتيجة التي أظهرت أن لهذا المتغير أثراً ذو دلالة إحصائية على الالتزام الضريبي تعكس أهمية تقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة لدفع الضرائب في المواعيد المحددة، حيث إن توفير مزايا مثل الخصومات على السداد المبكر أو تقسيط المدفوعات يساهم في تحسين سيولة المؤسسات الصغيرة ويقلل من احتمالية تأخرها عن السداد، كما أن التشجيع الضريبي يمكن أن يعزز ثقافة الالتزام الطوعي ويجعل دفع الضرائب جزءاً من السلوك المؤسسي، فكلما شعر المكلف بأن النظام الضريبي يوفر له المرونة والعدالة، كلما زادت احتمالية التزامه بدفع المستحقات الضريبية دون الحاجة إلى إجراءات قسرية.

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع ما خلصت إليه عدة دراسات سابقة حول أثر الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، ففي الدراسة التي أجراها Khairunnisa et al. (2022) تم التأكيد على أن خفض معدلات الضريبة وتوسيع الإعفاءات والتزيلات وتشجيع السداد المبكر كان لها أثر إيجابي ومُعزِّز للالتزام المكلفين الصغار، وبالمثل، وجدت نتائج دراسة Tohari et al. (2021) أن استفادة رواد الأعمال من الحوافز الضريبية مرتبطة بارتفاع واضح في تقديم الإقرارات والوفاء بالالتزامات، كما دعمت دراسة Safiq et al. (2022) هذه الرؤية عبر إثباتها لفاعلية الحوافز الضريبية في تعزيز الالتزام عند إدماجها

مع جهود التثقيف الضريبي، وتشير كذلك نتائج دراسة Fan et al. (2021) إلى أن فعالية الإعفاءات المتعلقة بالاستثمار تتكامل مع قدرة السلطات الضريبية على التطبيق الصارم.

تفسير نتائج فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى للمتغيرات المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال.

تشير نتائج الفرضية الثانية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة، تعزى للمتغيرات المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما يلي:

أولاً، فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي:

تظهر البيانات أن الاستجابات لم تختلف جوهرياً بين الفئات المختلفة، حيث لم تسجل فروق ذات دلالة إحصائية بين الحاصلين على تعليم ثانوي فأقل، أو دبلوم وبكالوريوس، أو دراسات عليا، ويمكن تفسير ذلك بأن الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تُقدّم لجميع المؤسسات الصغيرة بغض النظر عن المستوى التعليمي لمالكها أو مديرها، ما يعني أن التشريعات الضريبية واضحة وسهلة الفهم بحيث لا يتطلب الأمر مستوى تعليمياً معيناً لاستيعاب تأثير هذه الحوافز على الالتزام الضريبي، كما أن الممارسات الضريبية في المؤسسات الصغيرة غالباً ما تكون موحدة، حيث يتم اللجوء إلى محاسبين أو مستشارين ماليين بغض النظر عن المستوى التعليمي لصاحب المؤسسة، مما يؤدي إلى تجانس في الاستجابات وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

ثانياً، بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

نتائج التحليل الإحصائي لم تُظهر فروقاً جوهرية بين الفئات المختلفة من حيث مدى تأثرهم بالحوافز الضريبية على التزامهم الضريبي، ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة الالتزام الضريبي تعتمد على العوامل التشريعية والتنظيمية أكثر من اعتمادها على الخبرة العملية، حيث أن أي مؤسسة ملزمة بالالتزام للضوابط الضريبية بغض النظر عن سنوات الخبرة، كما أن توفر الاستشارات الضريبية والمحاسبية يجعل تأثير الخبرة الشخصية أقل وضوحاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالضرائب، وبالتالي لم تؤدّ الخبرة العملية إلى تباين جوهري في وجهات النظر حول الحوافز الضريبية.

ثالثاً، فيما يتعلق بمتغير المحافظة:

تُظهر البيانات أن المستجيبين من مختلف المحافظات نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية لم يكن لديهم اختلافات كبيرة في استجاباتهم حول الحوافز الضريبية والالتزام الضريبي، ويمكن تفسير هذا الأمر بأن السياسات الضريبية في فلسطين تُطبّق على مستوى وطني موحد دون وجود تباينات إقليمية في التشريعات أو في تطبيقها، ما يعني أن المؤسسات الصغيرة في مختلف المحافظات تواجه بيئة ضريبية متشابهة، إضافة إلى ذلك، فإن تفاعل المؤسسات الصغيرة مع الدوائر الضريبية يتم بشكل متقارب عبر المحافظات من خلال آليات موحدة مثل الفواتير الضريبية، والتقارير المالية الدورية، والإعفاءات، مما يؤدي إلى تقليل التأثير الجغرافي على وجهات نظر المبحوثين تجاه الحوافز الضريبية.

رابعاً، فيما يخص متغير حجم رأس المال:

لم تُظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة من حيث مدى تأثير الحوافز الضريبية على الالتزام الضريبي، يُعزى ذلك إلى أن الحوافز الضريبية تستهدف جميع المؤسسات الصغيرة بغض النظر عن حجم رأس المال، مما يعني أن المؤسسات ذات رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة نسبياً تستفيد بنفس الآلية من الحوافز، وبالتالي لا يوجد تفاوت واضح في مستوى التأثير، علاوة على ذلك، فإن الالتزام الضريبي في

المؤسسات الصغيرة قد يكون مدفوعاً بعوامل أخرى غير حجم رأس المال، مثل الرقابة الضريبية أو المخاوف من العقوبات، مما يجعل حجم رأس المال عاملاً غير مؤثر بشكل جوهري على مدى الالتزام الضريبي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة في متغيرات الدراسة يعكس إلى حد كبير تجانس التجربة الضريبية للمؤسسات الصغيرة في فلسطين، وهذا التجانس قد يكون نتيجة لسياسات موحدة تطبق على جميع المؤسسات الصغيرة بغض النظر عن مستوى تعليم صاحبها، أو خبرته العملية، أو موقعها الجغرافي، أو حجم رأس مالها، كما أن التشريعات الضريبية تعمل بشكل يضمن وضوح الحوافز الضريبية للجميع، مما يقلل من تأثير هذه المتغيرات على مدى الالتزام الضريبي، ويجعل الاستجابات متقاربة بين مختلف الفئات.

4.3 التوصيات

بناءً على نتائج البحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- إعادة صياغة نصوص الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بشكل أكثر دقة ووضوحاً بما يتناسب مع خصوصية المشروعات الصغيرة، مما يساهم في رفع مستوى الشفافية القانونية ويقلل من الغموض التفسيري.
- تبني نماذج إقرار ضريبي مبسطة ومرنة يتوافق مع الواقع العملي للمشروعات الصغيرة، سيساعد في تقليل الأخطاء المحاسبية الناتجة عن تعقيد الإجراءات، وسيقلص الحاجة للاستعانة بمكاتب محاسبية خارجية، ما يخفف العبء المالي على هذه المؤسسات.
- إحداث توازن بين العدالة الضريبية ودعم النمو الاقتصادي من خلال اعتماد معدلات ضريبية تصاعدية أو مخصصة للمشروعات الصغيرة، مما يقلل من التهرب الضريبي، ويراعي قدرة هذه المؤسسات على البقاء في السوق.

- تقديم إعفاءات أو حوافز خاصة للمشروعات الصغيرة التي تقدم منتجات أو خدمات تكنولوجية أو إبداعية تُسهم في تنويع الاقتصاد الفلسطيني، مما يشجع الريادة والابتكار، ويحول السياسات الضريبية إلى أداة دعم فعالة للنمو الاقتصادي.
- إدراج مزيد من المصاريف التشغيلية مثل تكاليف التدريب، والخدمات الرقمية، والاستشارات، ضمن النفقات القابلة للخصم الضريبي، بما يعكس طبيعة الأنشطة الحديثة، ويقلل العبء الضريبي على المؤسسات الصغيرة.
- تسهيل إجراءات التسجيل الضريبي عبر منصات إلكترونية ذكية ومتراصة يُقلل من البيروقراطية، ويُعزز من كفاءة التحصيل الضريبي، ويشجع على تسجيل المشروعات غير الرسمية.
- توفير إعفاءات ضريبية مرنة على العقارات التي تُستخدم كمقرات للمشروعات الصغيرة يشجع على الاستقرار المكاني ويُقلل من التكاليف الثابتة، مما يعزز فرص توسع هذه المشروعات.
- منح خصومات ضريبية أو امتيازات إجرائية للمشروعات التي تلتزم بدفع ضرائبها في الوقت المحدد يُشكل حافزاً نفسياً وسلوكياً للامتثال الطوعي، ويعزز من ثقافة المسؤولية الضريبية المجتمعية.

المصادر العلمية

المراجع العربية:

- أبو عبيد، جمال. 2012. التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
- أبولحيه، اسراء. (2016). دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة بفلسطين. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- أحمد، نبوية علي عبدالله. (2000). سياسة الضرائب وأثرها على التنمية الولائية. السودان: جامعة ام درمان الإسلامية.
- بطارسة، أكثم فواز عقله. (2023). إدارة المعرفة المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية.
- البناء، محمد. (2009). اقتصاديات المالية العامة. الإسكندرية، القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- البنك المركزي الأردني وصندوق سند. (2017). دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأردني: أدوات تخطيط الأعمال والتمويل. عمان، الأردن: البنك المركزي الأردني <https://fc-lc.xyz/WGX0A>.
- التاية، هشام راضي هاشم. (2004). النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية والتطبيق. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الجازي، هيثم عبد السلام حسين. (2022). دور نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي رقم 18 لسنة 2020 في الحد من التهرب الضريبي في الأردن من وجهة نظر الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية.
- جحيشي، عبد الباسط علي جاسم. (2008). الإعفاءات من ضريبة الدخل: دراسة مقارنة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحبيب، فايز بن إبراهيم. (1994). مبادئ الاقتصاد الكلي. الرياض: فايز بن إبراهيم الحبيب.
- حسام فايز أحمد عبدالغفور. 2008. العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

- حلاق، محمد. (2018). *التشريع الضريبي*. سورية: الجامعة العربية الافتراضية السورية.
- حماد، أيمن راشد صادق. (2004). *الضرائب على أرباح المهن الحرة في فلسطين*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- حمدالله، مؤيد ساطي. (2005). *دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- خريس، إبراهيم محمد إبراهيم. (1991). *الضرائب في النظام المالي الإسلامي: دراسة مقارنة*. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. إربد، الأردن: جامعة اليرموك.
- خطاب، عزمي احمد يوسف. (2010). *الضرائب ومحاسبتها المجلد 1*. عمان، الاردن: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- دبك، اسامة زياد احمد. (2015). *اشكاليات التنظيم الفني لوعاء الضريبة للقرار بقانون بشأن الضريبة على الدخل رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- دراوشة، هاني زياد أحمد. (2014). *مبادئ الحوكمة في إطار مدونة الحوكمة لعام 2009 ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- درويش، سالم سليمان. (3، 2015). *دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره*. مجلة الأبحاث المالية و المصرفية، 15-37.
- دقة، منار زياد. (2021). *دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- رضوان، عرين جاسم عبداللطيف. (2021). *أثر الضريبة على أداء المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي في فلسطين من وجهة نظر أصحاب المشاريع الزراعية*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الطرطوط، شروق فتحي عبدالفتاح. (2016). *مدى مواءمة السياسات الضريبية الفلسطينية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت: محافظة نابلس نموذجا*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الرفاعي، أميمة محمد. (2012). *الحوافز الضريبية في الاقتصاد الأردني تقدير إسلامي*. إربد، الاردن: جامعة اليرموك.

- الزريقات، محمد فرج علي. (2021). *أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن*. جرش، الأردن: جامعة جرش.
- زنديق، خلود يوسف. (2017). *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- السيد، أحمد محمد، فرغل، حازم حمادة، طه، محمود محمد، محمد، مصطفى محمود، و جاكليين، عادل. (2017). *دور النظام الضريبي في خفض عجز الموازنة: دراسة حالة الاقتصاد المصري في الفترة 2000-2017*. القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.
- شامية، احمد زهير، و الخطيب، خالد. (1993). *المالية العامة*. عمان، الأردن: زهران للنسخ السريع.
- الشلاح، مأمون. (1985). *المالية العامة والتشريع المالي*. بدون دار نشر.
- صديق، رمضان. (2016). *الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي*. القاهرة: دار الفكر.
- الضمور، لمياء يوسف إبراهيم. (2002). *تقييم مدى اعتماد مصدري منتجات الخضار والفواكه الطازجة على المعلومات التسويقية التي تقدمها الجهات ذات العلاقة في الأردن*. الأردن: الجامعة الأردنية.
- الطيب، كمال الناجي أحمد. (2014). *أثر تطبيق نظام التقدير الذاتي على حصيلة إيرادات ديوان الضرائب: دراسة ميدانية*. السودان: جامعة النيلين.
- عباس، جيهان عبد السلام. (2020). *دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر*. طنطا، القاهرة: كلية التجارة، جامعة طنطا.
- عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليدة، و اسماعيل، طارق. (2019). *النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عبد المنعم، هبة، و طلحة، الوليد. (2021). *خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة*. ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عبدالباقي، حسين سيد حسن. (2021). *أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية: دراسة ميدانية*. مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 251، الصفحات 80-115.
- عبدو، عبيدة محمود رشيد. (2019). *مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

العزاوي، كريم عبيس حسان. (30 11، 2015). الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 125-156.

عفانة، عدي، و القطاونة، عادل. (2008). المحاسبة الضريبية، المجلد 1. الاردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

علاونة، عاطف، جميل، مسيف، مرار، رابح، صادق، طارق، و ابو ارجيلة، مهندة. (2022). ملخص سياساتي: سيناريوهات إصلاح شرائح ونسب ضريبة الدخل: التأثيرات الاقتصادية الكلية والسياسات المطلوبة. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس.

العمرى، أحمد حمزة بكر. (2018). العوامل المؤثرة في التزام المكلفين بدفع الضرائب على الدخل المتحقق من التجارة الإلكترونية في فلسطين. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

عياد، محمد سمير سعيد. (2020). مدى التزام المكلفين بدفع الضريبة وأثرها على الحصيلة الضريبية في فلسطين: دراسة حالة الضفة الغربية. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

الغمارى، عبيدة منذر خليل. (2018). دور المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

قروي، عبد الرحمن. (2015). دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية، 4(2).

قطاوي، ميس ياسر إبراهيم. (2017). الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

كداوي، طلال محمود. (2019). الالتزام الضريبي "المفهوم ومداخل التحليل". المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، 82، 101-118.

كمالة، أحمد إبراهيم مطاوع. (2021). أثر الحوافز الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. المفرق، الأردن: جامعة آل البيت.

مبروك، نزيه عبد المقصود. (2007). دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية عن التجربة المصرية. كلية الحقوق. القاهرة: جامعة القاهرة.

محمد، حامد الحسين محمد. (2005). *الضرائب غير المباشرة وأثرها على الاقتصاد السوداني*. السودان: جامعة النيلين.

محمود، فاضل مرشد حمدان. (2005). *المعالجة الضريبية لمعاملات المصارف الإسلامية*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

مختار، عبد الهادي. (2016). *الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الإجتماعية في الجزائر*. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

مسيحي، دلال عيسى. (2006). *السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

مصطفى، خليل محمد خليل. (2000). *سن الضرائب في الشريعة الإسلامية*. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

المكاشفي، آلاء الرشيد الجيلي. (2021). *أثر التهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب*. الخرطوم، السودان: جامعة النيلين.

مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني. (2021). *الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023*. رام الله: مكتب رئيس الوزراء.

مليفة زغيب، و عبد الغني رميته. 12، 2013. *مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر*. مجلة دراسات جبائية، الصفحات 55-72.

مهاني، محمود نمر توفيق. (2010). *أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة*. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

نجار، أسامة. (2008). *دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين*. رام الله فلسطين: جامعة بيرزيت.

النجار، يحيى غني. (31 5، 2009). *الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي {ورقة بحثية}*. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية جامعة بغداد، 192-213.

وزارة المالية الفلسطينية. (2021). *الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023*. رام الله، فلسطين: وزارة المالية الفلسطينية جهة رسمية. <https://fc-lc.xyz/MzI6k>.

- Anderson, H., Engström, P., Nordblom, K., & Wanand, S. (2023). Nudges and threats: Soft versus hard incentives for tax compliance. *Economic Policy*, 38116, pp. 771-819.
- Communities, C. o. (2003). *Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium sized enterprises*. Brussels, Belgium: Commission of the European Communities.
- Daba, T. A. (2015). *Determinants of tax revenue in Ethiopia Unpublished master's thesis*. Addis Ababa, Ethiopia.: Addis Ababa University College of Business and Economics.
- Deyganto, K. O. (2018). Factors influencing taxpayers' voluntary compliance attitude with tax system: Evidence from Gedeo Zone of Southern Ethiopia. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 63, pp. 45-60.
- Estevão, M. (2019, March 5). *4 ways low-income economies can boost tax revenue without hurting growth*. Retrieved from WORLD BANK BLOGS: <https://blogs.worldbank.org/en/voices/4-ways-low-income-economies-can-boost-tax-revenue-without-hurting-growth><https://blogs.worldbank.org/voices/4-ways-low-income-economies-can-boost-tax-revenue-without-hurting-growth>
- Fan, Z., & Liu, Y. (2020). Tax compliance and investment incentives: Firm responses to accelerated depreciation in China. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 176, pp. 1-17.
- Fjeldstad, O. H., Herzenberg, C. S., & Sjursen, I. (2012). *Peoples' views of taxation in Africa: A review of research on determinants of tax compliance*. Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute.
- Hadiwibowo, I., Jufri, A., & Lusiyana, D. (2023). The influence of tax service quality and tax rate on taxpayer compliance among SMEs in Indonesia. *Journal of Accounting and Taxation*, 131, pp. 12-28.
- Khairunnisa, A., & Maryasih, L. (2022). The effect of tax incentives, trust in tax authorities, and fiscus services quality on MSME taxpayer compliance during COVID 19 pandemic. *BIRCI Journal*, 52, pp. 44--59.
- Ma'sumah, S., & Hamidi, L. (2022). The influence of tax rates, tax payment mechanisms, tax knowledge, service quality, and taxpayer awareness on taxpayer compliance with religiosity as intervening variable. *International Journal of Multidisciplinary Research and Analysis*, 54, pp. 77-95.
- Meiryani, Warganegara , D. L., Lusianah, R. S., Agung Purnomo, G. S., & Daud, Z. M. (2023). The effect of tax incentives, trust in tax authorities, tax morale, and tax socialization on individual taxpayer compliance. *Journal of Governance & Regulation*, 124, pp. 144-156.

- Osman, N. H., & Turmin, S. Z. (2023). Factors influencing the individual taxpayers' voluntary compliance. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 139, pp. 233–251.
- Safiq, M., & Bhisri, S. (2022). The role of tax incentives on the relationship of factors affecting tax compliance. *Jurnal Ilmiah Hospitality*, 112, pp. 1371–1378.
- Sengkey, R. A., Runtu, T., & Tangkuman, S. J. (2023), 01 31. The Effect of Tax Incentives, Tax Rates and Tax Services on Msmes Taxpayer Compliance in the Midst of the Covid-19 Pandemic in Manado City. *Journal of Governance, Taxation and Auditing*, 13, pp. 259-267.
- Tohari, A., Kurniawan, A., Muslih, B., Widodo, A. S., & Saputra, L. B. (2021, November). Utilization of Tax Incentives, Tax Services and Existence of Tax Sanctions on Tax Compliance in Submitting SPT and Micro Business Sustainability at Kediri City during COVID-19 Pandemic. *International Journal of Research and Review*, 811, pp. 463-469.
- Tonetto, J. L., Fochezatto, A., & Pique, J. M. (2024, 5). Monetary incentives to improve tax compliance: A Brazilian case study. *Development Policy Review*, 423, pp. 1-19.

الملاحق

ملحق (أ)

قائمة محكمي الاستبيان

الجامعة	التخصص	الدكتور
جامعة القدس المفتوحة	ادارة مالية	أ. د. خالد زيادة
جامعة القدس المفتوحة	إدارة أعمال	أ.د. عمر أبو عيدة
جامعة القدس المفتوحة	الاقتصاد	د. طارق المبروك.

ملحق (ب)

الاستبيان قبل التعديل

الأخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد...

تعد هذه الإستبانة جزء من رسالة الماجستير التي تقوم بها الباحثة بعنوان " الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثره على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة " لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية.

يرجى من حضرتكم الإجابة على أسئلة هذه الإستبانة لما لها من أهمية لإنجاز هذه الرسالة, علماً بأن البيانات التي ستقدمونها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة: لارا عتاب

المشرف: د. مفيد الظاهر

القسم الأول: يرجى وضع إشارة X في المكان المناسب:

النوع الاجتماعي: ذكر أنثى

المؤهل العلمي: ثانوية فأقل دبلوم - بكالوريوس دراسات عليا

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5_ أقل من 10 سنوات

من 10 - أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر .

المحافظة: نابلس طولكرم جنين قلقيلية

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة X في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: الحوافز الضريبية						
المحور الأول: المعدلات الضريبية						
1	تساعد المعدلات الضريبية المنصوص عليها في القانون في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.					
2	يلتزم القانون بتحديد واضح للدخل الخاضعة للإعفاء من الضريبة للمشروعات الصغيرة.					
3	تعتبر الإجراءات المتعلقة بتسجيل المشروعات الصغيرة لدى دائرة ضريبة الدخل واضحة وسهلة التنفيذ.					
4	تؤثر معدلات ضريبة الدخل الحالية إيجابياً على قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أرباح مستدامة.					
5	تتسم آلية الإقرار الضريبي للمشروعات الصغيرة بالمرونة والتوافق مع طبيعة أنشطتها.					
6	يسهم القانون في تقليل الأعباء الضريبية على المشروعات الصغيرة عبر آليات تنزيل النفقات والمصاريف.					
7	تدعم مواد القانون المتعلقة بالإعفاءات والتقاص تمكين المشروعات الصغيرة من توسيع أنشطتها.					
المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية						
8	يتوافر في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بند خاص بالإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة.					
9	ينص القانون على إعفاءات ضريبية واضحة للمشروعات الصغيرة وفقاً لنشاطاتها التجارية أو الصناعية.					
10	يُسمح للمشروعات الصغيرة بتنزيل النفقات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية من الدخل الإجمالي للحصول على تخفيض ضريبي.					
11	يوجد في القانون بند يحدد الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة التي تستثمر في البحث والتطوير.					
12	يتضمن القانون إعفاءات للمشروعات الصغيرة عند دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.					
13	القانون يتضمن إعفاءات للمشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة على المصاريف المتعلقة بالأنشطة التجارية.					
14	يتم منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات أو منتجات مبتكرة تساهم في الاقتصاد الوطني.					

					القانون يسمح للمشروعات الصغيرة بتخفيض الضريبة المستحقة عن النفقات المتعلقة بالبحث عن أسواق جديدة لتصدير منتجاتهم.	15
					يتوافر في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني نصوص تدعم استدامة المشروعات الصغيرة من خلال إعفاءات ضريبية على الاستثمارات البيئية.	16
المحور الثالث: التنزيلات الضريبية						
					تنزيل نفقات التأسيس والمصاريف المتعلقة بها مقبولة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.	17
					يتم خصم ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة عن الأبنية المؤجرة من الضريبة المستحقة.	18
					تنزيل ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة يقلل من الأعباء التشغيلية على المشروعات الصغيرة.	19
					تتيح أحكام القانون تنزيل المصاريف الإدارية والقانونية المتعلقة بالمشروع بشكل واضح.	20
					التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية يمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة.	21
					يتم السماح بتنزيل نفقات البحث والتطوير الداخلية التي لا تتجاوز 2% من الدخل الإجمالي.	22
					يحق للمشروعات الصغيرة تنزيل نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا يتجاوز 2% من الدخل الصافي السنوي.	23
					يتم خصم الرواتب والأجور المدفوعة من الدخل الإجمالي عند حساب الضريبة المستحقة.	24
					يتم تنزيل الخسائر الناتجة عن استبدال المعدات والآلات المستخدمة في العمل من الدخل الخاضع للضريبة	25
المحور الرابع: توسيع قاعدة الإعفاءات						
					الضريبة على المشروعات الصغيرة في فلسطين تتيح الإعفاءات الضريبية الكافية لتشجيع هذه المشروعات على النمو..	26
					يتم تطبيق الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير الواضحة والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل.	27
					يوفر قانون ضريبة الدخل الفلسطيني حوافز ضريبية ملائمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	28
					تساهم المواد المتعلقة بالإعفاءات الضريبية في القانون في تقليل العبء الضريبي على المشروعات الصغيرة.	29
					تشمل مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تخفيضات واضحة للمشروعات الصغيرة لتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية.	30
					المشروعات الصغيرة في فلسطين تحصل على إعفاءات ضريبية تتماشى مع حجم أعمالها وظروفها الاقتصادية.	31

					القانون الفلسطيني يساهم في تقليل الضرائب المفروضة على المشروعات الصغيرة من خلال استثناءات واضحة ومحددة.	32
					يتسم قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بالمرونة في تطبيق الإعفاءات الضريبية على المشروعات الصغيرة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.	33
المحور الخامس: تشجيع السداد						
					يشمل القانون إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي قد تساعدها في تحسين قدرتها على السداد.	34
					تساهم مواد القانون في تخفيض الخسائر المتكبدة من قبل المشروعات الصغيرة من خلال إمكانية تدوير الخسائر لعدة سنوات، مما يساعد على تحسين قدرتها على السداد.	35
					إعفاء ضريبة المسقفات على العقارات التي تدر دخلاً للمشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على الوفاء بالالتزامات الضريبية.	36
					تتيح مواد القانون إمكانية تنزيل التبرعات المدفوعة من المشروعات الصغيرة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية.	37
					يتضمن قانون ضريبة الدخل فقرات تشجع المشروعات الصغيرة على استثمار أموالها في البحث والتطوير لتقليل العبء الضريبي.	38
					إعفاء المكافآت المدفوعة للمشروعات الصغيرة وفقاً للتشريعات النافذة يساهم في تشجيع المشروعات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية.	39
					تمنح مواد القانون المشروعات الصغيرة فرصاً لتتبرع بالنفقات المتعلقة بمصاريف التأسيس، مما يخفف من العبء المالي عليها.	40
					تعتبر الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل الضريبي للمشروعات الصغيرة واضحة وميسرة، مما يسهل من التزامها بالسداد.	41
المجال الثاني: الامتثال الضريبي						
					تساهم الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الصغيرة في تعزيز قدرتها على الامتثال الضريبي.	42
					توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة يساعد في تحسين الالتزام بالقانون الضريبي.	43
					تساهم التبرعات الضريبية في تقليل العبء المالي على المشروعات الصغيرة، مما يعزز الامتثال الضريبي.	44
					تشجيع المشروعات الصغيرة على السداد المبكر للضرائب يزيد من مستوى الامتثال الضريبي لديها.	45
					التبرعات المتعلقة بالنفقات الفعلية، مثل التكاليف الإدارية والمالية، تساهم في تحسين الامتثال الضريبي للمشروعات الصغيرة.	46
					إمكانية تنزيل الخسائر الناتجة عن النشاط التجاري أو الصناعي تساهم في تعزيز الامتثال الضريبي للمشروعات الصغيرة.	47

					إعفاء التبرعات المدفوعة للمؤسسات الخيرية يزيد من الامتثال الضريبي.	48
					إعفاء المكافآت المدفوعة لموظفي المشروعات الصغيرة يشجع على الالتزام بالضريبة.	49
					معدلات الضريبة المحددة في القانون تساهم في تسهيل فهم المشروعات الصغيرة للمسؤوليات الضريبية.	50

ملحق (ج)

الاستبيان بعد التعديل

الأخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد،

تعد هذه الإستبانة جزء من رسالة الماجستير التي تقوم بها الباحثة بعنوان " الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة " لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية.

يرجى من حضرتكم الإجابة على أسئلة هذه الإستبانة لما لها من أهمية لإنجاز هذه الرسالة، علماً بأن البيانات التي ستقدمونها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة: لارا عتاب

المشرف: د. مفيد الظاهر

القسم الأول: يرجى وضع إشارة X في المكان المناسب:

المؤهل العلمي: ثانوية فأقل دبلوم - بكالوريوس دراسات عليا

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5_ أقل من 10 سنوات

من 10 - أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر .

المحافظة: نابلس طولكرم جنين قلقيلية

حجم رأس المال: أقل من 100 ألف شيكل من 100 ألف - أقل من 300 ألف شيكل

من 300 ألف شيكل - أقل من 500 ألف شيكل 500 ألف شيكل فأكثر

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة X في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	موافق، بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: الحوافز الضريبية						
المحور الأول: المعدلات الضريبية						
1	تساعد المعدلات الضريبية المنصوص عليها في القانون في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.					
2	يلتزم القانون بتحديد واضح للدخل الخاضعة للإعفاء من الضريبة للمشروعات الصغيرة.					
3	تعتبر الإجراءات المتعلقة بتسجيل المشروعات الصغيرة لدى دائرة ضريبة الدخل واضحة وسهلة التنفيذ.					
4	تؤثر معدلات ضريبة الدخل الحالية إيجابياً على قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أرباح مستدامة.					
5	تتسم آلية الإقرار الضريبي للمشروعات الصغيرة بالمرونة والتوافق مع طبيعة أنشطتها.					
6	يسهم القانون في تقليل الأعباء الضريبية على المشروعات الصغيرة عبر آليات تنزيل النفقات والمصاريف.					
7	تدعم مواد القانون المتعلقة بالإعفاءات والتقاص تمكين المشروعات الصغيرة من توسيع أنشطتها.					
المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية						
8	يتوافر في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بند خاص بالإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة.					
9	ينص القانون على إعفاءات ضريبية واضحة للمشروعات الصغيرة وفقاً لنشاطاتها التجارية أو الصناعية.					
10	يُسمح للمشروعات الصغيرة بتنزيل النفقات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية من الدخل الإجمالي للحصول على تخفيض ضريبي.					
11	يوجد في القانون بند يحدد الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة التي تستثمر في البحث والتطوير.					
12	يتضمن القانون إعفاءات للمشروعات الصغيرة عند دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.					
13	القانون يتضمن إعفاءات للمشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة على المصاريف المتعلقة بالأنشطة التجارية.					

					14	يتم منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات أو منتجات مبتكرة تساهم في الاقتصاد الوطني.
المحور الثالث: التنزيلات الضريبية						
					15	تنزيل نفقات التأسيس والمصاريف المتعلقة بها مقبولة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.
					16	يتم خصم ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة عن الأبنية المؤجرة من الضريبة المستحقة.
					17	تنزيل ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة يقلل من الأعباء التشغيلية على المشروعات الصغيرة.
					18	تتيح أحكام القانون تنزيل المصاريف الإدارية والقانونية المتعلقة بالمشروع بشكل واضح.
					19	التبرعات المدفوعة لمصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية يمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة.
					20	يتم السماح بتنزيل نفقات البحث والتطوير الداخلية التي لا تتجاوز 2% من الدخل الإجمالي.
					21	يحق للمشروعات الصغيرة تنزيل نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا يتجاوز 2% من الدخل الصافي السنوي.
المحور الرابع: توسيع قاعدة الإعفاءات						
					22	الضريبة على المشروعات الصغيرة في فلسطين تتيح الإعفاءات الضريبية الكافية لتشجيع هذه المشروعات على النمو..
					23	يتم تطبيق الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير الواضحة والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل.
					24	يوفر قانون ضريبة الدخل الفلسطيني حوافز ضريبية ملائمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
					25	تساهم المواد المتعلقة بالإعفاءات الضريبية في القانون في تقليل العبء الضريبي على المشروعات الصغيرة.
					26	تشمل مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تخفيضات واضحة للمشروعات الصغيرة لتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية.
					27	المشروعات الصغيرة في فلسطين تحصل على إعفاءات ضريبية تتماشى مع حجم أعمالها وظروفها الاقتصادية.
					28	القانون الفلسطيني يساهم في تقليل الضرائب المفروضة على المشروعات الصغيرة من خلال استثناءات واضحة ومحددة.
المحور الخامس: تشجيع السداد						
					29	يشمل القانون إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي قد تساعدها في تحسين قدرتها على السداد.

					30	تساهم مواد القانون في تخفيض الخسائر المتكبدة من قبل المشروعات الصغيرة من خلال إمكانية تدوير الخسائر لعدة سنوات، مما يساعد على تحسين قدرتها على السداد.
					31	إعفاء ضريبة المسققات على العقارات التي تدر دخلاً للمشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على الوفاء بالالتزامات الضريبية.
					32	إعفاء المكافآت المدفوعة للمشروعات الصغيرة وفقاً للتشريعات النافذة يساهم في تشجيع المشروعات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية.
					33	تمنح مواد القانون المشروعات الصغيرة فرصاً لتنزيل النفقات المتعلقة بمصاريف التأسيس، مما يخفف من العبء المالي عليها.
					34	تعتبر الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل الضريبي للمشروعات الصغيرة واضحة وميسرة، مما يسهل من التزامها بالسداد.
المجال الثاني: الالتزام الضريبي						
					35	تساهم الإعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الصغيرة في تعزيز قدرتها على الالتزام الضريبي.
					36	توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة يساعد في تحسين الالتزام بالقانون الضريبي.
					37	تساهم التنازلات الضريبية في تقليل العبء المالي على المشروعات الصغيرة، مما يعزز الالتزام الضريبي.
					38	تشجيع المشروعات الصغيرة على السداد المبكر للضرائب يزيد من مستوى الالتزام الضريبي لديها.
					39	التنازلات المتعلقة بالنفقات الفعلية، مثل التكاليف الإدارية والمالية، تساهم في تحسين الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة.
					40	إمكانية تنزيل الخسائر الناتجة عن النشاط التجاري أو الصناعي تساهم في تعزيز الالتزام الضريبي للمشروعات الصغيرة.
					41	معدلات الضريبة المحددة في القانون تساهم في تسهيل فهم المشروعات الصغيرة للمسؤوليات الضريبية.

ملحق (د)

الجدول

جدول (4)

نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات أبعاد متغير الحوافز الضريبية مع الدرجة الكلية لكل بعد وللدرجة الكلية للمتغير، ومعامل ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية للمتغير

الرقم	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائية	الارتباط بالدرجة الكلية	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: المعدلات الضريبية				
1	0.554**	0.000	0.523**	0.000
2	0.561**	0.000	0.492**	0.000
3	0.554**	0.000	0.424**	0.000
4	0.604**	0.000	0.561**	0.000
5	0.677**	0.000	0.592**	0.000
6	0.551**	0.000	0.546**	0.000
7	0.602**	0.000	0.554**	0.000
	ارتباط البعد الأول بالدرجة الكلية			
			0.609**	0.000
البعد الثاني: الإعفاءات الضريبية				
8	0.521**	0.000	0.522**	0.000
9	0.621**	0.000	0.409**	0.000
10	0.670**	0.000	0.449**	0.000
11	0.518**	0.000	0.537**	0.000
12	0.520**	0.000	0.499**	0.000
13	0.556**	0.000	0.532**	0.000
14	0.521**	0.000	0.512**	0.000
	ارتباط البعد الثاني بالدرجة الكلية			
			0.698**	0.000
البعد الثالث: التنزيلات الضريبية				
15	0.771**	0.000	0.661**	0.000
16	0.504**	0.000	0.782**	0.000
17	0.632**	0.000	0.508**	0.000

0.000	0.644**	0.000	0.700**	18
0.000	0.780**	0.000	0.553**	19
0.000	0.551**	0.000	0.409**	20
0.000	0.544**	0.000	.590**	21
0.000	0.703**	ارتباط البعد الثالث بالدرجة الكلية		
البعد الرابع: توسيع قاعدة الاعفاءات				
0.000	0.562**	0.000	0.661**	22
0.000	0.600**	0.000	0.609**	23
0.000	0.498**	0.000	0.673**	24
0.000	0.558**	0.000	0.675**	25
0.000	0.562**	0.000	0.605**	26
0.000	0.601**	0.000	0.633**	27
0.000	0.449**	0.000	0.558**	28
0.000	0.713**	ارتباط البعد الرابع بالدرجة الكلية		
البعد الخامس: تشجيع السداد				
0.000	0.528**	0.000	0.601**	29
0.000	0.598**	0.000	0.661**	30
0.000	0.662**	0.000	0.563**	31
0.000	0.609**	0.000	0.667**	32
0.000	0.499**	0.000	0.587**	33
0.000	0.445**	0.000	0.542**	34
0.000	0.773**	ارتباط البعد الخامس بالدرجة الكلية		

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) **دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور المجال الأول المتعلق بالحوافز الضريبية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
المحور الأول: المعدلات الضريبية					
1	تساعد المعدلات الضريبية المنصوص عليها في القانون في دعم استمرارية المشروعات الصغيرة.	3.57	1.024	71.4	كبيرة
2	يلتزم القانون بتحديد واضح للدخول الخاضعة للإعفاء من الضريبة للمشروعات الصغيرة.	3.81	0.800	76.2	كبيرة
3	تعتبر الإجراءات المتعلقة بتسجيل المشروعات الصغيرة لدى دائرة ضريبة الدخل واضحة وسهلة التنفيذ.	3.64	0.850	72.8	كبيرة
4	تؤثر معدلات ضريبة الدخل الحالية إيجابياً على قدرة المشروعات الصغيرة على تحقيق أرباح مستدامة.	3.67	0.906	73.4	كبيرة
5	تتسم آلية الإقرار الضريبي للمشروعات الصغيرة بالمرونة والتوافق مع طبيعة أنشطتها.	3.57	0.872	71.4	كبيرة
6	يسهم القانون في تقليل الأعباء الضريبية على المشروعات الصغيرة عبر آليات تنزيل النفقات والمصاريف.	3.60	0.871	72	كبيرة
7	تدعم مواد القانون المتعلقة بالإعفاءات والتقاص تمكين المشروعات الصغيرة من توسيع أنشطتها.	3.66	0.839	73.2	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور المعدلات الضريبية		3.65	0.696	73	كبيرة
المحور الثاني: الإعفاءات الضريبية					
8	يتوافر في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بند خاص بالإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة.	3.92	0.816	78.4	كبيرة
9	ينص القانون على إعفاءات ضريبية واضحة للمشروعات الصغيرة وفقاً لنشاطاتها التجارية أو الصناعية.	3.82	0.788	76.4	كبيرة
10	يُسمح للمشروعات الصغيرة بتنزيل النفقات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية من الدخل الإجمالي للحصول على تخفيض ضريبي.	3.62	0.842	72.4	كبيرة
11	يوجد في القانون بند يحدد الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة التي تستثمر في البحث والتطوير.	3.73	0.798	74.6	كبيرة
12	يتضمن القانون إعفاءات للمشروعات الصغيرة عند دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.	3.81	0.786	76.2	كبيرة
13	القانون يتضمن إعفاءات للمشروعات الصغيرة من ضريبة القيمة المضافة على المصاريف المتعلقة بالأنشطة التجارية.	3.77	0.766	75.4	كبيرة
14	يتم منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي تقدم خدمات أو منتجات مبتكرة تساهم في الاقتصاد الوطني.	3.66	0.889	73.2	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور الإعفاءات الضريبية		3.76	0.670	75.2	كبيرة

المحور الثالث: التنزيلات الضريبية					
15	تنزيل نفقات التأسيس والمصاريف المتعلقة بها مقبولة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.	3.90	0.723	78	كبيرة
16	يتم خصم ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة عن الأبنية المؤجرة من الضريبة المستحقة.	3.64	0.713	72.8	كبيرة
17	تنزيل ضريبة الأبنية والأراضي المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة يقلل من الأعباء التشغيلية على المشروعات الصغيرة.	3.84	0.733	76.8	كبيرة
18	تتيح أحكام القانون تنزيل المصاريف الإدارية والقانونية المتعلقة بالمشروع بشكل واضح.	3.84	0.665	76.8	كبيرة
19	التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة والجمعيات الخيرية يمكن خصمها من الدخل الخاضع للضريبة.	3.85	0.790	77	كبيرة
20	يتم السماح بتنزيل نفقات البحث والتطوير الداخلية التي لا تتجاوز 2% من الدخل الإجمالي.	3.77	0.743	75.4	كبيرة
21	يحق للمشروعات الصغيرة تنزيل نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا يتجاوز 2% من الدخل الصافي السنوي.	3.92	0.731	78.4	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور التنزيلات الضريبية		3.82	.519	76.4	كبيرة
المحور الرابع: توسيع قاعدة الإعفاءات					
22	الضريبة على المشروعات الصغيرة في فلسطين تتيح الإعفاءات الضريبية الكافية لتشجيع هذه المشروعات على النمو.	3.79	0.800	75.8	كبيرة
23	يتم تطبيق الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة وفقاً للمعايير الواضحة والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل.	3.78	0.758	75.6	كبيرة
24	يوفر قانون ضريبة الدخل الفلسطيني حوافز ضريبية ملائمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.63	0.819	72.6	كبيرة
25	تساهم المواد المتعلقة بالإعفاءات الضريبية في القانون في تقليل العبء الضريبي على المشروعات الصغيرة.	3.62	0.855	72.4	كبيرة
26	تشمل مواد قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تخفيضات واضحة للمشروعات الصغيرة لتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية.	3.66	0.796	73.2	كبيرة
27	المشروعات الصغيرة في فلسطين تحصل على إعفاءات ضريبية تتماشى مع حجم أعمالها وظروفها الاقتصادية.	3.52	0.872	70.4	كبيرة
28	القانون الفلسطيني يساهم في تقليل الضرائب المفروضة على المشروعات الصغيرة من خلال استثناءات واضحة ومحددة.	3.47	0.915	69.4	كبيرة
الدرجة الكلية لمحور توسيع قاعدة الإعفاءات		3.64	0.640	72.8	كبيرة
المحور الخامس: تشجيع السداد					
29	يشمل القانون إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة التي قد تساعد في تحسين قدرتها على السداد.	3.81	0.756	76.2	كبيرة

كبيرة	72.8	.893	3.64	30	تساهم مواد القانون في تخفيض الخسائر المتكبدة من قبل المشروعات الصغيرة من خلال إمكانية تدوير الخسائر لعدة سنوات، مما يساعد على تحسين قدرتها على السداد.
كبيرة	74	.842	3.70	31	إعفاء ضريبة المسققات على العقارات التي تدر دخلاً للمشروعات الصغيرة يعزز من قدرتها على الوفاء بالالتزامات الضريبية.
كبيرة	74.4	.700	3.72	32	إعفاء المكافآت المدفوعة للمشروعات الصغيرة وفقاً للتشريعات النافذة يساهم في تشجيع المشروعات على الوفاء بالتزاماتها الضريبية.
كبيرة	73	.795	3.65	33	تمنح مواد القانون المشروعات الصغيرة فرصاً لتزليل النفقات المتعلقة بمصاريف التأسيس، مما يخفف من العبء المالي عليها.
كبيرة	72.6	.818	3.63	34	تعتبر الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل الضريبي للمشروعات الصغيرة واضحة وميسرة، مما يسهل من التزامها بالسداد.
كبيرة	73.8	.664	3.69	الدرجة الكلية لمحور تشجيع السداد	
كبيرة	74.2	.554	3.71	الدرجة الكلية لمجال الحوافز الضريبية	

جدول (13)

نتائج اختبار أثر الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة

المتغير	المعامل	قيمة T	R	R Square	F	مستوى الدلالة
المعدلات الضريبية	2.109	18.591	0.625	0.390	241.98	**0.00
الالتزام الضريبي	0.4474	15.665				
الإعفاءات الضريبية	1.862	15.942	0.663	0.440	296.49	**0.00
الالتزام الضريبي	0.525	17.219				
التنزيلات الضريبية	1.355	8.904	0.419	0.647	272.48	**0.00
الالتزام الضريبي	0.651	16.507				
توسيع قاعدة الاعفاءات	2.164	16.956	0.566	0.321	178.38	**0.00
الالتزام الضريبي	0.461	13.356				
تشجيع السداد	1.762	15.922	0.701	0.491	364.81	**0.00
الالتزام الضريبي	0.562	19.1				
الثابت الحوافز الضريبية	1.23	9.891	0.738	0.544	451.32	**0.00
الالتزام الضريبي	0.703	21.244				

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول الحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال

الدرجة الكلية	الالتزام الضريبي	الحوافز الضريبية	الإحصائي	المستوى	المتغير	
4.09	4.21	3.96	M	ثانوية فأقل	المؤهل العلمي	
0.262	.226	0.298	SD			
3.79	3.86	3.73	M	دبلوم - بكالوريوس		
0.526	0.534	0.570	SD			
3.65	3.70	3.61	M	دراسات عليا		
0.411	0.466	0.490	SD			
3.92	3.95	3.89	M	أقل من 5 سنوات		عدد سنوات الخبرة
0.464	0.474	.493	SD			
3.81	3.90	3.73	M	من 5- أقل من 10 سنوات		
0.409	0.412	0.455	SD			
3.69	3.71	3.66	M	من 10- أقل من 15 سنة		
0.536	0.556	0.574	SD			
3.84	4.08	3.60	M	15 سنة فأكثر		
0.702	0.673	0.824	SD			
3.71	3.80	3.62	M	نابلس	المحافظة	
0.620	0.634	0.646	SD			
3.77	3.87	3.66	M	طولكرم		
0.287	0.400	0.381	SD			
3.89	3.93	3.86	M	جنين		
0.445	0.408	0.504	SD			
3.81	3.70	3.91	M	قلقيلية		
0.378	0.381	0.377	SD			
3.81	3.90	3.74	M	أقل من 100 الف شيكل		حجم رأس المال
0.548	0.553	0.592	SD			
3.65	3.61	3.70	M	من 100 الف - أقل من 300		
0.385	0.445	0.356	SD			
3.93	3.88	3.98	M	من 300 الف - أقل من 500		
0.074	0.112	0.041	SD			
3.64	3.82	3.46	M	500 الف شيكل فأكثر		
0.436	0.454	0.568	SD			

M = المتوسط الحسابي SD = الانحراف المعياري.

جدول (15)

تحليل التباين متعدد المتغيرات بدون تفاعل على الدرجة الكلية والمحاور الفرعية للحوافز الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وأثرها على الالتزام الضريبي في المؤسسات الصغيرة تعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المحافظة، حجم رأس المال

الدلالة الإحصائية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجال	مصدر التباين
0.087	2.463	0.749	2	1.498	الحوافز الضريبية	المؤهل العلمي
0.058	2.347	1.426	2	2.852	الالتزام الضريبي	
0.060	2.414	1.036	2	2.071	الدرجة الكلية	
0.211	1.652	0.827	3	2.482	الحوافز الضريبية	عدد سنوات الخبرة
0.810	0.870	1.901	3	5.705	الالتزام الضريبي	
0.340	1.930	1.649	3	2.632	الدرجة الكلية	
0.115	1.190	0.565	3	4.947	الحوافز الضريبية	المحافظة
0.301	1.114	0.670	3	1.696	الالتزام الضريبي	
0.083	2.261	1.373	3	2.011	الدرجة الكلية	
0.778	0.317	1.398	3	4.193	الحوافز الضريبية	حجم رأس المال
0.449	.8540	1.302	3	3.905	الالتزام الضريبي	
0.570	0.529	0.805	3	2.415	الدرجة الكلية	

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $p < 0.05$.



**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**TAX INCENTIVES WITHIN THE
PALESTINIAN INCOME TAX LAW AND
THEIR EFFECTS ON TAX COMPLIANCE
AMONG SMALL ENTERPRISES**

**By
Lara Innab**

**Supervisor
Dr. Mofeed Thaher**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine
2025**

TAX INCENTIVES WITHIN THE PALESTINIAN INCOME TAX LAW AND THEIR EFFECTS ON TAX COMPLIANCE AMONG SMALL ENTERPRISES

By
Lara Innab
Supervisor
Dr. Mofeed Thaher

Abstract

This study aimed to identify the tax incentives stipulated in the Palestinian Income Tax Law and to evaluate their impact on tax compliance among small enterprises. A descriptive-analytical methodology was employed, with a questionnaire serving as the primary data collection instrument. The study population consisted of all employees working in small enterprises within the governorates of Nablus, Tulkarm, Jenin, and Qalqilya, totaling 38,970 individuals. From this population, a stratified random sample of 382 respondents was selected.

The findings indicate that various tax incentives—including adjusted tax rates, tax exemptions, tax deductions, the broadening of exemption categories, and incentives for timely payment—as outlined in the Palestinian Income Tax Law, significantly influence tax compliance levels among small enterprises. Accordingly, the analysis demonstrates that these tax incentives have a statistically significant impact on improving tax compliance within these businesses.

At the conclusion of the study, the researcher recommended the following: reformulating the provisions concerning tax exemptions in the Palestinian Income Tax Law with greater precision and clarity, tailored to the specific characteristics of small enterprises. Such reformulation would enhance legal transparency and reduce interpretive ambiguity. Furthermore, the adoption of simplified and flexible tax return models that accurately reflect the practical realities of small businesses would help minimize accounting errors arising from procedural complexity and decrease reliance on external accounting firms, thereby alleviating the financial burden on these entities.

Keywords: Tax incentives; Palestinian Income Tax Law; Tax compliance; Small enterprises; Tax exemptions; Fiscal policy